GLOBAL SURVIVORS FUND

من أجل وبالتعاون مع الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالصراع

دراسة التعويضات العالمية

حول فرص التعويضات للناجين والناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

اليمن

صورة الغلاف: منظر من نافذة منزل صنعاني تراثي يطل على مئذنة مسجد الأبهر في مدينة صنعاء القديمة، اليمن.
© علي السنايدر

مارتا مينديز، فيونا ماكاي

مارس 2025

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 5

الاختصارات 6

1. الخلفيّة والمنهجيّة 7

1.1. حول المشروع 7
1.1.1. أهداف المشروع 7
2.1.1. نُبذة عن الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات 7
3.1.1. شكر وتقدير 7
2.1. المنهجيّة 8
1.2.1. الدّراسة، منهجيّتُها، وتعريفاتها، وقيودها 8
2.2.1. التعريفات 9
3.2.1. قيود الدّراسة 10

2. المقدّمة 11

3. العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن 13

1.3. السّياق 13
1.1.3. النّزاعات، السّابقة منها والحاليّة، في اليمن 13
2.3. الوضع السّياسيّ الحاليّ 14
1.2.3. الأضرار المدنيّة وتأثير الحرب إنسانيًّا 14
3.3. حجم العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع، ونطاقه، وأشكاله، وأنماطه 15
1.3.3. موقع المرأة في القانون والمجتمع اليمنِيَّيْن 15
2.3.3. العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات السّابقة في اليمن 16
3.3.3. حجم العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن منذ العام 2014 16
4.3.3. أسباب تزايد العنف الجنسيّ منذ العام 2014 17
5.3.3. أنواع العنف الجنسيّ الرّئيسة المُستخلصة من الدّراسة التي أُجرِيَت في ست محافظات مختارة من اليمن وفي مصر 18
6.3.3. السّياقات الرّئيسة الّتي يُرتَكَب فيها العنف الجنسيّ المرتبط مباشرةً بالنّزاع 19
7.3.3. المولودون والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع 24
8.3.3. العنف الجنسيّ بحقّ أفراد مجتمع الميم (أي المثليّين والمثليّات ومزدوجي الميول الجنسيّة والمتحوّلين والمُتحوّلات جنسيًّا وثنائيّ الجنس ومُتداخلي الجنسيْن وأحرار الهويّة الجنسيّة) 24
4.3. توصيف الجناة 24
5.3. مَن يوثّق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع؟ 25
1.5.3. جهود منظّمات المجتمع المدنيّ في التّوثيق 25
2.5.3. المبادرات الحكوميّة لرصدِ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وتوثيقه 25
3.5.3. الرّصد والتّوثيق الدّوليّان 26

4. رؤى النّاجين والنّاجيات، واحتياجاتهم، وأولويّاتهم، والمخاطر المُحدقة بهم 29

1.4. تأثيرات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في الضّحايا 29
2.4. احتياجات النّاجين والنّاجيات الحاليّة 29
3.4. رؤى النّاجين والنّاجيات وآرائهم، وأولويّاتهم في شأن أشكال جبر الضّرر وسُبل توفيره 30

5. الوصول إلى المساعدة أو الإغاثة المؤقّتة 32

1.5. مقدّمة: إطار عملٍ في شأنِ تقديم المساعدة للنّاجين والنّاجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن 32
1.1.5. الإطار الدّوليّ 32
2.1.5. الإطار الوطنيّ 33
3.1.5. مقدّمو الخدمات من المجتمع المدنيّ اليمنيّ 33
2.5. الخدمات الرّئيسة المُقدَّمة في اليمن ومصر، بحسبِ الدّراسة الميدانيّة 33
1.2.5. الوصول إلى الأمان والحماية 34
2.2.5. الوصول إلى دعمِ سبل كسب الرّزق 34
3.2.5. الوصول إلى الخدمات القانونيّة 34
4.2.5. خدمات أخرى 34
3.5. التّحديات والعقبات دونَ تقديم الخدمات 34

6. السّبل المتاحة لجبر الضّرر وحالة التّنفيذ 37

1.6. الأُطر القانونيّة والسّياستيّة المحلّيّة، والسّبل المحلّيّة لجبرِ الضّرر النّاجم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع 37
1.1.6. الآليّات المخصّصة الّتي أنشأتها أطراف النّزاع لتعويض الأضرار اللّاحقة بالمدنيّين 37
2.1.6. آليّات الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، الّتي توفّر إمكانيّة تقديم جبر الضّرر عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع 37
2.6. الأُطُر القانونيّة والسّياستيّة الدّوليّة ذات الصّلة والسُّبُل الدّوليّة لجبر الضّرر النّاجم عن العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع في اليمن 39
1.2.6. أُطُر القانون الدّوليّ 39
2.2.6. الأُطُر السّياسيّة الدّوليّة 40
3.2.6. مواقِف الجهات الفاعِلة الدّوليّة الرّئيسة 40
3.6. مبادرات تقودها منظّمات المجتمع المدنيّ في شأن جبر الضّرر 40

7. تحليل فُرَص جبر الضّرر 43

1.7. فُرَص جبر الضّرر ضمن الأطر الوطنية 43
1.1.7. إرساء إطار وطنيّ لجبر الضّرر وللعدالة الانتقاليّة 43
2.1.7. تعزيز عمليّة توثيق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع 43
2.7. السّبل الدّوليّة المُحتَمَلة لجبر الضّرر النّاجِم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن 44
1.2.7. إنشاء برنامج إداريّ لجبر الضّرر لليمن، بتعاونٍ دوليّ 44
2.2.7. السُّبل الدّوليّة لجبر الضّرر بموجب أمر صادر عن المحكمة 44

8. الخاتمة والخطوات العمليّة للمضيّ قُدمًا 47

9. التوصيات 49

10. قائمة المراجع 53

الملخص التنفيذي

لطالما عُرِف النّزاع المستمرّ في اليمن منذ العام 2014، بكثرة انتهاكاته الجسيمة للقانون الإنسانيّ الدّوليّ وقانون حقوق الإنسان، وبعواقبه الإنسانيّة الوخيمة. إلّا أنّ ما لا يُعلم عنه، ويُتكتّم عليه، هو تعاظم العنف الجنسيّ المُرتبط بالنّزاع منذ العام 2014، الذي يتّخذ أشكالًا عدّة ويُرتكب في سياقات شتّى على امتداد الوطن، وفي مناطق خاضعة لسيطرة أطراف النّزاع كلّها. وفي اليمن، غالبًا ما يأتي العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع مقرونًا أو متزامنًا مع أشكالِ عنفٍ أخرى- ومن ضمنها العنف الجنسيّ- التي تُرتكبُ في سياق النّزاع وخارجه على حدّ سواء. في الواقع، يشحّ عدد حوادث العنف الجنسيّ المُرتبط بالنّزاع الّتي وثّقها الرّاصدون الدّوليّون واليمنيّون، إلّا أنّهم يجمعونَ على أنّ هذه التّقارير الموثّقة ليست سوى غيضٍ من فيض. فالحجمُ الحقيقيّ للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن غير معلوم، ويُتستّرُ عليه خشية التّعرّض للوصم الاجتماعيّ وللانتقام، وبسبب تداعي آليات إنفاذ القانون والحماية. ومن الأهميّة بمكان فهم العلاقة القائمة بينَ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع من جهة وانعدام المساواة بين الجنسيْن من جهةٍ أخرى في اليمن، من أجل الإتيان بتدابير تُساعد في معالجة أسباب العنف الجذريّة ودوافعه البنيويّة.

أمامَ واقعٍ مماثل، أخذ الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات (Global Survivors Fund) على عاتقه فهم نطاق العنف الجنسيّ المُرتبط بالنّزاع الدّائر في اليمن، وأشكاله وأنماطه على حدّ سواء. ويخلصُ هذا التّقرير إلى أنّ أكثر السّياقات التي تواتر التّبليغ عن ارتكاب هذا العنف فيها هي مراكز الاحتجاز، الرّسميّة منها وغير الرّسميّة، ومناطق المدنيين التي يحكمها أفراد من القوى والمجموعات المُسلّحة. أمّا أكثر المجموعات التي تقع ضحيّة هذا العنف فتشمل النّازحين والنّازحات داخليًّا والنّساء النّاشطات والأطفال الذين تجنّدهم القوى والمجموعات المُسلّحة. هذا ويُعدّ الأفراد المنتمون إلى أقليّاتٍ مُهمّشة، واللّاجئون واللّاجئات والمهاجرون والمهاجرات أشدّ عرضةً من سواهم للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات. وتُقرّ هذه الدّراسة بالقيود التي حالت دونَ إنجازها البحث والتّوثيق في شأن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، وتُشير إلى الفجوات القائمة في الدّليل المعرفيّ التي يجبُ سدّها من أجل تحسين مساندة الضّحايا والنّاجين والنّاجيات، من خلال إشراكهم جميعًا في تصميم تدابير جبر الضّرر وتنفيذها على سبيل الذّكر لا الحصر.

يسعى الصّندوق العالمي للنّاجين والنّاجيات إلى فهم الآثار التي يخلّفها العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في النّاجين والنّاجيات والمجتمعات، كما فهم مدى قدرة هؤلاء على الوصول إلى الدّعم والخدمات الّتي يحتاجونها. لذا، أُجريت دراسة داخل البلاد ومقابلات مع مُقدّمي الخدمات لِصالح إعداد هذا التّقرير، فنظرت مليًّا في احتياجات النّاجين والنّاجيات الأساسيّة، وفي أشكال الدّعم والمساندة العامّة المُتاحة على أرض الواقع، وفي الجهات الّتي تُقدّمها. وأوضحَت الاستنتاجات المُستخلصة آثارًا جسديّة ونفسيّة واجتماعيّة اقتصاديّة بليغة، أغلبها لا يُعالج بسببِ التّحديات الجّمة الّتي تعترضُ أولئك الذّين يسعون بشجاعة وبسالةٍ إلى تقديم المساعدة. أمّا في ما يخصّ جبر الضّرر، فإنّ البُنى الّتي يُفترض أن تعمل من أجل حماية النّاجين والنّاجيات، ومحاسبة الجناة، وتوفير سبل الإنصاف المناسبة، لا تؤدّي عملها على نحوٍ فعّال، وفي الواقع، قلّما قُدّم جبر الضّرر عن العنف الجنسيّ المتربط بالنّزاع حتّى الآن.

يكمن هدف هذا التّقرير الأكبر في اكتشاف الفرص السّانحة لتوفير جبر الضّرر عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، أكان ذلك في المدى القصير أم في سياق ما بعدَ النّزاع على حدّ سواء. ووجدَ التّقرير باعثًا على الأمل في العمل الّذي بدأتْه الحكومة المُعترَف بها دوليًّا وبعض المؤسّسات اليمنيّة العامّة والمُجتمع المدنيّ من أجلِ بلورة فهم أوليّ لتدابير جبر الضّرر وغيرها من تدابير العدالة الانتقاليّة، وتصميمها على نحوٍ يتصدّى للانتهاكات المُرتبطة بالحرب. فهذه التّدابير، إن أمكنَ البناء عليها، قد تُشكّل مُنطلقًا إلى خطواتٍ مُجدية تؤول إلى معالجة الإرث الأليم من العنف المرتبط بالنّزاع في البلاد.

الاختصارات

AQAP	القاعدة في جزيرة العرب
CEDAW	لجنة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة
CRSV	العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع
CSO	منظمة المجتمع المدنيّ
FGM	تشويه الأعضاء التّناسليّة الأنثويّة،
GBV	العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ
GCC	مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّ
GEE	فريق خبراء الأمم المتّحدة البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن
GSF	الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات
HRP	خطّة الاستجابة الإنسانيّة
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
IDP	النازح داخليًا
IRGY	الحكومة اليمنيّة المعترف بها دوليًّا.
LGBTQIA+	مجتمع الميم (أي المثليّين والمثليّات ومزدوجي الميول الجنسيّة والمتحوّلين والمُتحوّلات جنسيًّا وثنائي الجنس ومُتداخلي الجنسيْن وأحرار الهويّة الجنسيّة)
NCIAVHR	اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان
NDC	مؤتمر الحوار الوطنيّ
NGO	منظّمة غير حكوميّة
OGBV	العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ عبر الإنترنت
OHCHR	مكتب المفوض السّامي لحقوق الإنسان
PDRY	جمهوريّة اليمن الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
PLC	مجلس القيادة الرّئاسي
SGBV	العنف الجنسي والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ
STC	المجلس الانتقاليّ الجنوبيّ
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
YAR	الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة
YWU	اتّحاد نساء اليمن

1. الخلفيّة والمنهجيّة

1.1. حول المشروع

1.1.1. أهداف المشروع

قرّر الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات (Global Survivors Fund)، في إطارِ دراسته العالميّة حول جبر الضّرر، إجراء دراسة ترمي إلى فهم وضع جبر الضررِ عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، كما فهم الفرص السّانحة لتوفير جبر الضّرر للنّاجين والنّاجيات، أكان ذلك اليوم أم في المستقبل ضمن سيناريو ما بعد النّزاع، على حدّ سواء. ويعرض هذا التّقرير استنتاجات الدّراسة ويحلّلها، ويطرح على الحكومات وصنّاع السّياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة المعنيّة على المستويَيْن الوطنيّ والدّوليّ، توصياتٍ عمليّة وملموسة ومُخصّصةً للسّياق من شأنها الحثّ على تقديم جبر الضّرر المُتمحورِ حول النّاجين والنّاجيات في اليمن، وهَدْي السّبيلِ الآيل إلى تحقيقِه في اليمن.

تشملُ هذه الدّراسة ثلاثة مكوّنات. فهي أوّلًا تسعى إلى تحديد نطاق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وأشكاله، وأنماطه، وذلك في سياق النّزاع الدّائر في اليمن والمُندلع منذ العام 2014، كما في سياق النّزاعات التي سبقَته، على أن يُسلَّطَ الضّوء على وضع المولودين والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وعلى تأثيرات هذا العنف تحديدًا في النّاجين والنّاجيات والجماعات.

ثانيًا، تسعى الدّراسة إلى تحديد قدر المساعدات أو جبر الضّرر الذي حصل عليه النّاجون والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، أيًّا يكن شكله، وبصرف النّظر عمّا إن جاءَ عبر جهودٍ بذلتها أطراف النّزاع أم غير ذلك، كما تسعى إلى توضيح ما هو معلومٌ أساسًا عن تصوّراتِ هؤلاء النّاجين والنّاجيات، واحتياجاتهم، وأولويّاتهم في شأن جبر الضّرر. وتنظرُ الدّراسة مليًّا في السّبل المتاحة، نظريًّا وعمليًّا، لجبر ضرر النّاجين والنّاجيات، كما في الأطر القانونيّة والمؤسّسيّة والسياسيّة ذات الصّلة. ويقوم مُنطلقُ هذه الدّراسة على التّحقّق من أشكال الدّعم والمُساعدة العامّة المتوفّرة للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وإلى رسم خريطة تُبيّن المنظّمات اليمنيّة والدوليّة التي تنفّذ مبادرات مماثلة في اليمن. ويرمي هذا التّقرير إلى توضيح العبر التي يمكن استخلاصها من تلك التجربة، من أجل الاستهداء بها عندَ تصميم التّدابير الجابرة للضّرر المؤقّتة (أكانت تدابير طارئة مؤقّتة تُقدّمها[1] الدّول المعنيّة أم تدابير جابرة للضّرر مؤقّتة يُقدّمها غير حَمَلَةِ المسؤوليّة[2] على غرار المنّظمات غير الحكوميّة والمجتمع المدنيّ) والتّدابير الجابرة للضّرر المُستقبليّة الأكثر شمولًا، وكذلك تنفيذها على حدّ سواء.

وأخيرًا، يستندُ هذا التّقرير إلى استنتاجاتِ الدّراسة، فيطرحُ توصياتٍ تُنير السّبيل قدمًا أمام كلّ مَن يقدر على اتّخاذ خطواتٍ تؤول إلى تنفيذ التّدابير المؤقّتة و/أو جبر الضّرر الشّامل لمصلحةِ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن. وتشرع الدّراسة في تحديد الفرص السّانحة لتوفير جبر الضّرر عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن في المستقبل. ويشمل ذلك إرساء أسسِ استراتيجيّة التّعامل مع النّاجين والنّاجيات التي تقوم على الإحاطة باحتياجاتهم وبتصوّراتهم حول برامج جبر الضّرر الحاليّة وبالعقبات الحائلة دونَ تقييمهم إيّاها، كما تقوم على معرفة أولويّاتهم، وتوقّعاتهم ومقترحاتهم في شأنِ جبر الضّرر في المستقبل.

تندرجُ هذه الدّراسة ضمنَ دراسة عالميّة حول جبر الضّرر أطلقها الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات في العام 2020، وتُركّز على وضع جبر الضّرر للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وعلى الفرص السّانحة لتقديمه في أكثر من 20 دولة. وتُعدّ هذه الدّراسة جهدًا تظافرَت على بذله جهات فاعلة متعدّدة، ويقوده الصّندوق العالميّ للنّاجين بالتّعاون مع أكثر من 40 شريكًا محليًّا ودوليًّا، بما في ذلك شبكات النّاجين والنّاجيات ومجموعاتهم أيضًا. وترمي الدّراسة إلى طرح توصيات تؤول إلى اتّخاذ خطواتٍ مستقبليّة ترتكز على احتياجات النّاجين والنّاجيات وتطلّعاتهم، كما ترمي إلى تحديد مواضع الدّعم الذي يمكن أن توفّره الجهات الفاعلة الرّئيسة، وكذلك الإجراءات الملموسة التي من شأنها تحسين قدرة النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات حول العالم على نيلِ جبر الضّرر.

2.1.1. نُبذة عن الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات

يعملُ **الصّندوق العالميّ للناجين والنّاجيات** مع الضّحايا وشركاء محليّين وخبراء تقنيّين وجهات حكوميّة معنيّة من أجلِ تحسين فرص حصول النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع على جبر الضّرر. ويعمل الصّندوق على توفير تدابير جابرة للضّرر مؤقتة في الحالات التي تكون الدّول أو الأطراف الأخرى فيها عاجزة عن أداءِ مسؤوليّاتها، أو غير راغبة في ذلك. ويقوم الصّندوق بحملةِ مناصرة على المستوى الدّولي، تدعو إلى تنفيذ برامج جبرِ ضررٍ، وتوجيه الدّول والمجتمع المدنيّ في عمليّة تصميم هذه البرامج، من خلال توفير الخبرة والدّعم الفنّيّ اللّازمَيْن. وينتهجُ الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات مقاربةً تضعُ في صميمها الشّراكة في التأليف، وترمي إلى ردّ القدرة على التّقرير والاستقلاليّة إلى مَن جُرّدُوا منهما، كما ترمي إلى ضمان أن تكون التّدابير مناسبة ومُجدية ومُسيّرة بتطلّعات النّاجين والنّاجيات. لِلاطّلاعِ على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التّالي (مُتوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة) www.globalsurvivorsfund.org.

3.1.1. شكر وتقدير

تولّى فريقٌ من باحثين يمنيّين ودوليّين صياغة هذا التّقرير وكذلك إجراء الدّراسة لصالح إعداده. وقد ضمّ الفريق مارتا ميندیز وفيونا ميكاي ونوريّة عبد القادر، ونادية إبراهيم. الذين أدّوا جميعًا دورًا محوريًّا في إنجاز استعراض الأدبيّات، وتحديد المشاركين المُفترض مقابلتهم، وإجراء المُقابلات وكتابة التّقرير. وكانت مساهمات كلّ عضوٍ من أعضاء فريق البحث أساسيّة في إنجاحِ هذه الدّراسة. ويُعرب فريق العمل عن عميق امتنانه لنحو 70 مشاركٍ ومشاركةٍ في المُقابلات الّذين تكرّموا بتقديم وقتهم وبطرح تجاربهم وأفكارهم النّيرة، فقدّموا، بذلك، مدخلاتٍ قيّمة أثرَت مضامين التّقرير وأثبَتَ صحّتها. هذا ويخصّ الفريق بالشّكر الخبراء في الصّندوق العالمي للنّاجين والنّاجيات الذين أضافوا مدخلاتٍ وفيرة إلى مسودّات التّقرير، وقدّموا دعمًا وتوجيهًا قيّمَيْن في تحرير التّقرير. كما نود أن نعرب عن امتناننا لنجلا الشامي[3] لمشاركتها الأعمال الفنية التي تم عرضها في هذا التقرير، ولعلي السنايدر لمساهمته في صورة الغلاف.

---

1 الأمم المُتّحدة، "مُذكّرة توجيهيّة من الأمين العامّ في شأن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع" (حزيران/ يونيو 2014) المبدأ التوجيهيّ 7. (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة) https://digitallibrary.un.org/record/814902?ln=en تمت زيارة الموقع في 14 كانون الثّاني/ يناير 2025.

2 الصّندوق العالميّ للناجين والنّاجيات، التّقرير السّنويّ 2023 ص. 7. (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة) https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Reports/AR_2023_ENG_web_double_pages.pdf تمت زيارة الموقع في 4 يناير 2025.

3 نجلا الشامي فنانة يمنية مقيمة في بلجيكا. من خلال أعمالها البصرية المختلطة، تستمر في استكشاف هويتنا الحقيقية، وقضايا النوع الاجتماعي، والتطور السريع للعالم الرقمي وتأثيراته. تتنقل نجلا بحماس بين هذه المواضيع الرئيسية، مضيفة عوامل خارجية غير متوقعة تصادفها في حياتها اليومية. الفوضى ببساطة جزء منها. يضفي عملها بعدًا معبرًا على هذا التقرير، مما يعكس موضوعات الصمود والتعقيد التي تمت مناقشتها فيه.

2.1. المنهجيّة

1.2.1. الدّراسة، منهجيّتُها، وتعريفاتها، وقيودها

تستند النّتائج المعروضة في هذا التّقرير إلى بحثٍ أجراه خلال العامَيْن 2023 و2024 فريقٌ من الاستشاريّين اليمنيّين والدّوليّين الذي أوكلهُ الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات إنجازَ الدراسة. ويجمعُ هذا التّقرير الاستنتاجات الّتي خلُصَ إليها رسم الخريطة الأوّليّة والدّراسة التّمهيديّة، بما في ذلك المقابلات المنظّمة داخل البلاد، ومسح المنظّمات العاملة مع النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

قامت المرحلة الأولى على رسم خريطة أوّليّة ترمي إلى بلورةِ نظرة عامّة عن العنف الجنسيّ المُرْتَكَب أثناء النّزاع الحاليّ في اليمن، وأثناء النّزاعات السّابقة، وكذلك عن الجهات الفاعلة الرّئيسة، اليمنيّة منها وغير اليمنيّة، العاملة على قضايا العنف الجنسيّ، وعن المبادرات القائمة حاليًّا والمتعلّقة بجبر الضّرر النّاجم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. واستلزم العمل على هذه الخريطة الأوّليّة إجراء بحثٍ مكتبيٍّ لمراجعة المصادر المتاحة للعموم (لا سيّما تلك الصّادرة عن جهاتٍ في قطاعَيْ حقوق الإنسان والعمل الإنسانيّ، بما في ذلك تقارير الهيئات التّابعة للأمم المتّحدة، ومنظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة والمنظّمات الدّوليّة العاملة في اليمن). وأُجْرِيَت نحو ثماني عشرة مقابلة مع أطراف معنيّة، من أفراد بارزين أو منظّمات أساسيّة، تمّ انتقاؤهم على أساسِ سعة معارفهم و/أو خبراتهم في الموضوع قيد البحث؛ وهم، في أغلبهم، يمنيّون يعملون في منظّمات المجتمع المدنيّ و/أو مؤسّسات بحثيّة، أو يعملون حاليًّا، أو عملوا سابقًا، في هيئات عامّة بصفاتٍ رسميّة؛ وموظّفون أجانب يعملون في منظّمات الأمم المتّحدة أو غيرها من المنظّمات الدّوليّة العاملة في اليمن، بالإضافة إلى باحثين أو صحافيّين أجانب.

أمّا المرحلة الثّانية، فشملَت دراسة تمهيديّة أجراها باحثان دوليّان بالتّعاون مع باحثَيْن يمنيّيْن يتمتّعانِ بسعةِ المعرفة والخبرة في العمل على قضايا العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ. وتُعزَى تسميّة الدّراسة "بالتّمهيديّة" إلى تميّزها عن سائر الدّراسات الأخرى الّتي يجريها الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات ضمن سلسلة دراسات حالاتِ البلدان لصالح إنجاز الدّراسة العالميّة حول جبر الضّرر، فهي لم يُشارك النّاجون والنّاجيات أنفسهم مشاركةً مُباشرةً في مسارها. لذا، فإنّ التّوصيات حول كيفيّة وجوبِ تشكيل جبر الضّرر تفتقدُ رؤى النّاجين والنّاجيّات التي تُعدّ أساسيّةً.

وإذ يحرصُ الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات على الالتزامِ بِمقاربتِه القاضية بمَحوَرَة عمله حولَ الضّحايا، فإنّه يرى ضرورةً في تمكين النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن من المُشاركة وطرحِ آرائهم وتفضيلاتهم في شأن جبر الضّرر. وبناءً على ذلك، فإنّ هذا التّقرير، على الرّغم من مساهمته في فهم وضعِ جبر ضررِ الناجين والنّاجيات، يجبُ أن يُستكمَلَ لاحقًا – في أقربِ فرصةٍ سانحة- بإجراءِ المزيد من العمليّات الّتي تُضمن مشاركة النّاجين والنّاجيات فيها.

وقد ضمّت الدّراسة التّمهيديّة عملًا أكثر شمولًا في مجال جمع البيانات في اليمن وكذلكَ في مصر حيثُ يقيم عدد كبير من النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، وتنشطُ منظّمات عدّة تقدّم لهم المساعدة. لذا، تجلّت الخطوة الأولى من الدّراسة في رسم خريطةٍ تُوضِّح الأطراف المعنيّة والخدمات المُقدّمة، وذلك بغية تحديد مقدّمي المعلومات الأساسيّين. ثمّ تبع ذلك تنظيم مقابلات متعمّقة مع منظماتٍ تعمل من كثبٍ مع النّاجين والنّاجيات وتقدّم لهم المساعدة: فأُجريَت 25 مقابلة في اليمن و11 مقابلة أخرى في مصر. هذا وأجرى فريق البحث سلسلةً إضافيّة من المقابلات والاجتماعات التي نُظّمت وجاهيًّا في عدن مع جهات فاعلة رئيسة، بمَن فيها عاملون وعاملات في القطاع العام والهيئة القضائيّة في اليمن، ونساء عملنَ بشكلٍ مباشرٍ في مجالِ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

مقابلات متعمّقة مع منظماتٍ تعمل مع النّاجين والناجيات

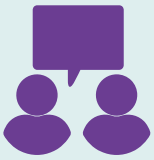

اليمن: 25
مصر: 11

ونظرًا إلى المخاطر الأمنيّة الجمّة التي تواجهها منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة العاملة في مجالِ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، ويردُ ذكرُها تفصيلًا في معرضِ هذا التّقرير، فإنّ التّقرير يتّخذ التّقارير الدّوليّة مصدرًا أساسيًّا للمعلومات ويعتمدُ عليها أكثر من اعتماده على معلوماتِ منظّمات المجتمع المدنيّ المحلّيّة.

لمحةٌ عن المناطق الجغرافيّة التي شملتها الدّراسة المُنجزة داخل البلاد

- كان قد اتُّخِذ قرارٌ يقضي بانتقاء مديريّات محدّدة في ستّ محافظات يمنيّة تلبيةً لأغراض الدّراسة المنجزة داخل البلاد؛ وهذه المحافظات هي: صنعاء، وعدن، وتعز، والحُدَيْدَة، ومأرب، ولحج.[4] وعندَ انتقاء هذه المُحافظات، أُخذِ في الحسبان تأثير النّزاع والمواقع المعروفة التي ارتُكِبَ فيها العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، على أنّ ذلك لا ينفي وقوع انتهاكات في المحافظات الأخرى.[5] وتستضيف المحافظات السّتّ آنفة الذّكر أعدادًا غفيرة من النّازحين والنّازحات داخليًّا الذين لجؤوا إليها أثناء النّزاع وشهدوا على الاقتتالِ الدّائر خلاله.
- **محافظة صنعاء:** تُعَدُّ مدينة صنعاء عاصمة الجمهوريّة اليمنيّة السّياسيّة والتّاريخيّة، التي لطالمَا تمركَزَت فيها الوزارات، والمؤسّسات، والدّوائر الحكوميّة، والهيئات السّياسيّة العربيّة والأجنبيّة، وتكثرُ فيها الأعمال التّجاريّة والصّناعيّة. وقد أصبحت صنعاء، اعتبارًا من أيلول/ سبتمبر 2014، مقرًّا لجماعة أنصار الله الّتي تُعْتَبَر سلطة الأمر الواقع.
- **محافظة عدن:** تقع عدن على ساحل خليج عدن، وتُعَدُّ ميناءً تجاريًّا رئيسًا، ومنطقة اقتصاديّة تضمُّ صناعات عدّة منها مصفاة عدن. وقد شهدت المحافظة اقتتالًا خلال النّزاع في الأعوام 2015 و2018 و2019، وهي الآن عاصمة الحكومة اليمنيّة المعترف بها دوليًّا ومقرّها الرّئيس.
- **محافظة تعز:** تقع تعز جنوب غرب اليمن، وتتمركز في وسطها مدينة تعز. وطلّ المحافظة على السّاحل الغربيّ من البحر الأحمر وعلى باب المندب، الذي يُعتَبَرُ ممرًّا بحريًّا دوليًّا حيويًّا، ويقعُ في نطاقِها أحد أقدم موانئ اليمن، هو ميناء المخاء. شهدت المحافظة بعضًا من أعنف المواجهات التي اندلعت خلال النزاع. ومنذ العام 2016، ترزحُ مدينة تعز، تحت حصارٍ متواصلٍ يعيق إمدادَ سكّانها بالسّلع الأساسيّة والمساعدات الإنسانية.
- **محافظة الحُدَيْدَة:** تقع الحُدَيْدَة غرب اليمن على ساحل البحر الأحمر، وتتوسّطها مدينة الحُدَيْدَة التي تُعَدُّ ثاني موانئ اليمن كبرًا. تعتمدُ المحافظة على الزّراعة والصّيد. وهي قد شهدت اقتتالًا وتهجيرًا جماعيًّا في العام 2018. تنقسم الحُدَيْدَة إلى مناطق عدّة خاضعة لِسيطرة قوّاتٍ مختلفة، علمًا أنّ غالبيّتها العُظمى تقع تحت سيطرة السّلطات القائمة في صنعاء
- **محافظة مأرِب:** تقع مأرِب شمال شرق اليمن، وتتوسّطها مدينة مأرِب. تشتهرُ بالزّراعة وإنتاج النّفط وهي تضمّ أكبر محطّة لتوليد الكهرباء في اليمن. وعلى الرّغم من النّزاع الدّائر، كانت مأرِب أكثر نموًّا اقتصاديًّا من مناطق أخرى في البلاد. وكانت المُحافظة قد شهدت، منذ العام 2014، جولات اقتتالٍ عنيفة، وهي تنقسم إلى مناطق تسيطر عليها مُختلف أطراف النّزاع.

4 تختلف كتابة أسماء الأماكن اليمنية بدرجة كبيرة عند كتابتها باللغة الإنجليزية، ويعتمد هذا التقرير على التهجئة المستخدمة من جانب مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

5 تستند المعلومات المتعلّقة بمستويات الاحتياجات الإنسانيّة وحالة الخدمات الصّحّيّة في المحافظات المختلفة إلى نظرة عامّة عن الاحتياجات الإنسانيّة، الصّادرة عن مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشّؤون الإنسانيّة في العام 2021.

- **محافظة لحج:** تقع لحج جنوب غرب اليمن وتتوسّطها مدينة الحوطة. لم تشهد هذه المحافظة معارك بحدّة المعارك الّتي اندلعت في غيرها من المناطق خلال النّزاع.
- وقد جُعِلَت مصر موضعَ اهتمامٍ إضافيّ في الدّراسة المُنجزة داخل البلاد، لأنّها تستضيف أعدادًا غفيرة من المهاجرين والمُهاجرات اليمنيّين، الذين قدَّرت المنظّمة الدّوليّة للهجرة عددهم بنحو مليون شخص[6] - وكذلك لأنّها توفّر خدماتِ دعمٍ استفادَ منها بعض النّاجين والنّاجيات اليمنيّين من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. ومع ذلك، يواجه المهاجرون والمُهاجرات اليمنيّون في مصر، ومنظّمات المجتمع المدنيّ التي تسعى إلى دعمهم هناك، عقبات وصعوبات كُبرى.[7] وقد أُجرِيَت الدّراسة في كلٍّ من القاهرة والجيزة، حيث تتركّز غالبيّة اليمنيّين واليمنيّات ومقدّمي الخدمات للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع.

وتماشيًا مع المقاربة المتمحورة حول النّاجين والنّاجيات، التي يتبنّاها الصّندوق العالميّ للناجين والنّاجيات، يرمي هذا التّقرير إلى تسليط الضّوء على احتياجات النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، وعلى الدّعم والخدمات المتاحة لهم في الوقت الحاضر، وعلى فرص تقديم جبر الضّرر لهم. ولا تسعى هذه الدّراسة إلى التّركيز على محاسبة الجُناة، كما لا تُشكّلُ تحقيقًا في حوادث العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن. أمّا القسم المُتعلّق بالجناة، فيرمي إلى المساهمة في بلورةِ فهمٍ أفضل لِلعنف الجنسيّ المُرتبط بالنّزاع، الذي يُعدّ ظاهرةً تشحّ الدّراسات حولها، ويتدنّى التّبليغ عنها في اليمن. ولا يُغني هذا التّقرير عن وجوبِ أن تتولّى جهات فاعلة في العدالة الجنائيّة في اليمن، ومنظّمات حقوق الإنسان وغيرها من الأطراف المعنيّة في اليمن، رصدَ حالات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وتوثيقها، والتّحقيق فيها على نحوٍ كاملٍ وسليم، وبأسلوبٍ يضمن احترام النّاجين النّاجيات والشّهود والشّاهدات، وحماية أمنهم، وصون حقوقهم في معرفة الحقيقة، ونيل العدالة، والانتصاف، وحفظ الكرامة والخصوصيّة.[8]

2.2.1. التعريفات

من أجلِ خدمةِ أغراض هذه الدّراسة وهذا التّقرير، يُعرَّفُ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وفقَ التّعريف الّذي وضعه الأمين العامّ للأمم المتّحدة، وهو الّذي اقتباسُه: "الاغتصاب، والاسترقاق الجنسيّ، والبغاء القسريّ، والحمل القسريّ، والإجهاض القسريّ، والتّعقيم القسريّ، والزّواج بالإكراه، وسائر أشكال العنف الجنسيّ ذات الخطورة المماثلة الّتي تُرتكب ضدّ النّساء أو الرّجال أو الفتيات أو الفتيان، والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بنزاع من النّزاعات".[9] وتركّز الدّراسة العالميّة حول جبر الضّرر، التي يجريها الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات، تركيزًا خاصًّا على العنف الجنسيّ المرتبط مباشرةً بحالة نزاع محدّد، والمُركّب على نطاق واسع، وبأسلوب منهجيّ.[10]

وتطرح مسألة الحسم في ارتباطِ أعمال العنف الجنسيّ مُباشرةً بالنّزاع أم عدمه تحدّياتٍ خاصّة في اليمن. فقد أشارت الغالبيّة العُظمى من المُتحدّثين إلى التباس الحدود بين الأمرَيْن. وفي حين ساد إجماع على أنّ النّزاع قد سبّب ارتفاعًا هائلًا في العنف الجنسيّ في اليمن (كما هو موضح أدناه)، كثُرت الأسباب الّتي عُزيَ إليها هذا الارتفاع، وأشار بعض المتحدّثين إلى ارتباط العنف الجنسيّ ارتباطًا مباشرًا بالنّزاع أكثر من ارتباطِه بِمّا عداه من أسباب. ولم يعمد أولئك الّذين يوثّقون حالات العنف الجنسيّ، ويوفّرون الدّعم للنّاجين والنّاجيات، إلى التّمييز بين العنف الجنسيّ المرتبط مباشرة بالنّزاع، وذلك المرتبط به على نحوٍ غير مباشر.

وعلى نحو مماثل، قد يشوب التباسٌ الحدودَ الفاصلة بين العنف الجنسيّ—لا سيما عند ارتباطه بالنّزاع— من جهة والعنف القائم على النّوع الاجتماعي من جهةٍ أخرى في اليمن. أمّا العامل الأساسيّ الآخر الذي ذكره كثيرون فهو عدم تساوي النّساء بالرّجال في اليمن، وتفشّي العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، الذي سبق وقوعه اندلاع النّزاع، وتتشّعب منه أشكالٌ مختلفة من العنف الجنسيّ المُركّب في المجتمع عمومًا، وأثناء النّزاع خصوصًا. وعليه، فإنّ الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات، من خلال حصرِه نطاق الدّراسة العالميّة حول جبر الضّرر بالعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، لا يقصدُ، بأيّ شكلٍ من الأشكال، إنكارَ السّياق الأوسع للعنف الجنسيّ والأشكال الأخرى من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في اليمن، أو إلى التّقليل من أهميّته.

وفي إطارِ هذا التّقرير، يُفهم مصطلح "جبر الضّرر" على النّحوِ المُحدّدِ في المبادئ الأساسيّة والمبادئ التّوجيهيّة بشأن الحقّ في الانتصاف وجبر الضّرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدّوليّ التي أصدرَتها الأمم المتّحدة في العام 2005، وتدعو، بموجبِها، إلى جبر ضررٍ يكونُ مُلائمًا ومُجديًا وسريعًا و"متناسبًا مع فداحة الانتهاكات والأضرار المترتّبة عليها"، ويشمل الأشكال الآتي تحديدُها: "الردّ، والتّعويض، وإعادة التّأهيل، والتّرضية، وضمانات عدم التّكرار".[11]

وعليه، يُعرّف الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات "التّدابير الجابرة للضّرر المؤقتة"[12] بأنّها تدابير يؤمّنها للناجين والنّاجيات مَن ليسوا مِن حملة المسؤوليّة، على غرار المنظّمات غير الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ، وذلك حين يتقاعس كلّ من الدّول وحملة المسؤوليّة عن الوفاء بالتزامها القاضي بتوفير جبر الضّرر عند أمسّ الحاجة إليه. ولا تحلّ هذه التّدابير محلّ الالتزام الّذي يفرض على الدّول وغيرها من الأطراف المسؤولة أن تُوفّر جبر الضّرر. أمّا "جبر الضّرر الطّارئ المؤقّت"[13] فيُعرّف على أنّه التّدابير الّتي تُقدّمها الدّول للضحايا و/أو النّاجين والنّاجيات من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي لحقوق الإنسان و/أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنسانيّ الدّوليّ، وترمي إلى معالجة عواقب هذه الانتهاكات الأكثر إلحاحًا وضرورةً، وإلى تجنّب وقوع أضرارٍ لا تُعوّض. ولا تشكّلُ التّدابير الجابرة للضّرر المؤقّتة أو جبر الضّرر الطّارئ المؤقّت، جبرًا شاملًا للضرر.

6 المنظّمة الدّوليّة للهجرة، "المنظّمة الدّوليّة للهجرة تُقدّر عدد المُهاجرين الدّوليّين الذين يعيشون حاليًّا في مصر بنحو 9 مليون شخصٍ مُتحدّرين من 133 بلدًا" (7 آب/ أغسطس 2022)، متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط الآتي: https://egypt.iom.int/news/iom-egypt-estimates-current-number-international-migrants-living-egypt-9-million-people-originating-133-countries تمّت زيارة الموقع في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

7 يُذكر أنّ المهاجرين والمُهاجرات يواجهون الفقر والتّمييز، في حين تواجه المنظّمات غير الحكوميّة صعوبات مرتبطة بالامتثال للقوانين المصرية المتعلقة بتسجيل المنظّمات. وعلى سبيل المثال، راجع: قبول العبسي، "مَنسيّون في الغربة: اللّاجئون اليمنيّون، البلدان المضيفة لهم، والمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين" (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجيّة، 5 كانون الأوّل/ ديسمبر 2022)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://sanaacenter.org/publications/main-publications/19116 تمّت زيارة الموقع في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

8 راجع: معهد التّحقيقات الجنائيّة الدّوليّة، "المبادئ التّوجيهيّة للتّحقيق في العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ ضدّ الرّجال والفتيان"، (29 شباط/ فبراير 2016)، ص. 1، متوفّر على الرّابط الآتي: https://iici.global/wpd/wp-content/uploads/2023/08/160229_IICI_InvestigationGuidelines_ConflictRelatedSGBVagainstMenBoys.pdf تمّت زيارة الموقع في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024)

9 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، "العنف الجنسيّ المتّصل بالنّزاعات: تقرير الأمين العامّ" (3 حزيران/ يونيو 2020)، الوثيقة رقم S/2020/487، الفقرة 4/ https://undocs.org/S/2020/487، تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

10 الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات، "الدّراسة العالميّة حول جبر الضّرر، التّقرير التّنفيذيّ للنّتائج الأوّليّة (أيلول/ سبتمبر 2021)، ص. 4. متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Global_Reparation_Studies/Preliminary_Findings_EN_Sept2021_WEB.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

11 الجمعيّة العامّة التّابعة للأمم المتّحدة، المبادئ الأساسيّة والمبادئ التّوجيهيّة بشأن الحقّ في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنسانيّ الدّوليّ، قرار اتّخذته الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 147/60 (15 كانون الأوّل/ ديسمبر 2005)، الفقرتان 15 و18.

12 الصّندوق العالميّ للناجين والنّاجيات، التّقرير السّنويّ 2023 ص. 7. (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة) https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Reports/AR_2023_ENG_web_double_pages.pdf تمت زيارة الموقع في 4 يناير 2025.

13 الأمم المُتّحدة، "مُذكّرة توجيهيّة من الأمين العامّ في شأن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع" (حزيران/ يونيو 2014) المبدأ التوجيهيّ 7. (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة) https://digitallibrary.un.org/record/814902?ln=en تمت زيارة الموقع في 14 كانون الثّاني/ يناير 2025.

ومن مُنطلقِ حرصِ الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات على الالتزامِ بمُقاربتهِ المُتمحورة حولَ النّاجين والنّاجيات، فقد تعمّدَ أن يُضمّن منهجيّةَ الدّراسة، من بدايتِها، القدر المُمكن من مشاركة النّاجين والنّاجيات مشاركةً مُباشرة. ونظرًا إلى الحساسيّة القصوى التي تحكم هذه المسألة في اليمن، وجبَ توخّي الحذر، وإرساء الأسُسِ لاستراتيجيّةِ مُشاركة النّاجين والنّاجيات، والتّنسيق خطوةً خطوةً مع الجهات المعنيّة التّابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا. وبناءً على ما تقدّم ذكره، تعذّرَ تنظيم عمليّة تشاركيّة مع النّاجين والنّاجيات خلال الدّراسة التّمهيديّة. ومع ذلك، يرى الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات ضرورةً في تنظيم مُشاركة النّاجين والنّاجيات متى سنحت الفرصة بِذلك. فالنّاجون والنّاجيات هم الأخبر والأوْلَى في تحديد أفضل السّبل التي يُمكن عبرها جبر الضّرر أن يُعالج الأضرار المُلحقة بهم، لذا، يجبُ أن تُضمنَ مشاركتهم في أيّ عمليّة تُعنى بجبر الضّرر.

3.2.1. قيود الدّراسة

تقلُّ، في اليمن، الأبحاث حول العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، وهي تشحُّ حولَ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. فبحسبِ تقريرٍ أصدرتْهُ في العام 2024 الممثّلة الخاصّة للأمين العامّ للأمم المُتّحدة المعنيّة بالعنف الجنسيّ في حالات النّزاع، لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع منقوصًا، على الرّغم من اتّساع نطاقه وكثرة انتشاره، وذلك بسبب القيود التي لطالما وقفت حجر عثرة في درب جهود التّوثيق.[14]

ويتفاقم هذا الوضع سوءًا في اليمن، بسبب انعدام الإرشاد والتّوجيه حولَ كيفيّة إجراء الأبحاث، لا سيّما تلك المتعلّقة بالعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. وعلى الرغم من تكثيف الدّعم لإتمامِ عمليّة جمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وإدارتها وحفظها، وتزايد التّقارير التي تُعدّها منظّمات المجتمع المدني اليمنيّة، لا يزال من المُبكر التّوصّل إلى استنتاجاتٍ في شأن وسائل البحث والتّوثيق الأحسن مُلاءمةً للسّياق اليمنيّ، لا سيّما في حالة الأبحاث المُتعلّقة بالعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. فقد كان من شأنِ الوضع الأمنيّ المتقلّب، وإكساب الكثير من قضايا حقوق الإنسان صبغة أمنيّة، أن صعّبَا إنجازَ البحث الدّقيق في اليمن، وجعلاه، في بعضِ الحالات، مستحيلًا.

وفي هذا الصّدد، يقرّ الكثير من الأطراف المعنيّة أنّ ضآلة البيانات المتاحة في شأن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع تؤثّر تأثيرًا بالغًا في القدرة على فهم هذه الظّاهرة، بما في ذلك تداخلها مع أشكال العنف الأخرى، ومعالجتها على حدّ سواء. ويُعزى السّبب الأساسيّ في ذلك إلى التّدني الفادِح في الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسيّ في اليمن. فقد تبيّنَ أنّ الحالات الّتي وثّقتها المنظّمات المحلّيّة والدّوليّة وتحقّقت من صحّتها، ليست سوى غيضٍ من فيض الواقع، وأنّ الحجم الحقيقيّ لمشكلة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن لا يزال غير معلومٍ. وهذه خُلاصةٌ قد سلّط الضّوء عليها جميع العاملين في هذا الشّأن.[15]

أمّا السّبب الأساسيّ الذي يُعزى إليه تدنّي الإبلاغ عن العنف الجنسيّ فهو الخوف من الوصم بالعار الذي لا يُلصقُ بالنّاجين والنّاجيات فحسب بل بأُسَرِهم أيضًا، وغالبًا ما يُسبّب إلقاء اللّوم على النّاجي أو النّاجية بما يُعتبَر فقدانًا للشّرف.[16] فحَسْبُ الشّكّ في أنّ شخصًا كان ضحيّةً للعنف الجنسيّ، أن يُؤدّي إلى نبذه ووصمه اجتماعيًّا. والوصم الاجتماعيّ والعار اللّصيقانِ بالنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ، مُتجذّران في المجتمع اليمنيّ، وغالبًا ما يُلام النّاجون والنّاجيات على تعرّضهم للعنف، ويُعتبرونَ عيبًا.[17] وقد أشارت إحدى المنظّمات اليمنيّة، على سبيلِ القصّة، إلى أنّ النّاجين والنّاجيات، بعدَ مغادرتهم المأوى، أو تلقّيهم المساعدة، غالبًا ما يتظاهرون بعدم معرفتهم بالعاملين والعاملات في المنظّمة في حالِ صادفوهم في الشّارع. ومن جُملةِ الأسباب الأخرى، الخوف من تأر الجاني أو المجموعات التي ينتمون إليها،[18] وغياب آليّات الإبلاغ ووسائل جمع البيانات، وافتقار المساحات الآمنة التي تُخوّلُ النّاجين والنّاجيات والشهود والشّاهدات سردَ قصصهم سرًّا،[19] وانعدام الثّقة في تعامل المجتمع والسّلطات المعنيّة بإنصافٍ مع الأشخاص الّذين يبلّغون عن تعرّضهم للعنف الجنسيّ،[20] وفي توفير الحماية لهم، بالإضافة إلى قلّة التّثقيف والتّوعية حولَ وسائل الإبلاغ المتاحة.

هذا ويرتبط تدنّي الإبلاغ عن العنف الجنسيّ بالمسالِك المجتمعيّة الأعمّ السّائدة في اليمن حولَ مسألتَيْ النّوع الاجتماعيّ والجنسانيّة. وقد استُخدِمَ إطارُ عملٍ موحّد في المنهجيّة المُعْتَمدة للدّراسة الميدانيّة في هذا التّقرير من أجل استنباط معلومات ملموسة حولَ مُختلف جوانب العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن. لكنّ السّياقات الفرعيّة للمقابلات غالبًا ما أثمرَت أفكارًا نيّرة في شأنِ مسائل متعدّدة، منها التوقّعات التي يُعلّقها المجتمع على الأفراد، على أساسِ نوعهم الاجتماعي. فالعنف الجنسيّ في اليمن متجذّر في تقاليد وأعراف ثقافيّة واجتماعيّة محدّدة تؤدّي دورًا في تشكيل التّوقّعات المُسْقَطَة على النّساء. ومن شأن إنجازِ أبحاث إضافيّة في هذا الصّدد أن يُساهم في سدّ الفجوات القائمة في قاعدة الأدلة، وذلك من أجل فهم مسألة العنف الجنسيّ في اليمن، كأن يُنظر مثلًا في كيفيّة تأثير النّزاع في أشكالٍ أخرى من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، وأن يُجمع المزيد من الأدلّة حول احتياجات النّاجين والنّاجيات إلى خدمات صحّيّة وغير ذلك من الخدمات، وأن يُبلورَ فهمٌ أفضل حول تباين تأثير العنف الجنسيّ على أساسِ النّوع الاجتماعيّ، والعرق، والعمر، والميول الجنسيّ، والإعاقة.[21]

وفي حين كانَ الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات يتطلّع إلى تضمين الدّراسة مُشاركة النّاجين والنّاجيات ومشاورتهم المُجدية، فقد تبيّنَ أنّ هذا الأمر ليسَ مقدورًا عليه، وهذا ما شكّلَ القيدَ الأكبر المُعيق لِسير هذه الدّراسة. لذا، اعتمدَ هذا التّقرير على المدخلات الّتي قدّمها ممثّلو منظّمات المجتمع المدنيّ والأطراف المعنيّة الأخرى، العامِلة من كثب مع النّاجين والنّاجيات، علمًا أنّها لا تعكس مدخلاتٍ مُقدّمة مباشرةً من النّاجين والنّاجيات. وبناءً على ذلك، فإنّ استنتاجات هذه الدّراسة في شأنِ احتياجات النّاجين والنّاجيات وتصوّراتهم استُخلِصَت من معلوماتٍ مُستقاة من مصادر ثانويّة، وهو ما يُعدّ، بحدّ ذاتِه، قيدًا كبيرًا يؤكّد الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث المُتمحورة حول مُختلف أصوات النّاجين والنّاجيات.

14 "العنف الجنسيّ المُتّصل بالنّزاع: تقرير الأمين العامّ للأمم المُتّحدة"، رقم الوثيقة S/2024/292، نيسان/ أبريل 2024، https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/05/SG-2023-annual-reportsmallFINAL.pdf تمّت زيارة الموقع في 4 كانون الثّاني/ يناير 2025.

15 على سبيل المثال، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين المُقدّم لمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، (9 آب/ أغسطس 2019) A/HRC/42/17، الفقرة 79. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/240/87/pdf/g1924087.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

16 مواطنة لحقوق الإنسان، "بلدٌ يتداعى: حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2021" (11 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2022)، ص. 86. https://reliefweb.int/report/yemen/country-falling-apart-human-rights-situation-yemen-2021-enar تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

17 راجع: فارهين ناوي، "الحجج الدّاعمة لصناعة سياسات من أجل تبنّي مقاربة نسويّة للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في الهند"، (مؤسّسة مرصد البحث 11 نيسان/ أبريل 2023) الصفحة 6 متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط الآتي: https://www.orfonline.org/research/the-case-for-a-feminist-approach-to-gender-based-violence-policymaking-in-india تمّت زيارة الموقع في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. وفقًا للمؤلّفة، "غالبًا ما يواجه النّاجون وعائلاتهم المزيد من الإذلاء والرّفض الاجتماعيّ أيضًا". كما تُلام النّاجيات على تعرّضهنّ للاعتداء في كثير من الأحيان، ويُعتبَرن عيبًا.

18 المرجع السّابق نفسه.

19 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين المُقدّم لمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، (9 آب/ أغسطس 2019) A/HRC/42/17، الفقرة 7.

20 مقابلة أُجريَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

21 مزيدة حسين وأليس مكالبين، "منهجيّات البحث في شأن العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في البيئات الإنسانيّة: مراجعة الأدلّة وتقديم التّوصيات"، التّعلّم والبحث المحسّن من أجل تقديم الدّعم الإنساني (elrha): كارديف (2017)، ص. 6. متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

2. المقدّمة

في حين لا يزال حجمَ العنف الجنسيّ المُرتبط بالنّزاع في اليمن مجهولًا- ويُتكتّمُ عليه بسبب الخوف من الوصم الاجتماعيّ والثأر- فإنّ المعلوم والمحسوم هو تزايد العنف الجنسيّ في اليمن على نحوٍ هائل منذ اندلاع النّزاع الحاليّ في العام 2014. ولطالما ارتكِب هذا العنف أشكال وسياقات مختلفة في جميع أنحاء البلاد، وتتورّط فيه أطراف النّزاع المختلفة. والمعلوم أيضًا أنّ أعمال العنف الجنسيّ هذه تخلّف آثارًا بليغة، جسديًّا ونفسيًّا، واجتماعيًّا-اقتصاديًّا، ويبقى أغلبها بلا علاج. وعلى الرّغم من سعي الموظّفين الحكوميّين وموظّفي منظّمات المجتمع المدنيّ الدّؤوب إلى تقديم شتّى أنواع الدّعم للنّاجين والنّاجيات، فهم يواجهون تحدّيات كُبرى، ذلكَ لأنّ ما يُمكنهم تقديمه لا يكفي لتلبية الاحتياجات القائمة.

وفي الوقت عينه، فإنّ الهيكليّات الّتي يُفترض بها أن تؤمّن الحماية للنّاجين والنّاجيات، وتُحاسب الجُناة، وتضمن توفير أشكال الانتصاف المناسبة، لا تعمل بفاعليّة. ومع ذلك، شرعت الحكومة اليمنيّة المعترف بها دوليًّا، إلى جانب المجتمع المدنيّ والمجتمع الدّوليّ، ببلورَة بعض الأفكار وبوضع الخطط التّمهيديّة في شأن جبر الضّرر وغيرها من تدابير العدالة الانتقاليّة.

أمامَ واقعٍ مُماثل، تسعى الدّراسة إلى سدّ الفجوة القائمة في الفهم السّائد حولَ الوضع الرّاهن لِجبر ضّررِ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، وحولَ الفرص السّانحة لتقديم جبر الضّرر للنّاجين والنّاجيات على المديَيْن القصير والطّويل. فيصفُ القسم الثّالث من التّقرير، سياق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، ونطاقه، وأشكاله، وأنماطه، ويعرضُ توصيف الضّحايا؛ في حين يتناول القسم الرّابع تأثير العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، واحتياجات النّاجين والنّاجيات وأولويّاتهم الحاليّة، والمخاطر الّتي يواجهونها. ثمّ يرسم القسم الخامس خريطة تُوضّحُ إمكانيّة وصول النّاجين والنّاجيات إلى أشكال مختلفة من الدّعم والخدمات، ويُعدّد المخاطر الّتي يواجهونها. أمّا القسم السّادس، فيُحلّلُ مُختلف سُبل جبر الضّرر المتاحة في اليمن، كما يُحلّلُ الأُطُر والمسارات القانونيّة والسّياسيّة التي وضعتها أطراف النّزاع الرّئيسة، ومن ضمنها أعضاء التّحالف الدّوليّ، وكذلك السّبل الدّوليّة ذات الصّلة، ومدَى تنفيذ جبر الضّرر على أرض الواقع. ثمّ يُحدّد القسم السّابع الفرص المحتملة لجبر الضّرر، بما فيها التّدابير الجابرة للضّرر المؤقّتة الطّارئة. وأخيرًا، يضمّ القسم الثّامن والتاسع سلسلةً من التّوصيات الموجّهة إلى مُختلف الجهات الفاعلة، ويجمعُ بعض الخلاصات، ويُحدّد خطواتٍ ملموسةً من أجل المضيّ قدمًا.

وجوه وأوجه مختلفة في أمة واحدة.
© نجلا الشامي

3. العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن

1.3. السّياق

1.1.3. النّزاعات، السّابقة منها والحاليّة، في اليمن

يطغى النّزاع والعنف المتواتران على كثيرٍ من حقبات التّاريخ المعاصر في اليمن. ففي العام 1962، أطاحت الثّورة الجمهوريّة بالنّظام الإماميّ الزّيديّ، الذي استمرّ حكمه ألف عام، ثمّ أقامَت الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة. وحتّى العام 1990، كانت الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة، أو اليمن الشّماليّ، بحسبِ ما كان يُطلق عليها شيوعًا، تحدّها من الشّمال المملكة العربيّة السّعوديّة، ومن الشّرق مأرب، وكانت حدودها الجنوبيّة تمتدّ إلى المرتفعات المحيطة بمدينتَيْ إبّ وتعز.[22] وقد اندلعت فيها، بين العامَيْن 1962 و1970، حرب أهليّة دارت بين القوّات الجمهوريّة والقوّات المؤيّدة للحكم الملكيّ. وفي العام 1970، اعترفت المملكة العربيّة السّعوديّة بالجمهوريّة العربيّة اليمنيّة رسميًّا، ودخل وقف إطلاق النّار حيّز التّنفيذ، فتوقّفت بذلك الأعمال العدائيّة.

في هذه الأثناء، نال جنوب اليمن استقلاله عن الحكم الاستعماريّ البريطانيّ في العام 1967، الأمر الّذي مهّد السّبيل أمامَ تأسيس جمهوريّة اليمن الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، المعروفة أيضًا باليمن الجنوبيّ. وكانت البلاد تضمّ محافظات اليمن الحاليّ الجنوبيّة والشرقيّة (بما فيها جزيرة سقطرى)، وكان يحدّها اليمن الشّماليّ من الجهة الشّماليّة الغربيّة، والمملكة العربيّة السّعوديّة من الشّمال، وسلطنة عمان من الشّرق.

وفي العام 1972، نشب قتال بين الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة (اليمن الشّماليّ) وجمهوريّة اليمن الدّيمقراطيّة الشّعبيّة (اليمن الجنوبيّ). ثمّ تلاهُ نزاعٌ استجدَّ بين البلدين في العام 1979. أمّا في العام 1986، فقد اندلعت أعمال عنف وحشيّة بين فصيلَيْن متناحرَيْن داخل الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ بهدف السّيطرة على الحزب، وتاليًا، على جمهوريّة اليمن الدّيمقراطيّة الشّعبيّة. وفي أيّار/ مايو 1990، توحّدت جمهوريّة اليمن الدّيمقراطيّة الشّعبيّة والجمهوريّة العربيّة اليمنيّة، فَنشأت، بذلك، دولة موحّدة هي الجمهوريّة اليمنيّة. ومع ذلك، اندلعت حرب أهليّة في العام 1994 بين القوّات المسلّحة الجنوبيّة والقوّات المؤيدة للجمهوريّة الموحّدة، فدامَت من أيّار/ مايو حتى تمّوز/ يوليو 1994، وانتهت بهزيمة القوّات الجنوبيّة.[23] وبين العامَيْن[24] 2004 و2010، تكرّرَ التّمرّد الحوثيّ في شمال اليمن- أو ما يُعرف باسم "حروب صعدة" - على مدار ستّ جولات من القتال بين الجيش اليمنيّ وجماعة الحوثيّين. وعلى الرّغم من أنّ حروب صعدة لم تنتهِ بأيّ اتّفاق سياسيّ، فقد ساهمت في تعزيز قوّة الجماعة عسكريًّا.[25]

ثمّ اندلعت موجة من الاحتجاجات المؤيّدة للدّيمقراطيّة في صنعاء، وفي عددٍ من المدن اليمنيّة الأخرى، في إطارِ الرّبيع العربيّ الّذي أشعل شرارة احتجاجات مماثلة في المنطقة في العام 2011. لذا، أُجبِرَ الرّئيس صالح، في تشرين الثّاني/ نوفمبر من ذلك العام نفسه، على الموافقة على خطةٍ اقترحها مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّ تقضي بتنحّيه عن السّلطة ويُشرّع الأبوابَ أمام إصلاحات دستوريّة وإجراء انتخابات جديدة.

وفي أيلول/ سبتمبر 2014، أي بعد مضيّ أربع سنوات ونصف السّنة من إعلان الرّئيس السّابق علي عبد الله صالح انتهاء الأعمال العدائيّة مع الحوثيّين، تمدَّدت الحركة إلى خارج حدود صعدة واستولَت على العاصمة صنعاء.[26] حينذاك، دخل الحوثيّون صنعاء مطالبين بخفض أسعار الوقود وتشكيل حكومة جديدة.[27] وفي كانون الثاني/ يناير 2015، استولوا على القصر الرّئاسي. حاول الرّئيس عبد ربه منصور هادي تقديم استقالته، لكنّ مجلس النّوّاب لم يتمكّن من الانعقاد بسبب الحصار الّذي أطبقه الحوثيّون على العاصمة، فتعذّر قبول استقالته. لكنّ هادي غادرَ، بعد ذلك، العاصمة.

وفي آذار/ مارس 2015، شُنّت حملة عسكريّة لدعم حكومة هادي، نفّذها تحالف يضمّ دول الخليج بقيادة المملكة العربيّة السّعودية، والإمارات العربيّة المتّحدة، وبدعمٍ من الولايات المتّحدة، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتّحدة، فَبدأ التّحالف بتنفيذ غارات جويّة على أهداف للحوثيّين. وفي أيلول/ سبتمبر 2015، سحب الرّئيس هادي استقالته وعاد إلى عدن، جنوب اليمن، بصفتِه رئيس الحكومة اليمنيّة المعترف بها دوليًّا. وبعدَ مضيّ أربع سنوات من دخول الحوثيّين صنعاء، تمكّن مجلس النّوّاب اليمنيّ أخيرًا من الانعقاد في حضرموت، في نيسان/ أبريل 2019، بعيدًا عن سيطرة الحوثيّين.

تفاقمَ مشهد النّزاع في اليمن تعقيدًا منذ العام 2014. وعلى الرّغم من الهدنة الحاليّة غير الرّسمية السّارية في البلاد، والاستقرار النّسبيّ في الحالة العسكريّة الّذي عبّرَ عنه المبعوث الأمميّ الخاص إلى اليمن أمامَ مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة في حزيران/ يونيو 2024، لا تزالُ الأوضاع في اليمن شديدة التقلّب بسبب التّفكّك الواضح في القيادة السّياسيّة في البلاد، والأزمة الأوسع نطاقًا في الشّرق الأوسط، على سبيل الذّكر لا الحصر. وقد أشارَ المبعوث الأمميّ الخاصّ إلى الوضع في اليمن بوصفِهِ أنّهُ "التّصعيد الاقتصاديّ وهشاشة الوضع العسكريّ والتّضييق على مساحة الوساطة".[28] وقد وُصف اليمن أيضًا بأنّه عبارة عن "فسيفساء من صراعات القوى الإقليميّة، والمحليّة، والدّولية متعدّدة الجوانب"[29]، وليس مجرّد نزاعٍ واحد.[30] ويسيطر الحوثيّون، المعروفون أيضًا بأنصار الله، على معظم مناطق اليمن الشّماليّ سابقًا، باستثناء الجزء الشّرقيّ من محافظة مأرب، ووسط مدينة تعز، والسّاحل الغربيّ من محافظة تعز، وبعض المناطق المحدودة من محافظة الحُدَيْدَة.[31] ويُشار إليها، في معرِض هذا التّقرير، بعبارةِ سلطة الأمر الواقع في صنعاء.

22 روبرت د. بوروز، "التّمهيد للوَحدة: الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة، 1962 - 1990"،(1991) 23(4)، المجلّة الدّوليّة لدراسات الشّرق الأوسط، متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط الآتي https://www.jstor.org/stable/163881 تمّت زيارة الموقع في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

23 "اليمن: حرب الانفصال والاضطراب السّياسيّ" (موسوعة بريطانيكا، مُحدّثة في 6 كانون الأوّل/ ديسمبر 2023) https://www.britannica.com/place/Yemen/War-of-secession-and-political-unrest تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024

24 مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة، "الحوثيّون من حروب صعدة إلى التّدخّل السّعوديّ" (6 شباط/ فبراير 2020).

25 المرجع السّابق نفسه.

26 المرجع السّابق نفسه.

27 مركز العمل الوقائيّ، "النّزاع في اليمن والبحر الأحمر" (8 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2024).https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

28 مكتب المبعوث الخاصّ للأمين العامّ للأمم المتّحدة لليمن، "إحاطة المبعوث الأمميّ الخاص هانس غروندبرغ إلى مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة" (13 حزيران/ يونيو 2024). https://osesgy.unmissions.org/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council-3 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

29 مجلس العلاقات الخارجيّة، "رسم خريطة النّزاع اليمنيّ" https://ecfr.eu/archive/page/-/Mapping_Yemen_(1).pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

30 المرجع السّابق نفسه.

31 تُعرّفُ جماعة الحوثيّين رسميًّا باسم أنصار الله. ويُرَوِّجُ اسمها السّائع إلى قادتها الّذين ينتمون إلى قبيلة الحوثيّ في شمال اليمن. [كالي روينسون، "دعم إيران للحوثيين: ما يجبُ معرفته (مجلس العلاقات الخارجيّة، 1 آذار/ مارس 2024) https://www.cfr.org/in-brief/irans-support-houthis-what-know تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024]. لقد تغيّر تكوين الجماعة كحركة سياسيّة مع تزايد عسكرتها، لا سيما خلال حروب صعدة (2001 - 2006) وبعد انضمامها إلى الانتفاضات الّتي بدأت تنتشر في اليمن منذ العام 2007. ووفقًا لمركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة،"رغم أنّ الجماعة تطلق على نفسها اسم أنصار الله، إلّا أنّ معظم اليمنيّين ينظرون إليها على أنّها مؤسّسة عائليّة تقوم على أفكار بدر الدين الحوثيّ (المُتوفّ سنة 2010) وغيره من علماء الدّين الزّيديّين، وتتمرّكز على أبناء الحوثيّ، إذ تسعى لإعادة إحياء الإمامة الزّيديّة الّتي كانت مهيمنة سياسيًّا في شمالِ اليمن قرابة ثلاثة قرون حتّى عام 1962". راجع: ميساء شجاع الدّين "سلطة متجذّرة: نظام الحكم الحوثيّ" – تقرير اليمن لشهر حزيران/ يونيو 2022 مركز صنعاء للدّراسات https://sanaacenter.org/the-yemen-review/june-2022/18144 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

أمّا في ما يخصّ ما تبقّى من مناطق البلاد، الّتي تُسمّى "الجنوب"، على غير وجه دقّة، فلم تخضع لسيطرة سلطة واحدة واضحة خلال معظم فترات النّزاع. أمّا الحكومة اليمنيّة المعترف بها دوليًّا فتتمركزُ في عدن، الّتي أصبحت العاصمة المؤقّتة منذ شباط/ فبراير 2015 حينَ فرّ الرّئيس هادي من صنعاء.[32] هذا ويضمّ جنوب اليمن أيضًا عددًا من المنظّمات السّياسيّة والجماعات المسلّحة الأخرى، بما فيها المجلس الانتقاليّ الجنوبيّ، الّذي أعلن عن إدارته الخاصّة في المناطق الخاضعة لسيطرته،[33] وألوية العمالقة المدعومة من الإمارات، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وغيرها من الجماعات، الّتي تمارس نفوذها في مناطق مختلفة من جنوب اليمن. أمّا ساحل اليمن الغربيّ، وتحديدًا المنطقة السّاحليّة في تعز، فيخضع لسيطرة قوّات المقاومة الوطنيّة التّابعة لطارق صالح، الّتي تأسّست في العام 2018 بدعمٍ من الإمارات العربيّة المتّحدة وبتمويلها.[34] ولا تزال محافظة مأرب، الّتي تقع شرق صنعاء، تخضع لسيطرة القوّات المشتركة المرتبطة بالحكومة المُعْتَرَفِ بها دوليًّا. ولكن، في شباط/ فبراير 2021، شنّت القوّات التّابعة للحوثيّين هجومًا عنيفًا على مدينة مأرب. ولا تزال المواجهات العسكريّة مستمرّة في المُحافظةِ، لا سيّما على طول حدودِها الشّرقيّة، وإن تراجعَت شدّتها، تحديدًا منذ انطلاق العمليّات العسكريّة الّتي يقودها الحوثيّون في البحر الأحمر في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

وفي أعقاب المحادثات الّتي يسّرها مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة في نيسان/ أبريل 2022، تنحّى الرّئيس هادي عن الحكم، وسلّم السّلطة إلى مجلس القيادة الرّئاسي الجديد، الّذي أصبح الهيئة التّنفيذيّة للحكومة المُعْتَرَفِ بها دوليًّا في اليمن، الّتي كانَ يديرها رشاد العليمي، قبلَ أن يُصبحَ رئيسًا للبلاد. وكان هذا المجلس قد أُنشئ أساسًا على شكلِ اتّفاقٍ لتقاسم السّلطة بين مختلف المكوّنات اليمنيّة، من أجل "الإشراف على أداء حكومة (في زمن الحرب)"،[35] لكنّ الخلافات الدّاخليّة بين أعضائه، لا سيّما انعدام الانسجام الدّاخليّ حول "وحدة اليمن"، أثارت شكوكًا حولَ قدرته على أداء دوره وقيامِه مقامَ حكومة اليمن الشّرعية. وقد أعاقَ عمل المجلس توقّفُ صادرات النّفط نتيجة هجمات الحوثيين على ميناء تصدير النّفط في حضرموت.

2.3. الوضع السّياسيّ الحاليّ

في نيسان/ أبريل 2022، ساد هدوء نسبيٌّ في البلاد بعدَ سريانِ الهدنة الّتي اتّفقت عليها الحكومة المُعْتَرَف بها دوليًّا والسّلطة القائمة في صنعاء، وهو ما أتاحَ الفرصة لانطلاق محادثات غير رسميّة بين المملكة العربيّة السّعوديّة والحوثيّين في الشّهر نفسه.

وبدأ المبعوث الأمميّ الخاصّ العمل على وضع خريطة طريق لعمليّة سياسيّة جامعة تحت رعاية الأمم المتّحدة.[36] لكنّ بداية العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة في غزّة، في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، وما تلاها من حملةٍ أطلقها الحوثيّون في البحر الأحمر، بالإضافة إلى الغارات الجويّة العسكريّة التي شُنّت على اليمن، بقيادة الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة منذ كانون الثّاني/ يناير 2024، أدّت مجتمعةً إلى توتير العلاقات بين الحوثيّين والسّعوديّين. وفي تموز/ يوليو 2024، هدّد الحوثيّون السّعوديّة بضرب مواقع وبنية تحتيّة بارزة فيها.[37] وقد علّقت الحكومة المُعْتَرَف بها دوليًّا تنفيذ خريطة الطّريق الأمميّة للسّلام في آذار/ مارس 2024. وفي هذا الصّدد، صرّحَ المبعوث الأمميّ الخاصّ إلى اليمن، قائلًا: "ما يحدث على الصّعيد الإقليميّ يُؤثّرُ على اليمن وما يحدث في اليمن يمكن أن يُؤثّرَ على المنطقة،"[38] واعتبرَ أنّ الأحداث الإقليميّة "عقّدت إلى حدٍّ كبير مهمّة الوساطة" في اليمن، ما أدّى إلى "توقّف الزّخم نحو التّوصّل إلى اتّفاق".[39]

وفي آذار/ مارس 2024، أصدر البنك المركزيّ في صنعاء عملة معدنيّة جديدة لتحلّ محلّ الأوراق النّقديّة التّالفة من عملة الرّيال. وخوفًا من تأثير هذه الخطوة على الاقتصاد اليمنيّ والعمليّة السّياسيّة، استجابت الحكومة المُعْتَرَف بها دوليًّا على الفور، فأمهلت المصارف 60 يومًا لنقل مقارّها إلى عدن. وفي حزيران/ يونيو، قرّرت الحكومة حظر أيّ تعاملات مع ستّة من المصارف الّتي يقع مقرّها في صنعاء. وردًّا على ذلك، حظر البنك المركزيّ في صنعاء التّعاملات مع 13 مصرفًا ومؤسّسة محليّة ودوليّة. فَأعرب المبعوث الأمميّ الخاصّ عن قلقه من قرار الحكومة المُعْتَرَف بها دوليًّا تعطيل التّعاملات الماليّة الدّوليّة للقطاع المصرفيّ في صنعاء، وعدّدَ الآثار السّلبيّة الخطيرة التي يُرتّبها هذا القرار على خريطة طريق السّلام في اليمن، بما في ذلك فتح "المجال لتصعيد عسكريٍّ محتمل".[40]

وقد شنّت السّلطات التّابعة للحوثيّين حملة اعتقالات في حزيران/ يونيو 2024، طالت أكثر من 45 شخصًا من اليمنيّين العاملين في المجال الإنساني والإغاثة، بالإضافة إلى موظّفين في منظّمات محلّيّة ودوليّة.[41] ووفقًا للمعلومات الّتي أبلغت عنها منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة والدّوليّة، لم تكشف السّلطة في صنعاء عن مصائر المحتجزين أو أماكنهم؛[42] في حين أدانت الكثير من المنظّمات، في اليمن والخارج، صمت بعض المنظّمات الدولية حيال هذه القضيّة، وحذّرت من المخاطر الجسيمة الّتي تمثّلها على المحتجزين، وعلى غيرهم من الأشخاص المُحتمل تعرّضهم للخطر[43]

32 مركز "موقع النّزاع المُسلّح ومشروع بيانات الأحداث"، "مرصد النّزاع اليمنيّ: توصيف الفاعلين – الحكومة المُعترف بها دوليًّا" https://acleddata.com/yemen-conflict-observatory/actor-profiles/internationally-recognized-government/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

33 أحمد ناجي، الطّموحات السّياسيّة لجنوب اليمن ومعوّقاتها الدّاخليّة"، (مركز مالكوم كير-كارنيغي للشّرق الأوسط، 7 آذار/مارس 2022) متوفّر على الرّابط الآتي: https://carnegieendowment.org/research/2022/03/the-barriers-to-southern-yemeni-political-aspirations-are-mainly-in-the-south?lang=en&center=middle-east تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. لم يتراجع المجلس الانتقاليّ الجنوبيّ عن طموحه بالسّعي إلى تحقيق استقلال الجنوب. راجع موقع اليمن أونلاين، "استقلال الجنوب هو الحلّ، بحسبِ رئيس المجلس الانتقاليّ الجنوبيّ". (23 حزيران/ يونيو 2023). https://www.yemenonline.info/public/politics/7035. تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

34 مركز "موقع النّزاع المُسلّح ومشروع بيانات الأحداث"، "مرصد النّزاع اليمنيّ: توصيف الفاعلين – قوى المقاومة الوطنيّة" https://acleddata.com/yemen-conflict-observatory/actor-profiles/national-resistance-forces/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

35 ميساء شجاع الدّين، "حصاد عام من الفشل: مجلس القيادة الرّئاسيّ" (مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة، 11 تمّوز/ يوليو 2023) https://sanaacenter.org/publications/analysis/20500 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

36 مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتّحدة لليمن، "مستجدّات بشأن الجهود المبذولة للتّوصّل لخارطة طريق ترعاها الأمم المتّحدة لإنهاء الحرب في اليمن" (23 كانون الأوّل/ ديسمبر 2023) https://osesgy.unmissions.org/update-efforts-secure-un-roadmap-end-war-yemen تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

37 مرصد النّزاع الأوسط، "الحوثيّون اليمنيّون يهدّدون بضرب مواقع في السّعوديّة في حال انضمامها إلى العدوان الأمريكيّ" (9 تمّوز/ يوليو 2024) المرجع متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي https://www.middleeastmonitor.com/20240709-yemen-houthis-threaten-to-strike-sites-in-saudi-arabia-if-it-joins-us-aggression/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

38 إحاطة حول اليمن أجراها كلّ من المبعوث الخاصّ هانس غروندبرغ ومديرة قسم العمليّات والمُناصرة في مكتب تنسيق الشّؤون الإنسانيّة، إديم وسورنو، أمامَ مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، المحاضر الرّسميّة لجلسة 9576، 14 آذار/ مارس 2024، S/PV.9576، الصّفحة 2. متوفّر على الرّابط الآتي: https://documents.un.org/doc/undoc/pro/n24/070/08/pdf/n2407008.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

39 إحاطة حول اليمن أجراها كلّ من المبعوث الخاصّ هانس غروندبرغ ومديرة قسم العمليّات والمُناصرة في مكتب تنسيق الشّؤون الإنسانيّة، إديم وسورنو، أمامَ مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، المحاضر الرّسميّة لجلسة 9603، 15 نيسان/ أبريل 2024، S/PV.9603، الصّفحة 2. متوفّر على الرّابط الآتي: https://documents.un.org/doc/undoc/pro/n24/101/32/pdf/n2410132.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

40 مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المُتّحدة لليمن، "إحاطة المبعوث الأممي الخاصّ هانس غروندبرغ إلى مجلس الأمن التّابع للأمم المُتّحدة" (13 حزيران/ يونيو 2024).

41 كيسي كومبس،"تعيين وزير الخارجيّة يختبر وحدة الأطراف في المعسكر المناهض للحوثيّين، تقرير اليمن الفصليّ (مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة، 15 تمّوز/ يوليو 2024) https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june-2024/22884 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

42 منظّمة العفو الدّوليّة، "اليمن: على السّلطات الحوثيّة الإفراج فورًا عن موظّفي الأمم المتّحدة والعاملين في منظّمات المجتمع المدنيّ المحتجزين تعسّفيًّا" (4 تمّوز، يوليو 2004) https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/07/yemen-huthi-authorities-must-immediately-release-arbitrarily-detained-staff-from-un-and-civil-society-organizations/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

43 مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، "حملة الحوثيين لقمع أصوات اليمنيّين والمجتمع اليمنيّ: "الصّمت لم يعد خيارًا: تقرير اليمن الفصليّ" (2 تمّوز/ يوليو 2024) https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june-2024/22867 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

1.2.3. الأضرار المدنيّة وتأثير الحرب إنسانيًّا

أبلغت منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة وجهات دوليّة مختلفة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ، الّتي ارتكبتها مختلف أطراف النّزاع. واستنادًا إلى بعض التّقارير، يُقدّر أنّ أكثر من 150,000 شخص قد لقوا حتوفهم، وذلك في ما يُعتبرُ نتيجةً مُباشرة للعنف المُندلع منذ منتصف العام 2022، علمًا أنّ أكثر من 15,000 مدنيٍّ من بين هؤلاء قد قتلوا في هجماتٍ مُوجّهة.[44]

هذا وقد استمرّ الإبلاغ عن وقوع جرحى وقتلى بين صفوف المدنيّين والمدنيّات وعن تدمير المُمتلكات وعن ارتكابِ انتهاكاتٍ أخرى، من ضمنها العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، وتجنيد الجماعات المُسلّحة الأطفال، وعرقلة تسليم المساعدات الإنسانيّة وتوزيعها، والاعتقال التّعسفيّ والتّعذيب. وفي معرِض جلسة النّقاش السّنويّة التي عقدها مجلس الأمن في أيّار/ مايو 2024 حول وضع المدنيّين والمدنيّات في النّزاعات المسلّحة، ذُكِرَ أنّ "الضّرر والمعاناة اللّذَيْن لحقا بالمدنيّين في 2023 يدلّ على عدم الامتثال للقانون الدّوليّ الإنسانيّ والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان بشكل مثير للقلق".[45] وفي عامَيْ 2020 و2021، وصف فريق خبراء الأمم المتّحدة البارزين الوضع في اليمن بأنّه "جائحة من الإفلات من العقاب"، وذلكَ في معرض حديثهم على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ.[46] وفي تشرين الثّاني/ نوفمبر 2023، أشار فريق الخبراء في لجنة الجزاءات التّابعة للأمم المتّحدة إلى "بيئة يسودها تطبيع العنف وينتشر فيها الإفلات من العقاب" نتيجة الانتهاكات المستمرّة للقانون الدّوليّ الإنسانيّ والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان.[47]

وقد أدّى طول أمد النّزاع إلى عواقب إنسانيّة مدمّرة لليمنيّين واليمنيّات، لا سيّما أولئك الّذين يُعْتَبَرون من الفئات الأكثر ضعفًا. وبحسبِ اليونيسف، فإنّ "المزيج الشرس بين النّزاع الّذي طال أمده والاقتصاد المنهار ونظام الدّعم الاجتماعيّ الّذي أثبت عدم نجاعته كان له تأثيرٌ مدمّرٌ على حياة الفتيات والفتيان الأكثر هشاشة في اليمن".[48] وعلى الرّغم من أنّ كثيرين يرَوْن أنّ حدّة النّزاع في اليمن قد تراجعت منذ نيسان/ أبريل 2022، فإنّ القصورَ في تأمين الخدمات الأساسيّة مثل الخدمات الصّحّيّة، بالإضافة إلى تردّي الكثير من البنية التّحتيّة الأساسيّة في البلاد بعد أكثر من عشر سنوات من النّزاع، قد أدّت إلى وقوع الكثير من الوفيّات غير المباشرة. ففي كانون الأوّل/ ديسمبر من العام 2020، قدّرت الأمم المتّحدة أنّ أكثر من نصف الوفيّات المُسجّلة في اليمن منذ العام 2015 (أي 131,000 وفيّة من أصل 233,000) كانت نتيجة أسباب غير مباشرة، ومنها انعدام القدرة على الوصول إلى الغذاء والخدمات الصّحّيّة.[49] وخلص تقرير صادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ في العام 2021، إلى أنّ نحوَ 60 في المئة من أعداد الوفيات النّاجمة من النّزاع الّتي قدّرت المنظّمة أنّها بلغت 366,000 بحلول نهاية العام 2021، هي وفيّات غير مباشرةٍ وناجمة من حالاتٍ مختلفة، مثل عدم الوصول إلى الغذاء، والمياه، والرّعاية الصّحّيّة.[50]

3.3. حجم العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع، ونطاقه، وأشكاله، وأنماطه

1.3.3. موقع المرأة في القانون والمجتمع اليمنِيَّيْن

لم تسلم النّساء والفتيات في اليمن، حتّى في أوقات السّلم، من العيش في ظروف ظالِمَة وخَطِرة، لا سيّما المُنتميات منهنّ إلى الأقلّيّات.[51] وعلى الرّغم من التّحريم والصّمت المُطبق اللّذين يُحيطان بهذه القضيّة، ويجعلان من المستحيل معرفة الحجم الحقيقيّ للعنف الجنسيّ المُرتكَب في البلاد، يُبلّغُ عن ممارسات مختلفة مثل التّزويج قسرًا، وزواج القُصّر، والعنف الأسريّ، وتشويه الأعضاء التّناسليّة الأنثويّة. وعليه، يحتلّ اليمن المرتبة الثانية الدّنيا في مؤشر المرأة والسّلام والأمن للعام 2023،[52] وكذلك في المؤشر العالميّ للفجوة بين الجِنْسَيْن، الصّادر عن المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في العام 2021.[53]

ولا يزال القانون اليمنيّ يغصُّ بالفجوات الجوهريّة في شأنِ حماية النساء من العنف. فبموجب قانون الأحوال الشّخصيّة، يُتوقع من المرأة أن تكون مطيعة لزوجها، ولا يجوز لها أن تخرجَ من المنزل الزّوجيّ من دون إذن زوجها إلّا في ظروف استثنائيّة.[54]

ولا ينصّ القانون على حدٍّ أدنى لسنّ الزّواج، علمًا أنّ معدلات الزّواج القسريّ والمبكر كانت مرتفعة جدًّا في اليمن حتّى قبل اندلاع النّزاع.[55] أمّا قانون الجرائم والعقوبات فلا يتضمّن أحكامًا محدّدة في شأن العنف أو التّمييز القائم على النّوع الاجتماعي، بل يفرض عقوبات طفيفة على "جرائم الشّرف"، ويسمح للعائلة بالعفو عن الجاني، وهو ما قد تؤاثرُ الأسرة صونًا لِشرفها، وخوفًا من جلبِ العار نتيجة إبلاغ الشّرطة أو القضاء. وبذلك، يُجيزُ القانون للعادات والتّقاليد أن تسمحَ بإفلات الجناة من العقاب.

---

44 مركز "موقع النّزاع المُسلّح ومشروع بيانات الأحداث"، "دراسة البلد: اليمن".

45 تغطية اجتماعات الأمم المتحدة والبيانات الصّحفيّة، " مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، الجلسة 9632 (صباحًا ومساءً): علينا الارتقاء عن مجرّد الإيفاء بالالتزامات، وحماية المدنيين تمامًا من الأضرار الّتي يعانونها على مرأى من أعيننا، مسؤولٌ رفيع المستوى في الشّأن الإنسانيّ يصرّح أمام مجلس الأمن" (21 أيّار/ مايو 2024) SC/15702. متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://press.un.org/en/2024/sc15702.doc.htm تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

46 مجلس حقوق الإنسان، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق خبراء الأمم المتّحدة البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن". (جائحة الإفلات من العقاب في أرض معدِّبة) A/HRC/45/6 28 أيلول/ سبتمبر 2020) https://www.ohchr.org/en/statements/2020/09/un-group-eminent-international-and-regional-experts-yemen-presents-their-third تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. ومجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، بيان صحفيّ " فريق خبراء الأمم المتّحدة البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن يقدّم تقريره الرّابع إلى مجلس حقوق الإنسان: أمّة منسيّة: نداء للبشريّة لإنهاء معاناة" (14 أيلول/ سبتمبر 2021) https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/09/un-group-eminent-international-and-regional-experts-yemen-presents-its?LangID=E&NewsID=27458 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

47 فريق الخبراء المعنيّ باليمن، "التّقرير النّهائي لفريق الخبراء المعنيّ باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)"، (2 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2023) S/2023/833، ص. 7، متوفّر على الرّابط الآتي https://undocs.org/en/S/2023/833 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

48 منظمة الأمم المتّحدة للطفولة، "تسع سنوات من النّزاع في اليمن خلّفت وراءها ملايين الأطفال المصابين بسوء التّغذية والتّقزّم"،(بيان صحفي، 26 آذار/ مارس 2024) https://www.unicef.org/press-releases/9-years-conflict-yemen-millions-children-are-malnourished-and-stunted تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

49 أخبار الأمم المتّحدة، "يقدّر مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشّؤون الإنسانيّة عدد قتلى الحرب في اليمن بنحو 233,000، معظمهم نتيجة توفّوا نتيجة "أسباب غير مباشرة" (1 كانون الأوّل/ ديسمبر 2020) متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط التّالي: https://news.un.org/en/story/2020/12/1078972 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

50 تايلور حنا، ودافيد بول، وجوناثان دي موير، "تقييم أثر النّزاع في اليمن: مسارات التّعافي"، (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، 202). https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-09/Impact%20of%20War%20Report%203%20-%20OR_0.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

51 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير النّتائج التّفصيليّة الصّادر عن فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين لليمن (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، A/HRC/42/CRP.1*، الفقرة 616 https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/yemen-gee/index تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

52 معهد جورج تاون للمرأة والسّلام والأمن، ومعهد أبحاث السّلام في أوسلو، "مؤشر المرأة والسّلام والأمن 24/2023: تقفّي السّلام المستدام من خلال مدى توفير الاشتمال والعدالة والأمن للنساء" (2023) مُتوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط التّالي: https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2023/10/WPS-Index-full-report.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

53 المنتدى الاقتصاديّ العالميّ، التّقرير العالميّ للفجوة بين الجِنْسَيْن للعام 2021، تقرير تحليليّ، (30 آذار/ مارس 2021). مُتوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط التّالي: https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2021/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. لم يُذكَر اليمن في تقريرَيْ العامَيْن 2022 و2023، فيجب على الدّول أن تقدّم البيانات المطلوب إدراجها.

54 قانون الأحوال الشّخصيّة رقم 20 للعام 1992، المادة 40.

55 تحالف ميثاق العدالة لليمن، الاستعراض الدّوريّ الشّامل لليمن. "التّقرير المشترك للأطراف المعنيّة. الجلسة السّادسة والأربعون للفريق العامل"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023)، الفقرة 9، استنادًا إلى أرقام من اليونيسف وصندوق الأمم المتّحدة للسّكان. متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط التّالي: https://justice4yemenpact.org/articles/the-universal-periodic-review-joint-stakeholders-report/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

وفي هذا الصّدد، صيغَ مشروع قانون يقضي بتعديل قانون الأحوال الشّخصيّة وتشريعات أخرى، من بينها تحديد الحدّ الأدنى لسنّ الزّواج عند 18 عامًا، وذلكَ عقب التّصريحات الصّادرة عن مؤتمر الحوار الوطنيّ الشّامل في العام 2014، إلّا أنّه لم يُسنّ قبل اندلاع النّزع الحاليّ. وعلى الرّغم من أنّ الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا تعهّدت بمعالجة قضايا الزّواج القسريّ والمبكر، [56]لم يُسَنّ أيّ تشريع بعدُ لرفع الحدّ الأدنى القانونيّ لسنّ زواج الفتيات إلى 18 عامًا، وللإقرار بحقّ المرأة في رفض الزّواج.

وقد تحدّثَ بعضُ مَن أُجريَت معهم مُقابلات لصالح إعداد هذا التّقرير، عن أنّ الأعراف الثّقافية والمجتمعيّة كانت، في أوقات السّلم، تُمارس بغيةَ حماية النّساء والفتيات من العنف الجنسيّ إلى حدٍّ ما. وعلى الرّغم من وقوع العنف الجنسيّ، فقد كان يُعْتَبَرُ شكلًا مرفوضًا من أشكال العنف، وكانَ، يُجزَى، في بعضِ الحالات، بِعواقب وخيمة. هذا وقد كان إنفاذ القانون أحسنَ في أوقات السّلم، شأنُه شأنَ الجهود الّتي كانت تبذلها السّلطات العامّة في سبيل وضع استراتيجيّات وبرامج للتصدّي لِلاغتصاب. وقد أشار أحد المشاركين في المقابلات إلى أنّ العنف الجنسيّ غالبًا ما يكون مرتبطًا بأشكال أخرى من الانتهاكات: فعلى سبيل المثال، قد تُجنّد الجماعات المُسلّحة الأطفال، فَتُجبرهم على القتال، ويتعرّضون أيضًا للاغتصاب؛ أو قد تتعرّض الفتاة للاغتصاب، ثمّ تُجبر على الزّواج قسرًا.[57]

قد يستغرق الأمر وقتًا ليتّضح تأثير الحربِ الكامل في الأعراف الجندريّة في اليمن. فقد خَلُصَت إحدى الدّراسات إلى أنّ الحرب زجّت المزيد من النّساء إلى سوق العمل، على الرّغم من أنّها، في الوقتِ نفسه، أدّت إلى انكماش الاقتصاد وقلّلت من فرص التّعليم للجميع، وجعلت النّساء أكثر عرضة للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ. ومع ذلك، لم يتبيّن بعدُ إن كان هذا التّمكين الاقتصاديّ للنّساء سيدُوم بعد انتهاء النّزاع.[58]

2.3.3. العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات السّابقة في اليمن

يشحُّ توثيق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع السّابقة في اليمن في التّقارير المتاحة للعموم. وعندَ سؤالِ المشاركين في المقابلات عن احتمالِ وجود ناجين أو ناجيات من أعمالِ عنفٍ جنسيّ مُرتكبة خلال النّزاعات السّابقة في اليمن، مِمّن يحتاجون الدّعم أو لديهم احتياجات لم تُلَبَّ، أجابَ أغلبهم أنّه تصعب معرفة ذلك، وأنّهم لم يطّلعوا على دراساتٍ في هذا الشّأن. وقد عزا المشاركون الأمرَ إلى أنّ العنف الجنسيّ كان يُعتَبَر من المحرّمات في المجتمع اليمنيّ في فترات النّزاع الحاليّ السّابقة أكثر ممّا هو عليه الآن

وهذا ما يُبرّر نُدرة الحديث أو التّبليغ عنه). وقد أشار أحد المشاركين في المقابلات من القطاع الصّحّيّ إلى أنّ بعض النّاجين والنّاجيات أحيانًا ما يدلون بشهاداتهم بعد مضيّ سنوات على تعرّضهم للاعتداء الجنسيّ، لذا قد تحضر إلى العيادات حالاتٌ من نزاعات سابقة.

ومع ذلك، ظهرت تقاريرُ تُفيد عن ارتكابِ عنفٍ جنسيّ مرتبط بالنّزاع خلال حقبات النّزاعاتِ السّابقة، ممّا يُقدّم دليلًا يجزمُ وقوعه. فعلى سبيل المثال، أفاد فريق الخبراء المعيّن لدعم عمل لجنة الجزاءات التّابعة لمجلس الأمن في العام[59] 2015 أنه أُبْلِغَ عمّا يُسَمّى "خيام الرّفاف" خلال احتلال تنظيم القاعدة شبه جزيرة العرب لمحافظة أبْيَن في العام 2012، وعن حالات إجبار الفتيات الصّغيرات جدًّا على الزّواج من مقاتلي التّنظيم في المعسكر.[60] وفي وقت سابق، قامت منظّمة العفو الدّوليّة بزيارة إلى اليمن في تموز/ يوليو 1994، للتّحقيق في الادّعاءات في شأن وقوع اعتداءات قبل بداية النّزاع المسلّح وبعد اندلاعه في أيّار/ مايو 1994، واستَمَعَت إلى تقارير عن تعذيب المعتقلين المدنيّين والعسكريّين على نطاق واسع، بما في ذلك ادّعاءات في شأن حالات اغتصاب فعليٍّ أو تهديد بالاغتصاب.[61] وفي تقرير آخر أصدرتَه منظّمة العفو الدّوليّة في العام 2009، سُلِّطَ الضّوء على العنف المُرْتَكَب بحقّ النّساء واعتُبِرَ آفّةً لم تلقَ المُعالجة النّاجعة.[62] هذا وقد أعدَّت منظّمة العفو الدّوليّة تقريرًا في سياق الاستعراض الدّوريّ الشّامل لليمن الذي أجراهُ مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة في العام 2014، أثارت فيه مجددًا مخاوفها حيالَ الانتهاكات المُرتكبة بحقّ النّساء والفتيات (وقد جاء هذا التّقرير عشيّةَ اندلاع النّزاع الحاليّ، وهو يغطّي الفترة الممتدّة منذ العام 2009 إلى حينه).[63]

3.3.3. حجم العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن منذ العام 2014

لا يتّضح الحجم الحقيقيّ للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع الّذي اندلع في اليمن عام 2014، وعلى الأرجح أنّ معرفتَه ستبقى مُتعذّرة. فعلى حدّ ما أنفَ ذكرهُ، ما مِن تقديرات موثوقة في هذا الشّأن بسببِ نُدرةِ الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسيّ، وهو ما أوضحته الممثّلة الخاصّة للأمين العامّ للأمم المتّحدة المعنيّة بالعنف الجنسيّ في حالات النّزاع، في تقريرها لِلعام 2023،

> فذكرَت أنّهُ "بسبب الوصم بالعار، والأعراف الذّكوريّة المتعلّقة بالشّرف، والخوف من الانتقام، لا يزال الإبلاغ عن جريمة العنف الجنسيّ ناقصًا بشكلٍ كبير"[64].

وقد قامت منظّمات يمنيّة ودوليّة بالتّحقيق في عدد من الحالات الفردية وعملت على توثيقها، فسعت بذلك إلى تسليط الضّوء على ظاهرة أوسع نطاقًا.

وعلى الرّغم من ذلك، يسودُ إجماعٌ على أنّ النّزاع في اليمن أدّى إلى ارتفاع هائل في ارتكاب جرائم العنف الجنسيّ، وأنّ بعض المساعِي قد بُذِلَت فعلًا في سبيلِ تحديد حجم العنف المُرتكب بحقّ النّساء منذ بداية النّزاع. فَعلى سبيل المثال، وثّقت منظّمة "رايتس رادار" لحقوق الإنسان الاعتداءات الّتي ارتكبتها أطراف النّزاع بحقّ النّساء، منذ اندلاع النّزاع حتّى كانون الأوّل/ ديسمبر 2019، وبلغَ عددُها 16,667 اعتداء على امتدادِ 19 محافظة.[65] وقد أبلغ منسّق الإغاثة في حالات الطّوارئ مجلس الأمن التّابع للأمم

56 اليمن، تقرير وطنيّ مُقدّم وفقًا 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5: اليمن"، الاستعراض الدّوريّ الشّامل. (8 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2018)، A/HRC/WG.6/32/YEM/1، الفقرة 57 https://digitallibrary.un.org/record/1655276?ln=en&v=pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

57 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

58 فوزيّة العمار وهانا باتشيت وشمس شمسان، "البعدُ الجندريّ للأزمة اليمنيّة: فهم التّجارب المُعاشة خلال الحرب"، (مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة)، 15 كانون الأوّل/ ديسمبر 2019. متوفّر على الرّابط الآتي: https://sanaacenter.org/files/A_Gendered_Crisis_en.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

59 في القرار رقم 2140 (2014) بشأن اليمن، قرّر مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة إنشاء لجنة جزاءات، وتشكيل فريق من الخبراء لمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها.

60 فريق الخبراء المُنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن، "التّقرير النّهائيّ لفريق الخبراء المُنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 40/21 (2014)" (20 شباط/ فبراير 2015)، S/2015/125، الفقرة 160 https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_125.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

61 منظّمة العفو الدّوليّة، "اليمن: منظّمة العفو الدّوليّة، "اليمن: مخاوف حول حقوق الإنسان في أعقاب النّزاع المسلّح الأخير" (31 آب/ أغسطس 1994)، ص. 10، متوفّر حصرًا باللغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/006/1994/en/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

62 منظمة العفو الدّوليّة، "الجانب المظلم لليمن: التّمييز والعنف ضد النّساء والفتيات" (25 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2009) https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/014/2009/en/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

63 منظّمة العفو الدّوليّة، "اليمن. على الرّغم من الإصلاحات الكثيرة، تستمرّ انتهاكات حقوق الإنسان. مذكّرة منظّمة العفو الدّوليّة للاستعراض الدّوريّ الشّامل للأمم المتحدة، كانون الثّاني/ يناير – شباط/ فبراير 2014. (حزيران- يونيو 2013). متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط التّالي: https://www.amnesty.org/fr/wp-content/uploads/2021/06/mde31014213en.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

64 مكتب الممثّلة الخاصّة للأمين العام المعنيّة بالعنف الجنسيّ في حالات النّزاع، تقرير الأمين العامّ بشأن العنف الجنسيّ المتّصل بالنّزاع (2023) (24 أيّار/ مايو 2024)، ص 44. https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/05/SG-2023-annual-reportsmallFINAL.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

65 منظّمة رايتس رادار، "اليمن: النّساء في مهبّ الحرب"، (آذار/ مارس 2020). https://rightsradar.org/media/pdf/reports/Yemen%20Women%20in%20Storm%20of%20the%20War%20.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ سبتمبر 2024.

المتّحدة في العام 2017 أنّ حوادث العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ قد ارتفعت بنسبة تصل إلى أكثر من 63% منذ ما قبلَ اندلاع النّزاع؛ ومعنى ذلك أنّه قد سُجّلَت حتّى ذلك الشّهر (أي كانون الثّاني/ يناير من العام 2020) 10,806 حالةِ اغتصاب، وتزويج قسرًا، وزواج قُصّر، وغيرها من أعمال العنف الأخرى.[66] وتتضمّن هذه التّقارير، إلى جانب أخرى غيرها، حالاتٍ من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، بالإضافة إلى غيرها من الاعتداءات المُرْتَكَبة بحقّ المرأة نتيجة الحرب، وإن كانت لا تُربطُ وجوبًا بها.

وفي هذا الصّدد، أفاد مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشّؤون الإنسانيّة في العام 2016، عن ارتفاع في نسبة حوادث العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وصلت إلى 70 في المئة بين شهرَيْ آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر من العام 2015، أي خلالَ الأشهر الخمسة الأولى من الحرب؛ وقدّر أنّ نحو 3 ملايين امرأة وفتاة كنّ معرّضات لخطر العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ.[67] هذا وبيّنَ تقريرٌ بحثيٌ أُجرِيَ في العام نفسه (أي في العام 2016) في أربع محافظات يمنيّة، أنّ النّزاع أدّى إلى تعاظمِ خطر تعرّض النّساء والفتيات للعنف، والتّحرّش، والاعتداء، والاستغلال الجنسيّ، والعمالة، والزّواج المبكر، وزواج القُصّر، والتّزويج قسرًا. وذكر التّقرير أنّ البيانات الأخيرة تقدّر تعرّض نحوَ 52,000 امرأة للعنف الجنسيّ (المصدر غير محدّد).[68]

وتحقّقت الأمم المُتّحدة ومنظّمات يمنيّة عديدة من صحّةِ بعضِ الحالات الفرديّة من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع والمُرْتَكَب بحقّ الأطفال، إناثًا أم ذكورًا على السّواء، وقد نسبت هذه الأعمال إلى جميع أطراف النّزاع.[69] وتشدّد هذه التّقارير كلّها على أنّ هذه الحالات الفرديّة لا تعكس حجمَ هذه الظّاهرة كاملًا. وتؤكّدُ كافّة المصادر العامّة مرارًا، كما يؤكّدُ الأشخاص الّذين شاركوا في المقابلات أثناء البحث الذي أُجْرِيَ لصالحِ إعدادِ هذا التّقرير، على تدنّي نسبة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وعلى الجزم بوقوعِ حالاتٍ كثيرة لم يُكْشَف عنها بعد.

4.3.3. أسباب تزايد العنف الجنسيّ منذ العام 2014

ما مِن سببٍ واحد يفسّر التّزايد في أعمال العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع منذ العام 2014. ويشير موثّقو هذه الحالات إلى أنّ أطراف النّزاع الرّئيسة تتّخذ هذا النّوع من العنف سلاحًا في الحرب؛ وأنّ القوى العسكريّة والأمنيّة التّابعة لأطراف النّزاع كافّة قد عمدت إلى ارتكاب العنف الجنسيّ، وغيره من الانتهاكات؛ وأنّ الحرب قد أسفرَت عن مفاقمة ضعف النّازحين والنّازحات داخليًّا، والمجموعات المهمّشة، والمهاجرين والمُهاجرات، والنّاشطين والنّاشطات، وغيرهم من المجموعات الدّيمغرافيّة.

ويؤكّد مشروع المحاسبة في اليمن (Yemen Accountability Project)، الّذي يجمع أدلّة مفتوحة المصدر حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانيّة المحتملة، أنّ كلا الطّرفين الرّئيسَيْن المنخرطَيْن في النّزاع قد مارسا العنف الجنسيّ على اعتبارِه عنصرًا مباشرًا من عناصر النّزاع، واتّخذاه سلاحَ حربٍ أيضًا.[70] وكان من شأن النّزاع أن أدّى إلى نشأةِ أشكال جديدة من العنف، مثل احتجاز النّاشطات، وممارسة العنف الجنسيّ بحقّ بعض المخطوفات والمحتجزات، بالإضافة إلى الإساءة إليهنّ عبر الإنترنت (راجع أدناه). وقد وثّق تحالفٌ نسائيٌّ يمنيٌّ 1,893 حالة خطف وتعذيب واغتصاب بحقّ نساء على خلفيّة أنشطتهنّ في مجالات السّياسة، والإعلام وحقوق الإنسان، وذلكَ بين كانون الأوّل/ ديسمبر 2017 وتشرين الأوّل/ أكتوبر 2022، وكانَت من بينهنّ 204 قاصرات.[71] وقد وردَت في تقاريرَ أخرى اتّهاماتٌ بتورّط أعضاء أو عناصر من قوّاتٍ وجماعات المسلّحة، في عمليّات خطفٍ، واغتصاب، وفي استخدامِ العنف الجنسيّ من أجلِ إذلال المجتمعات وإخضاعها.[72]

وأحدثَ النّزاع تغييرات عدّة، مثل انتشار نقاط التّفتيش في مختلف أنحاء البلاد، وفرض قيود على حريّة التنقّل، مِمّا ساهم في إيجاد مساحات جديدة لممارسة العنف الجنسيّ. وفي تقريرٍ حول القيود المفروضة على حريّة تنقل النّساء في اليمن، أفادت منظّمة هيومن رايتس ووتش أنّ بعض مسؤولي نقاط التّفتيش استهدفوا النّساء العاملات في منظّمات غير حكوميّة والعاملات في المجال الإنسانيّ على وجه الخصوص.[73] وقد فُرِضَت قيود متزايدة على النّساء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيّين تحديدًا، حيث مُنِعْنَ من السّفر من دون مَحْرَم ، أو من دون تقديم إثباتٍ خطّيٍّ على موافقته.

وقد أفاد كثيرونَ ممّن جرى الحديث معهم في معرضِ هذه الدّراسة، أنّ حجم النّزوح الهائل شكّلَ عامل خطر أساسيّ، فالنّساء غادرن منازلهنّ الآمنة، وفقدن الحماية الّتي توفّرها لهنّ أسرهنّ ومجتمعاتهنّ، وأصبحنَ يواجهنَ خطرًا أثناء تنقلهنّ – مثلًا، عند عبورهنّ نقاط التّفتيش، أو أثناء ذهابهنّ إلى العمل، أو عندَ خروجهنّ لجلب الماء. وتبرز خطورة المشكلة تحديدًا في مخيّمات النّازحين والنّازحات داخليًّا، حيث تُجبر النّساء والفتيات على العيش في جوار أشخاص آخرين، من دون الفصل بين الرّجال والنّساء أو الفتيات. لذا تصبح العازبات، أو المطلّقات أو ربّات الأسر اللّواتي لا رجالَ يرافقونهنّ، عرضةً للخطر.

ويُوجِدُ النّزوح الدّاخليّ بيئةً تُيسِّرُ ارتكاب العنف الجنسيّ بحقّ الأطفال.[74] ففي العام 2016، أي في مطلع النّزاع، أشار صندوق الأمم المتّحدة للسّكان إلى أنّ عدد النساء والفتيات النّازحات داخليًّا، اللّواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و49 عامًا، قد بلغ نحو 800,000 نازحة في صنعاء وعدن وحجّة—وهي المحافظات الّتي استضافت أكبرَ عدد من النّازحين والنّازحات داخليًّا بعد نشوبِ الاقتتال في البلاد في العام 2015. وأفاد الصّندوق أنّ نزوحهنّ عرّضهنّ لخطر العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، فَنحوَ 16,000 نازحةٍ منهنّ يواجهنَ خطر التّعرّض لِلعنف الجنسيّ بما في ذلك الاغتصاب.[75]

66 مكتب تنسيق الشّؤون الإنسانيّة التّابع للأمم المتّحدة، إحاطة وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة للشّؤون الإنسانيّة ومنسق الإغاثة في حالات الطّوارئ ستيفن أوبراين إلى مجلس الأمن حول اليمن، (26 كانون الثّاني/ يناير 2017). https://www.unocha.org/publications/report/yemen/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-11 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

67 مكتب تنسيق الشّؤون الإنسانيّة التّابع للأمم المتّحدة، "الأزمة الإنسانيّة في اليمن: منع العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وتعزيز الاستجابة"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016)، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

68 أوكسفام ومنظمة كير ومشروع جينكاب، "من القاعدة إلى القمّة: تحليلٌ للنّوع الاجتماعيّ والنّزاع في اليمن"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016)، ص 25، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620112/rr-yemen-gender-conflict-analysis-201016-en.pdf?sequence=1 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

69 جرى التّحقق من صحّة الحالات الفرديّة في عدد من التّقارير بما في ذلك التّقرير الصّادر عن منظّمة "رصد لحقوق الإنسان"، وحملَ عنوان "أخاف من الفضيحة"، (نيسان/ أبريل 2024)، الذي يوثّق 18 حالة من الاعتداءات على الفتيات والفتيان ارتكبها الكثير من أطراف النّزاع. https://justice4yemenpact.org/wp-content/uploads/2024/04/W4HR-investigative-report-Im-Afraid-of-Scandal-En.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024؛ "مواطنة" لحقوق الإنسان، "اليمن: القوّات السّودانيّة التّابعة للتّحالف ترتكب اعتداءات جنسيّة في محافظة حجّة"، (23 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022)، ابيان صحفيّ يوثق ست حالات اغتصاب https://www.mwatana.org/posts-en/sexual-violence-in-hajjah تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024؛ الأمين العامّ للأمم المتّحدة، "تقرير الأمم المتّحدة بشأن الأطفال والنّزاع المسلّح" (3 حزيران/ يونيو 2024) S/2024/384، الفقرة 21 https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/095/07/pdf/n2409507.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، ويُوثّق هذا التّقرير 24 حالة ارتكبتها أطراف النّزاع المختلفة.

70 مشروع المحاسبة في اليمن، "العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والحرب الأهليّة اليمنيّة" (2024)، الصّفحتان 5 و15. متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط التّالي: https://case.edu/law/sites/default/files/2024-04/FINAL%20GENDER-BASED%20VIOLENCE%20AND%20THE%20YEMEN%20CIVIL%20WAR%20WHITE%20PAPER.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

71 تحالف النّساء من أجل السّلام في اليمن (2022)، ذكره معمّر الإرياني، "منع كابول القادمة: مواجهة قمع الحوثيّين العنيف للمرأة في اليمن"، (مركز ويلسون، 24 آذار/ مارس، 2023). متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://www.wilsoncenter.org/article/preventing-next-kabul-confronting-houthis-violent-suppression-women-yemen تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

72 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين المُقدّم إلى مفوّضة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان (9 آب/ أغسطس 2019)، A/HRC/42/17، الفقرتان 76 و79، اللّتان تشيران إلى حالات خطف واغتصاب ارتكبها بين عامَيْ 2017 و2019 أفراد من اللّواء المدرّع الخامس والثّلاثين.

73 هيومن رايتس ووتش، "اليمن: أطراف النّزاع تقيّد حرّيّة تنقّل النّساء"، (4 آذار/ مارس، 2024) https://www.hrw.org/news/2024/03/04/yemen-warring-parties-restrict-womens-movement تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

74 رصد لحقوق الإنسان، "أخاف من الفضيحة" (نيسان/ أبريل 2024)، ص 9.

75 صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان، "الأزمة الإنسانية في اليمن: منع العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وتعزيز الاستجابة"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016)، ص 4، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

ويلجأُ ما لا يقلّ عن ثلث النّازحين والنّازحات في اليمن، إلى مبانٍ عامّة ومهجورة، تفتقر الحماية اللّازمة، وتقعُ خارجَ نطاقِ المخيّمات النّظاميّة.[76] وقد قالَت كثيراتٌ من النّساء والفتيات اللّواتي نزحْنَ ثمّ عُدْنَ إلى منازلهنّ، إنّ تلكَ المباني ليسَت آمنة.[77] وأظهرت المقابلات الّتي أُجريَت داخل البلاد لصالح هذه الدّراسة في مصر أنّ النّاجيات اللّواتي فررن إلى خارج اليمن قد يبقيْنَ عرضة للاستغلال والاعتداء، بما في ذلك العنف الجنسيّ.

وتُعدّ العزلة إحدى العوامل الّتي تزيد من احتمالِ التّعرّض للعنف الجنسيّ، فقد تُهيّأ الظّروف التي تفصل الأفراد عن عائلتهم وجماعتهم. وقد يحدث ذلك، على سبيل المثال، في حالة المحتجزات اللّواتي يفقدنَ روابطهنَّ الأُسَريّة، أو في حالة الأطفال الّذين تُجنّدهم الجماعات المسلّحة.

وقد كان لِتّأثير الحربِ الاقتصاديّ دورٌ أيضًا في زيادة احتمالِ التّعرّض للعنف الجنسيّ، فهو قد دفعَ المزيد من النّساء إلى الخروج من منازلهنّ بهدفِ العمل لإعالةِ أُسَرِهِنّ، وأدّى إلى ارتفاع نسبة انتشار عمالة الأطفال وزواج القُصّر.[78] فالفتيات يُجْبَرْنَ على الزّواج لتخفيفِ العبء الاقتصاديّ عن كاهلِ أُسَرِهِنّ، وقد سُجّلَ انخفاض في معدّلات ارتيادهنّ للمدارس.[79]

وكشفت المقابلات الّتي أُجْرِيَت في إطار المسح الخاصّ بمقدّمي الخدمات، أنّ الزّواج المبكر يُمثّل 14 في المئة من مُجملِ الحالات التي تُعالجها المنظمات المعنيّة بالنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في جميع المحافظات المستهدفة، وتشمل هذه الحالات تزويج الفتيات في سنّ صغيرة تتراوح بين 10 سنواتٍ و12 سنة. ويعزو المُجيبونَ على أسئلة المُقابلات هذا الأمر إلى تدهور الوضع الاقتصاديّ وقلّة مصادر الدخل، أو ربما إلى الرّغبة في الحفاظ على سمعة العائلة وتجنّب التّعرّض للوصم والعنف النّفسيّ في المستقبل (إن بقيت الفتاة عزباء مثلًا).[80] وتوصّلت هذه المنظمات إلى أنّ الفتيات اللواتي أُجْبِرْن على الزّواج في سنٍ مبكرة يعانِيْنَ ضغطًا نفسيًّا ومضاعفات صحّيّة ناجمة من الحمل والولادة، مِما يدفعُ بعضهُنّ إلى اللّجوء إلى الانتحار. وقد أُبْلِغَ عن ظاهرة الزّواج القسريّ في محافظة مأرب بين صفوفِ النّازحات، لا سيّما الأرامل منهنّ، ووردت تقارير عن إجبار الأرامل على الزّواج مجدّدًا في مناطق أخرى، خاصّة في الشّمال.

أمّا الطّريقة الأخرى الّتي أدّى عبرها النّزاع إلى تزايد العنف الجنسيّ، فهي تفكيكُهُ الهيكليّات المجتمعيّة الّتي كانت تعمل عادة على حماية النّاس من العنف الجنسيّ، وتسبّبُه بانهيار إنفاذ القانون وغيره من هيكليّات الدّولة الّتي كانت توفّر الحماية أو تسعى إلى محاسبة الجُناة. ولم يساهم هذا الوضع في إيجاد الأرضيّة الخصبة لارتكاب العنف الجنسيّ فحسب، بل عزّز أيضًا التّسامح مع مرتكبيه.[81]

5.3.3. أنواع العنف الجنسيّ الرّئيسة المُستخلصة من الدّراسة التي أُجرِيَت في ست محافظات مختارة من اليمن وفي مصر

نُظّمت، ضمنَ الدّراسة التّمهيديّة، سلسلة من المقابلات الّتي أُجريت مع 21 منظّمة محليّة وأربع منظّمات دوليّة، تُعنى بقضايا حماية النّساء والفتيات في ست محافظات مختارة في اليمن، بالإضافة إلى 11 منظّمة أخرى في القاهرة. وطُرح على كلِّ منظّمةٍ سؤالٌ حول الأنواع الرّئيسة من حالات العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ الّتي ترصدها، وتتلقّاها، وتتعامل معها في المنطقة الّتي تعمل فيها. وجُمعت الإجابات بحسبِ تواترِ ذكرِ أنواع العنف المختلفة.

وأظهرت الإجابات أنّ 19 في المئة من الحالات الّتي جرى التّعامل معها في المحافظات السّتّ كانت حالات عنف جنسيّ، وشملت التّحرش الجنسيّ والاغتصاب. أمّا النّسب الأعلى من الحالات المُبلّغ عنها فجاءَت من المناطق الّتي تستضيف أعدادًا غفيرة من النّازحين والنّازحات داخليًّا (وتحديدًا في مُحافظاتِ لحج، والحُدَيْدَة، ومأرب). وأكّدت المنظّمات جميعها الّتي أُجريت معها مقابلات أنّ العدد الفعليّ لحالات العنف الجنسيّ يفوق عدد الحالات المُعْلَن عنها، لا سيّما بين صفوف النّازحين والنّازحات. فالعادات، والتّقاليد، والوصم، والخوف من الفضيحة تردعُ المرأة عن الإبلاغ عن هذه الحالات، وتحديدًا في المناطق الّتي يسود فيها التزامٌ شديدٌ بالتّقاليد، ومنها، بحسبِ ما عدّدَ المُشاركون في المُقابلات، حجّة، وصنعاء، والرّيدية، والحُدَيْدَة، ومأرب. وقد أُفيد عن حالاتٍ سُجلت بدايةً على أنّها تندرج ضمن أنواع أخرى من العنف، لكنَّ النّاجيات منها، وبعدَ تلقّيهنّ الدّعم النّفسيّ، كشفنَ عن تعرّضهنّ للعنف الجنسيّ.

الأنواع الرئيسية لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي أبلغت عنها المنظمات التي تمت مقابلتها في ست محافظات يمنية

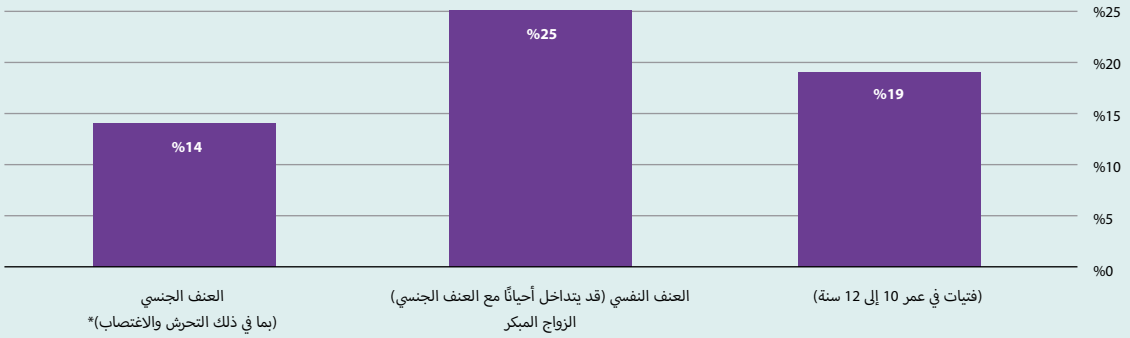

*أكّدت المنظّمات جميعها الّتي أُجريت معها مقابلات أنّ العدد الفعليّ لحالات العنف الجنسيّ يفوق عدد الحالات المُبلغ عنها، لا سيّما بين صفوف النّازحين والنّازحات.

76 د. عبد الكريم غانم، "تأثير الحرب في العنف ضدّ النّساء والفتيات في اليمن"، 30 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2021. متوفّر على الرّابط الآتي https://www.fahafeeh.com/article/24 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

77 المرجع السّابق نفسه.

78 بحسبِ المفوضيّة السّامية لحقوق الإنسان التّابعة للأمم المُتّحدة: "يُعتبر زواج الأطفال شكلاً من أشكال الزّواج القسري، بما أنّ أحد الطرفين و/أو كليهما لم يعربا عن موافقتهما الكاملة والحرة والمستنيرة". [المفوضية السامية لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين، تعريف زواج الأطفال والزواج القسري: https://www.ohchr.org/en/women/child-and-forced-marriage-including-humanitarian-settings].

79 راجع، على سبيل المثال: فوزيّة العمّار وهانا بانشيت وشمس شمسان، " البُعد الجَندريّ للأزمة اليمنيّة: فهم التّجارب المُعاشة خلال الحرب" (مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة)، (15 كانون الأوّل/ ديسمبر 2019)، بدءًا من الصّفحة 22.

80 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

81 رصد لحقوق الإنسان، "أخاف من الفضيحة" (نيسان/ أبريل 2024)، ص. 9 - 10.

وكشفت الدراسة الميدانية أيضًا عن الإبلاغ عن حالات اغتصابٍ أطفالٍ، ذكورًا وإناثًا، في بعض المناطق. وأشار كثير من المشاركين في المقابلات إلى تعرّض الرجال والفتيان أيضًا، إلى جانب النّساء والفتيات، للعنف الجنسيّ خلال النّزاع، لكنّهم أكّدوا أنّ الحديث عن هذا الموضوع أكثر حساسيّة مِن سواه، لأنّه يُعتَبَرُ من المحرّمات.

كان العنف النّفسيّ أكثر أشكال العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ المبلّغ عنها، فقد شكّل 25 في المئة من الحالات الّتي تعاملت معها المنظّمات، وأحيانًا ما كان يتداخل مع العنف الجنسيّ. هذا وقد أُبلِغَ عن حالات تزويجٍ قسرًا؛ في حين شكّل الزّواج المبكر 14 في المئة من الحالات، وشمل فتيات تزوّجنَ في سنّ العاشرة أو الثّانية عشرة. وتُعزى هذه الحالات إلى الوضع الاقتصاديّ المتردّي، فلم تعُد الأُسَر قادرةً على تأمين قوت أطفالها، وأحيانًا ما كانت تُعزى إلى رغبة الأسر في الحفاظ على سمعتها.

وكشفت نتائج المقابلات الّتي أُجْرِيَت مع 11 منظّمة في مصر عن جوانب أكثر تعقيدًا في وضع النّساء اليمنيّات وغيرهنَّ ممّن يُعانونَ العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ. ونظرًا إلى كثرة أعداد اليمنيّين واليمنيّات الذين يُقيمونَ في مصر،[82] فقد ساهمَت المعلومات الّتي جُمِعَت أثناء المقابلات في بلورة صورةٍ أعمّ عن العنف المُرتكَب بحقّ النّساء، وتبيّن أنّه لا يقتصرُ على العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن. وكانَ من شأنِ الطّبيعة الحسّاسة التي تكتنفُ الموضوع قيد الدّرس، المقرونة بالحذر الذي تُواجهه اليمنيّات في مصر، بما في ذلكَ انعدام أي تحديدٍ لوضعهنّ القانونيّ أو غموضه، أن أدّى إلى الحدّ من المعلوماتِ المُحصّلة؛ وهو ما يوجبُ إجراء المزيد من الأبحاث لسدّ الفجوات القائمة من أجل تحسينِ دعمِ اليمنيّات النّاجيات من العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ.

وأوضحت المقابلات الّتي أُجرِيَت في مصر أنّ اليمنيّات يعشن في حالةٍ دائمة من الضّعف. فقد أفاد المشاركون في المقابلات أنّ كثيرًا من اليمنيّات المُقيمات في مصر لا يزلن ضحايا عنفٍ، حتّى وإن تراجعت نسبة تعرّضهنّ للعنف الجسديّ، بما في ذلك العنف الجنسيّ، على أيدي أطراف النّزاع، بعد مغادرتهنّ اليمن. ويتلقّى بعضهنّ تهديدات ويتعرّضنَ لحملات دعائيّة سلبيّة، مثل حملات التّشهير وغيرها من أشكال الإساءة، الّتي تُنفذ أغلبها عبر وسائل التّواصل الاجتماعيّ وبواسطة حسابات وهميّة. ومن بين الانتهاكات المُبلّغ عنها أيضًا الاتجار بالبشر، لا سيما بالنّساء والفتيات الأصغر سنًّا. وقد أفادت المنظّمات عن نساء وفتيات يمنيّات استُدرِجْنَ للقدوم إلى مصر بحجّة العمل، ليتمّ استغلالهنّ فيما بعد لتحقيق أرباح عبرَ إكراهِهنّ على البغاء، وغيره من أشكال استغلال العمالة.

وقد بيّنت المقابلات أيضًا أنّ العنف النّفسيّ هو أكثر أنواع العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ شيوعًا، فقد سجّلَ نسبة 22.5 في المئة من مُجملِ الحالات المبلّغ عنها. وحتّى في حالات التّعرّض للعنف النّفسيّ من دون عنفٍ جنسيّ، واجهت الضّحايا عائقًا خطيرًا منعهنّ من السّعي إلى الوصول إلى خدمات الصّحّة النّفسيّة والدّعم النّفسيّ، وذلك بسبب خوفهنّ من التّعرّض للوصم، ومن تخلّي أزواجهنّ وأُسَرِهِنّ عنهنّ. هذا وقد أُبْلِغَ عن التّعرّض للعنف اللّفظيّ (بنسبة 15 في المئة من المُشاركين في المقابلات) واعتُبِرَ شكلًا من أشكال الاعتداء النّفسيّ و/أو العاطفيّ، الذي تمثّل في استخدام لغة مسيئة، مثل الإهانات، والتّعليقات والملاحظات السّائئة. وأخيرًا، بلغت نسبة 'العنف الجسديّ' 20 في المئة من مُجملِ نسبة العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ المُبلّغ عنه، وفي كثير من الحالات، أفاد الشّخص نفسه عن تعرّضِهِ للعنف في كلٍّ من اليمن ومصر.[83]

6.3.3. السّياقات الرّئيسة الّتي يُرتكَب فيها العنف الجنسيّ المرتبط مباشرةً بالنّزاع

في ما يلي نُبذةٌ عن الفئات الرّئيسة من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن منذ العام 2014، وذلكَ استنادًا إلى رسم الخريطة، والدّراسة الّتي أُجريت داخل البلاد، ومجموعة من المصادر المنشورة. وتجدر الإشارة إلى احتمال تداخلِ بعضٍ من الفئات الآتي تعديدُها، وذلكَ إمّا بسبب الغموض الذي يكتنفُ الفئة التي تندرج فيها الحالة، وإمّا بسببِ إمكانيّة إدراجِها في أكثر من فئة.

1.6.3.3. العنف الجنسيّ في أماكن الاحتجاز

وردت بلاغاتٌ عن احتجازات تعسفيّة، وعمليّات إخفاء قسريّ، وأعمالِ تعذيبٍ تُرتكبُ في المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف النّزاع كلّها، أو لسيطرة الجماعات المسلّحة المنتمية إليها، علمًا أنّ بعضها يدير مراكز احتجاز غير رسميّة من دون أي رقابة قضائيّة.[84] وقد أوضح أحد المشاركين في المقابلات أنّ السّجون كانت تعتبر سابقًا أماكنَ للاحتماء، وملاذًا آمنًا للنّساء والفتيات اللّواتي يواجهن مشكلات مع أُسَرِهِنّ، فكُنّ يفضّلنها على ممارسة البغاء. أمّا اليوم، فالسّجون لم تعد آمنة، والكثير من أماكن الاحتجاز السّرّيّة يفتقر الرّقابة ويصعب الوصول إليه، ويُرتكبُ فيه العديد من ضروبِ العنف الجنسيّ.[85]

وقد وثّقت إحدى المنظّمات الانتهاكات المرتبطة بالحرب، الّتي ارتُكِبَت بحقّ النساء خلال السّنوات الخمس الأولى من النّزاع في المناطق الشّمالية، فأفادت عن تعرّض 43 امرأة للتّحرّش الجنسيّ، والاغتصاب خلال فترة احتجازهن في السّجون وأماكن الاحتجاز السّرّيّة الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع في صنعاء، مِمّا حملَ بعضهنّ إلى الانتحار، على حدّ المزاعِم المنقولة، فيما قُتلت أخريات على أيدي أُسَرِهِنّ فورَ الإفراج عنهنّ.[86] ونشر المرصد الأورومتوسّطيّ لحقوق الإنسان تقريرًا يستند إلى روايات سجينات أُطْلِقَ سراحهنّ عقب صفقة كبيرة لتبادل السّجناء في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2020، فوصفْنَ فيه ضروبًا مختلفة من التّعذيب النّفسيّ، منها الاعتداءات الجنسيّة بغية تخويف المحتجزات وإكراههنّ على الاعتراف.[87]

هذا ووثّقت الأمم المتّحدة حالاتٍ من العنف الجنسيّ مُرْتَكَبة في مراكز الاحتجاز. ففي العام 2023، على سبيل المثال، أفاد فريق خبراء مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة عن تلقّيه تقارير حول ارتكاب العنف الجنسيّ بحقّ الرّجال والنّساء في مراكز الاحتجاز "كوسيلةٍ للتّعذيب في المقام الأوّل"، كما حولَ ارتكابِهِ بحقّ فتيان صغار، بما في ذلك الاغتصاب المُمنهج في أحد مراكز الشّرطة في صنعاء.[88]

وفي تقريرٍ صدرَ في العام 2020، تحقّقَ فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، الّذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، من عددٍ من

82 لا أرقامَ رسميّة تُحصي مجموعَ اليمنيّين واليمنيّات المقيمين في مصر. وقد ذكر أحد المصادر أنّ عدد اليمنيّين واليمنيّات المقيمين في مصر بلغ أكثر من 800 ألف شخص في العام 2000، وذلك في تقريرٍ نشره مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة في حزيران/ يونيو 2022. لكن، تقدّر الأرقام الإحماليّة الفعليّة بأكثر من ذلك. وتعتبر مصر بلد عبور للكثير من اليمنيّين واليمنيّات الّذين يفرّون من اليمن. ومع ذلك، يتخلّف الكثيرون والكثيرات عن التّسجيل لدى المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين وغيرها من المنظّمات الدّوليّة والوطنيّة. راجع: مارين بواريه، "سياسة رغم الحرب: النّخب السّياسيّة اليمنيّة في القاهرة"، (مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة، 19 تمّوز/ يوليو 2022)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://sanaacenter.org/publications/analysis/18228#:~:text=According%20to%20an%20employee%20at,lived%20in%20Egypt%20in%202020 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

83 لم يكن العنف الجنسيّ جزءًا من كافة حالات العنف الجسديّ المبلّغ عنها.

84 راجع، على سبيل المثال: تحالف ميثاق العدالة لليمن، "الاستعراض الدّوريّ الشّامل لليمن. "التّقرير المشترك للأطراف المعنيّة. "التّقرير المشترك للأطراف المعنيّة. الجلسة السّادسة والأربعون للفريق العامل"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023)، الفقرة 24.

85 مقابلات أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

86 منظّمة رايتس رادار، "اليمن: النساء في مهب الحرب" (آذار/ مارس 2020)، ص 22.

87 المرصد الأورومتوسّطيّ لحقوق الإنسان، "تمنّيت الموت".. تقرير يوثّق الأسرى المفرج عنهم من سجون جماعة الحوثيّ في اليمن، (كانون الثّاني/ يناير 2021)، ص 10 https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Hothisprisonsrepenfinal.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

88 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، فريق الخبراء المعنيّ باليمن "التّقرير النّهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المُنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، (S/2023/833)، الفقرتان 128 و135، (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023).

الحالات الّتي أُبلِغَ فيها عن أفرادٍ احتُجزوا في صنعاء؛ وخَلُص الفريق إلى أنّ الاغتصاب كان "ممارسة منتشرة في مرافق الاحتجاز السّرّيّة الّتي توجد فيها النّساء والفتيات"[89]، وأشار التّقرير إلى أنّ العنف الجنسيّ استُخدِم، إلى جانب أساليب أخرى من التّعذيب، في سجن مدينة الصّالح شرق تعز، بهدف انتزاع اعترافات من السّجينات أو بهدف معاقبتهنّ.[90]

وحقّق فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن في تقريره للعام 2021 في مزاعم تتعلق بالاغتصاب المتكرّر للسّجينات،[91] وخلُصَ إلى أنّهُ، في حالاتٍ كثيرة، شكّلت الاعتبارات السّياسيّة دوافعَ رئيسة أدّت إلى احتجاز أشخاصٍ على أساسِ انتمائهم المُفترض إلى طرفٍ معارض، واحتجاز بعضهم الآخر من أجلِ إبرام صفقات لتبادل السّجناء.[92] وأشار الفريق إلى أنّ الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي قد استُخدم في المقام الأول لكسب السّلطة والسّيطرة، ولتجريد الضّحيّة من إنسانيّتها وإذلالها، ولخصي الرّجال والفتيان، وذلك إلى جانب ممارسة وسائل تعذيب أخرى تُخوّل الجُناة تحقيق أهدافهم.[93] أمّا الاغتصاب فقد اتُّخِذَ "تهديدًا نهائيًّا". وفي إحدى الحوادث الموثّقة في العام 2018، زُعِم تجريد نحو 200 محتجز من ملابسهم، ثمّ اغتصاب الكثير منهم.[94] وأفاد فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين، وفريق الخبراء المعنيّ باليمن عن مزاعمَ حولَ تواطؤ المجموعات الأمنيّة النّسائيّة المعروفة بالزّينبيّات، في عمليّات الاغتصاب المُرتّكَبة في أماكن الاحتجاز في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع في صنعاء.[95]

وقد أجرَى فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين تحقيقًا في حالاتٍ ادُّعِيَ فيها ارتكاب العنف الجنسيّ بحقّ محتجزين، رجالًا ونساءً وأطفالًا، في مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع في صنعاء، وقوات الإمارات العربيّة المتّحدة، والقوّات المسلّحة اليمنيّة في مأرب.[96]

2.6.3.3. استهداف النّاشطات

أحيانًا ما يتداخلُ هذا النّوع من الاستهداف والعنف الجنسيّ المُرتّكَب في مراكز الاحتجاز، لكنّه يُعدّ ظاهرة أوسع نطاقًا. فقد أشار المشاركون في المقابلات الّتي أُجرِيَت لصالح لهذه الدّراسة إلى أنّ العادات القَبَليّة اليمنيّة تدين خطف النّساء أو اعتقالهنّ إدانةً شديدة، لكنّ تردّي الأوضاع الأمنيّة قد غيّر هذا الواقع، وحملَ أطراف النّزاع إلى التّخلي عن العادات والتّقاليد الممائلة، لا سيّما القبليّة منها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا النّوع من الانتهاكات تَرتكبُهُ اليوم أطراف النّزاع جميعها، ويُمكن أن يُلاحظ في حالات عديدة. فالنّاشطات، ومن بينهنّ المدافعات عن حقوق الإنسان والصّحافيّات، هنّ أكثر المُتعرّضات لضروبِ العنف المماثلة. وقد أوضح أفرادُ المجتمع المدنيّ اليمنيّ أنّ هذه الانتهاكات تقعُ في سياقٍ حيثُ يتنامَى الخطاب العامّ الّذي يُشيطن النّساء، ويُصوّرهنّ منشأ الفساد الأخلاقيّ ويُحمّلهنّ مسؤوليّة تأخير تحقيق النّصر في الحرب.[97]

وكشفت المقابلات الّتي أُجْرِيَت لصالِح هذه الدّراسة عن فئة جديدة من العنف الّذي بدأت تتعرّض له النّساء في الآونة الأخيرة، وتحديدًا في مأرب وصنعاء. فقد اتّخذ استهداف النّاشطات أثناء النّزاع أشكالًا شتّى، بدءًا من الجسديّة منها -وهي جزءٌ من الخطف، أو الاعتقال، أو العقوبات الجسديّة - وصولًا إلى الأشكال الرّقمية، على غرارِ التّهديدات وحملات التّشهير المُشنّة على وسائل التّواصل الاجتماعيّ ومنصّات أخرى. وبحسبِ ما أدلَى به المُشاركون في المقابلات، فإنّ الدّافع إلى ارتكاب هذا العنف هو مجرّد نشرِ منشورٍ أو تعبيرٍ عن رأيٍ مغايرٍ أو انتماء سياسيٍّ مُعيّن. وغالبًا ما تُوجَّه تهم شكليّة بالبغاء والفساد لثنيِ النّساء الأخريات عن القيام بممارسات مماثلة.

وأظهرَت المقابلات الّتي أُجريت مع منظّمات في مصر من أجلِ إعدادِ هذا التّقرير، أنّ النّساء اللّواتي فَرَرْنَ من اليمن إلى مصر قد ذكَرْنَ تعرّضهنّ لهذا النّوع من الانتهاكات، وأنّ بعضهنّ عانَيْنَهُ في مصر أيضًا. وأشارت هذه المنظّمات إلى حالاتٍ استمرّت فيها سلطة الأمر الواقع في صنعاء باستهداف النّاشطات والصّحافيّات والنّاشطات في مجال حقوق الإنسان اللّواتي أُفْرِجَ عنهنّ من مراكز الاحتجاز، حتّى بعدَ فرارهنّ إلى مصر. وقد تواصلت الاعتداءات حتّى بعد مغادرتهنّ اليمن، فَتلقّيْنَ تهديدات وكنّ أهدافًا لحملات تشهير إلكترونيّة.[98]

وسلّطت الأمم المتّحدة الضّوء على هذه الظّاهرة أيضًا. فَتشير تقارير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن إلى أنّ النّساء في اليمن قدْنَ مظاهرات قبل العام 2014، للمطالبة بإحداث تغيير تقدّميّ. لكنّ أطراف النّزاع جميعها في اليمن قامَت بممارساتٍ أنهَت، بدءًا من العام 2015، هذه المُظاهرات، وذلك من خلال تعمّدها ارتكاب انتهاكات قائمة على النّوع الاجتماعي، منها التّحرش الجنسيّ، والتّهديد بالاغتصاب، وتوجيه اتهامات بممارسة البغاء، وتنفيذ الاحتجازات، إلى جانب الهجوم على مأوًى للنّساء، وتسريحهنّ من العمل، وارتكاب العنف الجنسيّ بحقّهنّ[99] وفي بعض الحالات، كانَت الانتهاكات ردَّ فعلٍ مباشر على المظاهرات، أمّا في حالات أخرى، فقد كانت النّساء يُحتجزْنَ ويُخفينَ على أساسِ انتماءاتِهنّ السّياسيّة أو معارضتهنّ المحتملة.[100]

وفي تقريرٍ أصدرته عام 2022 اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، المُشار إليها في معرضِ هذا التّقرير باسم اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق

89 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. النّتائج التّفصيليّة التي توصّلها إليها فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين المعنيّ باليمن. (29 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/CRP.7، الفقرة 174. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session45/list-reports تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

90 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (28 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/6، الفقرة 64.

91 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن (13 أيلول/ سبتمبر 2021)، A/HRC/48/20، الفقرة 71. https://digitallibrary.un.org/record/3953934?ln=en&v=pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

92 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن (28 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/6، الفقرة 62.

93 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، A/HRC/42/CRP.1*، الفقرات 644 - 647.

94 المرجع السّابق نفسه، الفقرة 646.

95 على سبيل المثال، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن (13 أيلول/ سبتمبر 2021)، A/HRC/48/20، الفقرة 71. https://digitallibrary.un.org/record/3953934?ln=en&v=pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

96 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن (28 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/6، الفقرة 65.

97 على سبيل المثال، أجندة حقوق الإنسان، "هل جدران صنعاء ذكره النساء؟ يجب وضع حد لخطاب الكراهية ضد المرأة" (9 ديسمبر/كانون الأول/ديسمبر 2023).

98 مقابلات أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

99 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، A/HRC/42/CRP.1*، الفقرات 650 - 654.

100 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (28 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/6، الفقرة 70.

في اليمن، وُثِّقت ثلاث حالات احتجاز لناشطات ومداهمة مأوًى للنّساء في صنعاء وعدن ومأرب.[101] وفي العام 2024، أفادت اللّجنة عن حالاتٍ إضافيّة من الاعتقال التّعسفيّ والاعتداءات المُمارسة بحقّ نساءٍ تظاهَرْنَ سلميًّا.[102]

وفي هذا السّياق، أفاد فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن في تقريره للعام 2019، عن حالة جرى التّحقّق منها لامرأة تعرّضت للاغتصاب بعد إلقائها محاضرات دينيّة. وأشار الفريق إلى أنّها تحدّثت عن شبكةٍ أوسعَ من المرافق السّرّيّة الّتي تُرتَكَب فيها الاعتداءات.[103] بعد ذلك، في العام 2020، أورد فريق الخبراء تقاريرَ عن نساءٍ احتُجزن في مراكز سرّيّة تقع في مبانٍ داخل صنعاء وفي محيطها، وذلك بين عامي 2017 و2019 بسبب آرائهنّ السّياسيّة و/ أو مشاركتهنّ في المظاهرات. فوُجّهت إليهنّ تُهم بالبغاء والفجور، ودعم التّحالف، والتّجسّس. وقد تمكّن الفريق من التّحقّق من روايات ستٍّ نساءٍ صرّحنَ بأنّ الحرّاس اعتبروا الاغتصاب "تطهيرًا" و"إعادة تأهيل" لهنّ للتّخلّص من خطاياهنّ. واقترنت عمليّات الاغتصاب بمعاملة مهينة ومُذِلّة وبالتّعذيب.[104]

ويشير فريق الخبراء المعنيّ باليمن، التّابع للأمم المتّحدة إلى تلقّيه أدلّة، يعودُ تاريخها تحديدًا إلى أواخر العام 2017 فصعودًا، تُبيّن استهداف نساء في المناطق الّتي تسيطر عليها سلطة الأمر الواقع في صنعاء، وذلك على أساسِ آرائهنّ أو أنشطتهنّ السّياسيّة أو بسبب مشاركتهنّ في المعارضة، وقد شملَ استهدافهنَّ اغتصابهنَّ أثناء احتجازهنّ وإجهاضهنَّ قسرًا. وفي بعض الحالات، اكتشف الفريق توجيه اتّهامات للنّساء بتزويد العدو بمعلومات استخباراتيّة، وبرّر الجُناة العنف الذي يمارسونه بحجّة تعزيزهم الأخلاق المجتمعيّة.[105] ونتيجةً للتّقرير الصّادر عن الفريق، قرّر مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة في شباط/ فبراير 2021، إدراج مدير إدارة البحث الجنائيّ في صنعاء، سلطان زابن، على قائمة الجزاءات بسبب دوره البارز في:

> "سياسة التّخويف واستخدام الاعتقال والاحتجاز والتّعذيب والعنف الجنسيّ والاغتصاب ضدّ النّساء النّاشطات سياسيًّا استخدامًا منهجيًّا".[106]

وتزايدَت التبليغات الواردة الّتي تفيد عن استخدام الوسائل الرّقميّة لِلتّحرّش بالنّاشطات والصّحافيّات وتهديدهنّ، وذلكَ على نحوٍ يصحّ وصفه بالعنف الجنسيّ الرّقميّ. وفي هذا الصّدد، كتبت إحدى اليمنيّات العاملة في المجال السّياسيّ قصّة شخصيّة مؤثّرة عن الاعتداءات الّتي تتعرّض لها يوميًّا عبر الإنترنت، وطالبت باعتماد سياسات الحماية الرّقميّة لمواجهة الجرائم الرّقميّة الّتي أصبحت تُستخدَم أسلحةً في الحروب.[107] فتحدّثَت عن الهجوم المتكرّر الّذي تتعرّض له من حسابات وهميّة على الإنترنت تتّهمها بممارسة أفعالٍ مشينة والتّشجيع على البغاء. وأوضحت الكاتبة أنّ هذه الهجمات لا تتطرّق إلى القضايا السّياسيّة بل تحوّل أي نقاش إلى وابلٍ من الاتّهامات. هذا وقد كُثُرت التّقاريرُ عن حالتَيْن شائعتَيْن، هما عن امرأتَيْن تعرّضتا للتّهديد ولِخطاب كراهيّة، بما في ذلك حملات تشهير عبر وسائل التّواصل الاجتماعيّ نتيجة نشاطهما النّضاليّ، ممّا دفع إحداهنّ إلى مغادرة البلاد.[108]

وتعدّدَت المصادر التي تُشير إلى هذا النّوع من الاعتداء. فقد ذكرَ فريق خبراء مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة بشأن اليمن في العام 2023، أنّه جمع أدلّة وافرة حول استخدام التّشهير العلنيّ، الّذي ينطوي عادةً على ادّعاءات بممارسة البغاء، بحقّ اليمنيّات، بمَن فيهنّ نساء الشّتات.[109] وأجرت منظمة العفو الدّوليّة مقابلات مع ستّ مدافعات عن حقوق الإنسان تعرّضن للاعتداء والتّحرّش والتّهديدات، بعضها عبر منصّات وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وذلكَ بين عامَيْ 2019 و 2022 بسبب نشاطهنّ النّضاليّ في مجال حقوق الإنسان، كما أجرت مُقابلاتٍ مع ثلاث نساء أخريات تعرّضن للابتزاز الإلكترونيّ.[110]

وفي تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، أفاد ائتلاف يضم منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة أنّ النّاشطات اليمنيّات يتعرّضن بشكلٍ متزايدٍ لمضايقات إلكترونيّة شديدة، وللتّنمّر، ولِمحاولات الابتزاز والتّخويف، وهي مُمارساتٌ حضَّ عليها الخطاب العدائيّ الّذي يتبناه المدنيّون والمسؤولون الحكوميّون، ويهدف إلى تعزيز العداء الاجتماعيّ والتّحريض على العنف بحقّ النّساء.[111] ويشير الائتلاف إلى مقال نُشر على موقع فير بلانيت (Fair Planet) في كانون الثّاني/ يناير 2023، يقدّم وصفًا تفصيليًّا لما يسمّى "وباء الجرائم الإلكترونيّة الّذي يستهدف النّساء اليمنيّات"، ويستشهدُ بحالة امرأةٍ تعرّضت للابتزاز الإلكترونيّ، وهو ما ساهم في بذل جهود للتوعيةِ على هذه الظّاهرة وإطلاق مبادرة لمساعدة ضحاياها.[112]

وبحسبِ ما ذكرَ ممثل عن إحدى منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة، شارك في المقابلات التي أُجريت لصالِح هذا التّقرير، فإنّ الكثيرات من المدافعات عن حقوق الإنسان آثرْنَ تعليق عملهنّ أو تجنّب ظهورهنّ العلنيّ بسببِ تعرّضهنّ المتزايد للعنف بمختلف أنواعه، ولِحملات التّشهير الّتي تحمل طابعًا جنسيًّا واضحًا في بعض الأحيان.

101 اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التّقرير الدّوريّ العاشر، للفترة من 1 تموز/ يوليو -2021 31 تموز/ يوليو 2022، آب/ أغسطس 2022، ص 56. https://www.nciye.org/reports/TenReport/ten-en.pdf نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

102 اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التّقرير الدّوريّ الثّاني عشر، للفترة من 2023/08/01 وحتّى 2024/07/31، (أيلول/ سبتمبر 2024)، ص 67. https://www.nciye.org/reports/TwelfthReport/TwelfthReport-en.pdf نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

103 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، *A/HRC/42/CRP.1، الفقرة 653.

104 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (28 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/6، الفقرة 70.

105 فريق خبراء مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة المعني باليمن، التّقرير النّهائيّ لفريق الخبراء المعني باليمن، 27 (S/2020/70* كانون الثّاني/ يناير 2020)،.المرفق 5، https://digitallibrary.un.org/record/3850088?ln=en&v=pdf نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

106 مرفق بقرار مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة رقم 2564 (2011)، (25 شباط/ فبراير 2021) S/RES/2564 (2021) https://main.un.org/securitycouncil/en/content/sres2564-2021 نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

107 نورا الجروي، "عنف رقميٌّ مسلّط على رقاب السّياسيّات اليمنيّات"، (25 أيلول/ سبتمبر 2022)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://qantara.de/en/article/yemen's-other-war-female-politicians-targeted-social-media نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

108 عملت سونيا أ. في منظّمة تقدّم الدّعم لأيتام الحرب، لكنّها احتُجزت في العام 2019 بعدما أدانت عنف الحوثيّين علنًا. وبعد سجنها في مركز احتجاز سّريّ لمدّة عام تقريبًا، أجبرتها حملات التّهديدات والوصم الّتي تعرّضت لها بعد إطلاق سراحها إلى الانتقال لمدينة أخرى، وفي النّهاية فرّت خارج البلاد. نادية إبراهيم وعائشة ماضي ونسمة منصور، "بناء السّلام بدون حماية" (10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2020)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://blogs.lse.ac.uk/wps/2020/12/10/peacebuilding-without-protection-yemeni-womens-barriers-to-peace/ نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

109 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، التقرير النّهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014) (2 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2023)، S/2023/833، الفقرة 141.

110 منظّمة العفو الدّوليّة، "اليمن: الانتهاكات المستمرة وسط النزاع. مذكّرة معلومات مُقدّمة في إطار الدّورة السّادسة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدّوريّ الشّامل، أبريل/ نيسان- مايو/ أيّار 2024. (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023)، الفقرة 15. https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/7025/2023/en/ نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

111 تحالف ميثاق العدالة لليمن، الاستعراض الدّوريّ الشّامل لليمن. "التّقرير المشترك للأطراف المعنيّة. "التّقرير المشترك للأطراف المعنيّة. الجلسة السّادسة والأربعون للفريق العامل"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023)، الفقرة 11.

112 مبارك اليوسفي، "وباء الجرائم الإلكترونيّة الّذي يستهدف النّساء اليمنيّات"، (مؤسّسة فير بلانيت الإعلاميّة، 27 كانون الثّاني/ يناير 2023). (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة) https://www.fairplanet.org/story/the-cyber%20crime-epidemic-targeting-yemeni-women/ نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

3.6.3.3. العنف الجنسيّ بحقّ الأطفال المُجنّدين في الجماعات المسلّحة

يشكّل الأطفال، فتيانًا وفتياتٍ، الذين تُجنّدهم الجماعات المسلّحة والجيوش، مجموعةً أخرى تعاني التّعرّضَ للعنف الجنسيّ خلال النّزاع. فقدَ أفيد أنّ تجنيد الأطفال واستغلالهم لممارسة الأعمال العدائيّة متفشٍّ بين مختلف أطراف النّزاع.[113]

وقد صرّحت إحدى المنظّمات اليمنيّة غير الحكوميّة عن تلقّي راصديها معلومات عن حالاتٍ يتعرّض فيها أطفال مجنّدون في القوّات والجماعات المسلّحة للعنف الجنسيّ، لكنّ الضّحايا يتردّدون في الإفصاح عن تعرّضهم لهذا العنف خوفًا من الوصم بالعار، لذا، تمتنعُ المنظّمة عن نشرِ هذه الحالات على غرارِ نشرِها الانتهاكات الأخرى المُرتَكَبة بحقّ الأطفال.[114] وأشارت المنظمة إلى أنّ هذه الانتهاكات غالبًا ما تكون مركّبة، فعلى سبيل المثال، وثّقت المنظّمة حالة تجنيد لطفلٍ، فَاغتصابِه، ثمّ تهديده بفضحِ أمرِهِ إن رفض الالتحاق بالقتال في الخطوط الأماميّة.

4.6.3.3. العنف الجنسيّ الذي يرتكبه أفراد الجماعات المسلّحة بحقّ المدنيّين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم

أبلغ راصدُونَ يمنيّون ودوليّون عن حوادث عنف جنسيٍّ ارتكبها أفراد ينتمون إلى مُختلف الجماعات المسلّحة. فعلى سبيل المثال، زُعِمَ ارتكاب قوّات أجنبيّة العنفَ الجنسيّ، بما فيه الاغتصاب والخطف، وذلك أثناء سيطرتها على منطقة قريبة من الحدود اليمنيّة-السّعوديّة شمال غرب اليمن في العام 2022.[115] ووثّقت منظّمات يمنيّة معنيّة بحقوق الإنسان حالات عنفٍ جنسيٍّ ارتُكِبَت بحقّ أطفال في مناطق خاضعة لسيطرة قوّات مسلّحة مختلفة في محافظاتٍ عدّة، وذلك بين عامَيْ 2018 و2021.[116]

هذا وقد برزَت ظاهرةٌ واسعة الانتشار، هي تعمّد القوّات المُختلفة خطفَ النّساء طوالَ فترة سيطرتها على مناطق معيّنة. ووثّق فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين، الّذي عيّنه مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، حالات خطفٍ موجّهة أُشيرَ إليها بعبارة "أخذ الرّهائن"، فقد خُطِفَت نساء وفتيات، واحتُجزن لأشهر عدّة إمّا من أجل إجبار أقاربهنّ على الاستسلام أو دفع فدية[117]، وإمّا لإجبار مشتبهٍ به على الاستسلام.[118]

وقد ذكرت بعض المنظّمات المشاركة في المقابلات الّتي أجرِيَت في سياق الدّراسة داخل البلاد من أجلِ إعدادِ هذا التّقرير، أنّها صادفت نساءً زعمن تعرّضهنّ للاغتصاب على أيدي جنودٍ كانوا يُسيطرون على مناطق معيّنة، ووردَت إليها مزاعم عن خطف نساء على أيدي قوّات وجماعات مسلّحة بغية الحصول على فدية. وصرّحت إحدى المنظّمات أنّ تزايد النّزوح المرتبط بالنّزاع فاقمَ هذه الظّاهرة، الّتي جعلت النّساء ضحايا الجماعات المسلّحة، وتحديدًا في مخيّمات النّازحين والنّازحات داخليًّا. وعلى نحوٍ مماثل، أفادت الوكالات الإنسانيّة إلى مخاطر قائمة فعليًّا يُحتملُ تهديدها النّساء والفتيات، وتتعلّق 'بالخطف' والعنف الجنسيّ، وذلك تحديدًا في المناطق الّتي تضمّ أعدادًا غفيرة من الفئات المهمّشة، على غرارِ محافظة تعز مثلًا.[119]

5.6.3.3. العنف الجنسيّ المُرتَكَب بحقّ النّازحين والنّازحات داخليًّا، والأقلّيّات المهمّشة، واللّاجئين واللّاجئات، والمهاجرين والمُهاجرات، والفئات المُستضعفة الأخرى

تُجمِع المصادر على أنّ بعضَ المجموعات المُهمّشة في المجتمع اليمنيّ كانت الأكثر عرضة للعنف الجنسيّ أثناء النّزاع. وتُفيد التّقارير أنّ المجموعات الأشدّ تضرّرًا هي الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيّما من يعاني منهم اضطراباتٍ عقليّةً، واللّاجئين واللّاجئات،[120] والمهاجرين والمُهاجرات المتحدّرينَ من أصول صوماليّة أو إثيوبيّة والمقيمين في اليمن، بالإضافة إلى أفراد جماعة "المهمّشين".[121] وقد أُبلغ عن حالات اغتصاب واعتداءات جنسيّة مورست بحقّ أفراد هذه الجماعة ويحقّ النّازحين والنّازحات داخليًّا.[122] ويقدّم فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين توضيحات حول الادّعاءات الّتي حقّق فيها، وتتعلّقُ بوضعِ المليشيات في مناصب السّلطة على رأس الفئات المستضعفة،[123] بالإضافة إلى ادّعاءات تفيد بوقوع حالات اغتصاب في محافظة تعز، اتُّخِذَ فيها هذا العنف وسيلةً لإخضاع النّازحين والنّازحات داخليًّا وأفراد من جماعة المهمّشين.[124]

ويُعتبر النّازحون والنّازحات بسبب النّزاع الفئة الأكثر تعرّضًا للعنف الجنسيّ. وقد أفادت المفوّضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين أنّ عدد اليمنيّين واليمنيّات

113 راجع، على سبيل المثال: المرصد الأورومتوسّطي لحقوق الإنسان ومنظّمة سام للحقوق والحرّيات، "عسكرة الطفولة: تقرير يوثّق تجنيد جماعة الحوثي الأطفال في النّزاع المسلّح في اليمن" (فبراير 2021) https://euromedmonitor.org/uploads/reports/childrenyemenrepen.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024؛ ومنظمة ميون لحقوق الإنسان "أطفال، لا بنادق" (2021) https://www.mayyun.org/wp-content/uploads/2021/08/Issued-By-Moyyun-Organization-for-Human-Rights-and-Development-MHRD.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، و"الأطفال المحاربون" (2023) https://www.mayyun.org/wp-content/uploads/2023/09/Child-Warriors%D9%A0.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. ووثّق التّقرير الأخير تجنيدَ 2233 طفلًا تستخدمُهم الأطراف جميعها بشكلٍ مباشرٍ في النّزاع المسلّح في اليمن.

114 مقابلة أُجرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

115 مواطنة لحقوق الإنسان، "اليمن: السّودانيّة التّابعة للتّحالف، تُرتكِب اعتداءات جنسيّة في محافظة حَجّة"، بيان صحفي، (23 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022).

116 مشروع المحاسبة في اليمن، "العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والحرب الأهليّة اليمنيّة" (2024)، ص 5 و15، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة. ومواطنة، "حياة تذوي، حالة حقوق الإنسان في اليمن 2018" (16 تمّوز/ يوليو 2019)، ص 68 https://www.mwatana.org/reports-en/withering-life2018-0 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024؛ مواطنة، و"بلا مساءلة، حالة حقوق الإنسان في اليمن 2019"، (5 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2020)، ص 62؛ و"مأساة بلا عدالة، حالة حقوق الإنسان في اليمن 2020 (29 أيلول/ سبتمبر 2021)" https://reliefweb.int/report/yemen/tragedy-without-justice-human-rights-yemen-2020-enar تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024 (لا تحدّد هذه التقارير طبيعة المكان أو ملابسات هذه الانتهاكات).

117 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين المُقدّم لمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، (9 آب/ أغسطس 2019) A/HRC/42/17، الفقرة 78.

118 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، A/HRC/42/CRP.1*، الفقرة 648.

119 أوكسفام ومنظمة كير ومشروع جينكاب، "من القاعدة إلى القمّة: تحليلٌ للنّوع الاجتماعيّ والنّزاع في اليمن"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016)، ص 27، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

120 في هذا البيان لمجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة بتاريخ 28 تمّوز/ يوليو 2020، قالت ناشطة يمنيّة في مجال حقوق الإعاقة إنّ في اليمن نحو 4 ملايين شخص من ذوي الإعاقة: "كلمة ألقتها رجاء عبدالله المصعبي أمام مجلس الأمن التّابع للأمم المتحدة، 28 تمّوز/ يوليو 2020" (4 آب/ أغسطس 2020) متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي https://www.hrw.org/news/2020/08/04/statement-raja-abdullah-almasabi-un-security-council-july-28-2020 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

121 "المهمشين" هم مجموعة عرقيّة واجهت التّمييز الممنهج، والاستغلال، والفصل الاجتماعيّ في اليمن لقرون عدة. راجع على سبيل المثال: عائشة الورّاق "التّهميش التّاريخي والممنهج لمجتمع المهمّشين في اليمن"، (مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة، 4 حزيران/ يونيو 2019)، https://sanaacenter.org/publications/analysis/7490 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

122 مواطنة لحقوق الإنسان، "حياة تذوي: حالة حقوق الإنسان في اليمن 2018"، (16 تمّوز/ يوليو 2019)، ص 68؛ ومجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المُرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014، تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين المُقدّم للمفوضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان، (9 آب/ أغسطس 2019)، A/HRC/42/17، الفقرات 75 - 76.

123 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، A/HRC/42/CRP.1*، الفقرات 639 - 643.

124 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين المُقدّم لمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، (9 آب/ أغسطس 2019) A/HRC/42/17، الفقرة 7.

النّازحين داخليًّا قد بلغ 4.5 مليون شخص حتّى كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.[125] وخلال الفترة الممتدّة بين عامَيْ 2018 و2019، تسلّم فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين تقارير غير مؤكّدة تفيد عن ممارسة العنف الجنسيّ بحقّ النّازحين والنّازحات داخليًّا في مناطق خاضعة لسيطرة عددٍ من أطراف النّزاع، وزعمت تورّط أفرادٍ من إدارة المخيّمات، والمجتمعات المضيفة، ونازحين آخرين.[126]

وأُبلغ فريق البحث عن دراسة أُجريت على النّازحين والنّازحات داخليًّا، تبيّن فيها أنّ معظم الفتيات اللّواتي تعرّضن للاغتصاب في مخيّمات النّازحين والنّازحات داخليًّا كنّ قاصرات عندَ اغتصابهنّ، وأنّ الكثير من الفتيان وقعوا أيضًا ضحيّة هذه الممارسات.[127] ووفقًا للمنظّمات المشاركة في المقابلات الّتي أُجْرِيَت في سياق الدّراسة داخل البلاد، فإنّ النّازحات معرّضاتٌ لهذا الخطر، لا سيّما عندَ التحاق أزواجهنّ بصفوفِ الجيش، أو أثناءَ عملهنّ في مزارع القات، أو في حال ذهابهنّ لجلب الماء، أو إلى الحمّامات المشتركة في المخيّمات، أو عندَ تواجدهنّ في تخومِ النّكنات العسكريّة أو في مناطق نائية. وأكّدت المنظّمات العاملة في مجتمعات النّازحين والنّازحات داخليًّا في محيط عدن، أنّ النّازحات، نساءً وفتياتٍ، هنّ الأكثر عرضةً للعنف الجنسيّ، ومن ضمنه العنف المُمارس على أيدي مقدّمي الخدمات في المخيّمات؛ وهنّ غالبًا ما يُجبرن على الزّواج من المعتدي عليهنّ، أو على الزّواج لتجنّب التّعرّض للاعتداء.[128] وأفادت خبيرة يمنيّة في قضايا النّوع الاجتماعيّ عن تلقّيها مؤخّرًا تقاريرَ عن حالات عنفٍ جنسيّ بحقّ النّساء في مخيّم للنّازحين والنّازحات داخليًّا ارتكبهُ جنود متمركزون في معسكر عسكريٍّ قريبٍ من المخيم.[129]

وتُفيدُ تقارير أيضًا عن تعرّض اللّاجئين واللّاجئات والمهاجرين والمهاجرات للعنف الجنسيّ أثناء النّزاع. وفي هذا الصّدد، يُعدّد فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين، في تقريره لعام 2018، مزاعمَ عن حالاتِ اغتصاب وضروبٍ أخرى من العنف الجنسيّ الخطير ارتكبتها قوّات مسلّحة في منطقة عدن بحقّ مجموعةٍ من اللّاجئات الصّوماليّات. وقد ذكر الفريق أنّ هذه الانتهاكات "تبدو مرتبطة بالنّزاع".[130] وأفاد، أيضًا، عن وقوع انتهاكات في أحد المرافق حيث طوّقت القوّات المسلّحة مئات المهاجرين والمهاجرات وطالبي اللّجوء وطالباته واللّاجئين واللّاجئات المُتحدّرين من أصولٍ إريتريّة وإثيوبيّة وصوماليّة، ثمّ اعتقلتهم جميعًا.[131] وأكّد الفريق في تقريرَيْنِ لاحقَيْن وقوعَ حالات إضافيّة من العنف الجنسيّ الخطير، بما في ذلك عمليّات اغتصاب متعدّدة واغتصاب جماعيّ ارتكبتها القوّات المسلّحة بحقّ المهاجرين والمُهاجرات المُقيمين في المنطقة نفسها.[132]

وفي تقرير خاصّ أصدرهُ خمسة من أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصّة بمجلس حقوق الإنسان في أكتوبر 2022، أعربوا عن قلقهم إزاء تقارير عن انتهاكاتٍ تعرّض لها المهاجرون والمهاجرات في المنطقة الحدوديّة في اليمن، أثناء عبورهم من القرن الإفريقي إلى السّعوديّة. وخلُصَ أصحاب الولايات إلى أنّ النّساء والفتيات في هذه المناطق، بمَن فيهنّ فتيات لم يبلغن بعدُ 13 عامًا، معرّضات لخطر العنف الجنسيّ على أيدي قوّات الأمن والمهرّبين.[133] بالإضافة إلى ذلك، أُبْلِغَ أصحاب الولايات عن قيام القوّات المسلّحة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع في صنعاء باحتجاز عشرات الآلاف من المهاجرين والمُهاجرات في صعدة، وعن تعرّض النّساء والفتيات للاستغلال الجنسيّ الممنهج والعنف والاعتداء.

ووثّقت مصادر أخرى حالات اعتداءات جنسيّة ضمن الانتهاكات التي ارتُكِبَت بحقّ المهاجرين والمُهاجرين ممّن يعبرونَ اليمن، وجاءَت نتيجة تواطؤ بين أطراف النّزاع المختلفة وعصابات التّهريب في عدّة نقاط على طولِ مسارِ الرّحلة.[134] وفي العام 2023، صرّح فريق خبراء مجلس الأمن المعنيّ باليمن، التّابع للأمم المتّحدة، بأنّه تلقّى تقارير حول ارتكاب عصابات التّهريب التّابعة لأطراف النّزاع، عمليّات اغتصاب ممنهجة.[135] وأعربَت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة عن دوام تلقّيها خلال العام 2021 تقاريرَ حول تعرّض المهاجرين في اليمن للاتجار الجنسيّ، والعمل القسريّ، والاعتداء الجسديّ والجنسيّ، والخطف بهدف طلب الفدية.[136]

وفي إطار إعدادِ هذه الدّراسة، أُجْرِيَت مقابلتان مع شخصَيْن على تماسٍ مُباشرٍ مع المجتمعات المهاجرة الّتي تمرّ عبر اليمن. فَبحسب ممثّلٍ عن منظّمة دوليّة تعمل في اليمن، يظهر جليًّا التّواطؤ بين السّلطات في المنطقة وعصابات تهريب المهاجرين والمُهاجرات في شمالِ البلاد وجنوبها.[137] هذا وقد صرّحَت باحثةٌ أخرى، أجرت تحقيقًا في شأنِ تجارب المهاجرين والمُهاجرات في اليمن، ومقابلاتٍ مع ناجين وناجياتٍ من العنف الجنسيّ، أنّ النّزاع غيّب إنفاذ القانون الّذي يردع المهرّبين. لذا، يمرّ المهاجرون والمُهاجرات، على طول رحلتهم عبر اليمن، بكثيرٍ من النّقاط الّتي يمكن أن يتعرّضوا فيها للتوقيف، أو الاحتجاز، أو العنف الجنسيّ على أيدي مختلف الجماعات المسلّحة. وأوضحت الباحثةُ أنّ الأطفال الّذين يسافرون بمفردهم هم أكثر المُهاجرينَ عرضةً للخطر، وأشارت إلى أنّ المهاجرين والمُهاجرات مستضعفون تحديدًا بسبب استبعادهم في غالب الأحيان من الحصول على المساعدات الإنسانيّة.[138]

125 المفوّضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، ملخّص الإنجاز حول اليمن، (9 نيسان/ أبريل 2024)،متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-fact-sheet-january-december-2023 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

126 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، A/HRC/42/CRP.1*، الفقرة 638.

127 لا تعتبر أيّ من الدّراستَيْن علميّة، ولكنّ الدّراسة الأولى محفوظة في الملفّ، مع أسماء المؤلّفين.

128 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

129 مقابلة أُجْرِيَت في آذار/ مارس 2023.

130 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير مفوّض الأمم المُتّحدة السّامي لحقوق الإنسان الذي يتضمن النّتائج الّتي توصّل إليها فريق الخبراء الدّوليين والإقليميين البارزين وموجزًا عن المساعدة التّقنيّة المُقدّمة من المفوّضية السّامية إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق." (17 آب/ أغسطس 2018) ،A/HRC/39/43 الفقرات 89-92 https://undocs.org/A/HRC/39/43 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

131 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير مفوّض الأمم المُتّحدة السّامي لحقوق الإنسان الذي يتضمن النّتائج الّتي توصّل إليها فريق الخبراء الدّوليين والإقليميين البارزين وموجزًا عن المساعدة التّقنيّة المُقدّمة من المفوّضية السّامية إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق." (17 آب/ أغسطس 2018) A/HRC/39/43، الفقرات 89-92 https://undocs.org/A/HRC/39/43 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

132 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين، A/HRC/45/6 (28 أيلول/ سبتمبر 2020) الفقرتان 66 و69؛ ومجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين المُقدّم لمفوّضية الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان (9 آب/ أغسطس 2019)، A/HRC/42/17، الفقرتان 75 و77.

133 المقرر الخاص المعنيّ بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسّفًا؛ المقرّر المعنيّ بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ المقرّر الخاص المعنيّ بالإتجار بالبشر؛ المقرّرة الخاصّة المعنيّة بالعنف ضدّ النّساء والفتيات؛ الفريق العامل المعنيّ بالتّمييز ضدّ النّساء والبناء، رسالة إلى الحكومة في اليمن (الرّسالة رقم AL SAU 9/2022، 3 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022) متوفّرة حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27562 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

134 مواطنة لحقوق الإنسان، "ترانزيت الجحيم" (كانون الأول/ ديسمبر 2023)، على سبيل المثال دراسة الحالات ص 106 - 112، ولائحة الحوادث في الملحق 2، ابتداءً من ص 159. https://www.mwatana.org/reports-en/transit-in-hell تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

135 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، التقرير النّهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014) (2 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2023)، S/2023/833، الفقرة 135 والملحق 7.

136 وزارة الخارجية الأميركية، تقرير الاتجار بالبشر لعام 2022: اليمن، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/yemen/ تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

137 مقابلة أُجْرِيَت في آذار/ مارس 2023.

138 مقابلة أُجْرِيَت في آذار/ مارس 2023. منعت السّلطات في صنعاء المهاجرين والمُهاجرات من التّسجيل البيومتري، ممّا جعلهم غير مؤهّلين لتلقّي المساعدات الغذائيّة الممنوحة من برنامج الأغذية العالميّ.

7.3.3. المولودون والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع

تكتنفُ هذا الموضوع حساسيّةٌ شديدةٌ، وقد أظهرت الدّراسة غياب أيّ محاولةٍ لتحديدِ رقعة انتشاره في اليمن. وقد علِمَ فريق الدّراسة من إحدى المنظّمات، الّتي تدعم النّاجين والنّاجيات قانونيًّا، بِأنَّ في اليمن قوانينَ تحمي الوضع القانونيّ لِلمولودين والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ، لكنّ المحاكم لا تُطبقها أو تُدخلها حيّز التّنفيذ. فعلى سبيل المثال، يصعبُ على النساء تسجيل ولادة هؤلاء الأطفال، ممّا يجعلهم أطفالًا غير مسجّلين.

وبحسبِ ما روَتْ بعض المنظّمات المشاركة في المقابلات، فإنّ المولودين والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ يواجهون مشكلات كثيرة ناجمة من وصمِهم بالعار. وقد يتعرّضون للإقصاء أو للمضايقات في أُسَرِهم ومجتمعاتهم، ممّا يجعلهم بحاجةٍ إلى الحماية. وهم يواجهونَ أيضًا عراقيل تحول دونَ استحصالهم على وثائق إثبات الهويّة، كما يواجهونَ مشكلات شتّى مُترتّبة عن افتقادهم الوثائق الرّسميّة -مثل شهادة زواج الأمّ و/ أو وثيقة الهويّة للطّفل- ومنها صعوبة الوصول إلى التّعليم، والرّعاية الصّحّيّة والخدمات الاجتماعيّة الأخرى. وقد تواجه الأمّ نفسها الاحتجاز والعقاب لأنّ العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزّواج مُحَرّمة.

ولا تقتصر هذه الظّاهرة على المولودين والمولودات نتيجة اغتصاب النّساء الّذي ترتكبه أطراف النّزاع كلّها. ففي اليمن، كما هو الحال في أماكن أخرى،[139] أدّى النّزاع إلى ظهور أشكال إضافيّة من الاستغلال، بما فيها التّزويج قسرًا السّائد بينَ صفوفِ المقاتلينَ تحت لواء جماعة الحوثيّين، ونساء المجتمعات التي يسعَوْنَ إلى السّيطرة عليها، وبذلك يمكن اعتبار المولودين والمولودات من هذا التّزويج، مواليد العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع..

وفي هذا الصّدد، صرّحَ مُشاركون في مقابلاتٍ أُجريَت في إطارِ هذه الدّراسة، بأنّ المولودين والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع أحيانًا ما يُرسلون إلى دور الأيتام الّتي تديرها السّلطات العامّة، في حين يُترَكُ بعضهم في المساجد أو المستشفيات، الّتي تُرسلهم مُجدّدًا إلى دار الأيتام، أو تنظّم إجراءات تبنّيهم، أو تبلّغ الشّرطة عنهم. وأفادَ موظّفٌ في منظّمةٍ مقرّها القاهرة، أنّ بعض الأمّهات يَشْعرْنَ بالضّغط لإنهاء حملهنّ، وتُضْطَرُّ أخريات إلى ترك أُسَرِهنّ أو التّخلّي عن أطفالهنّ. وعلى حدّ تصريح هذه المُنظّمة، لا تُطْلَق الأسماء الفرديّة على الأطفال غير المسجّلين، المُقيمين في دور الأيتام في مصر واليمن ("فهم جميعًا يحملون اسم محمّد علي"). وأفادت إحدى المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة بأنّها تكتشفُ أمرَ هذه الحالات حينَ تحضر إليها الأمّ، لا للتبليغ عن تعرّضها للعنف الجنسيّ، بل لِطلبِ المُساعدة مثل الطّعام أو الخدمات الصّحّيّة لأطفالها، فَليسَ لها مكان آخر تلجأ إليه.

8.3.3. العنف الجنسيّ بحقّ أفراد مجتمع الميم (أي المثليّين والمثليّات ومزدوجي الميول الجنسيّة والمتحوّلين والمُتحوّلات جنسيًّا وثنائي الجنس ومُتداخلي الجنسيْن وأحرار الهويّة الجنسيّة)

سعت هذه الدّراسة إلى الحسمِ إن كان استهداف أفرادِ مجتمع الميم مردّهُ هويّة هؤلاء الجنسانيّة أم ميولهم الجنسيّة. ولكنّ المشاركين في المقابلات أفادوا بأنّ هذا الموضوع يُحرّم تداوله في جميع مناطق اليمن، وقد يتعرّض الأفراد لعقوباتٍ قاسية إنْ كُشف أمرهم، لذا، لم تُجْرَ أبحاثٌ حول هذا الموضوع. وتُحدقُ هذه المخاطر أيضًا بالمنظّمات غير الحكوميّة اليمنيّة والدّوليّة، فَتنظيمها أيّ نشاطٍ في هذا الصّدد يُعرّضها للخطر. ويُعَدّ توثيق الانتهاكات بالغ الصّعوبة، لأنّ الأفراد يخشون الإفصاح عن ميولهم الجنسيّة بسبب التّهديدات الشّديدة الّتي يواجهونها، فالعلاقة الجنسيّة المثليّة يُحرّمها القانون اليمنيّ، وتقترنُ بقدرٍ كبيرٍ من الوصم الاجتماعيّ.[140]

وعلى الرّغم من ندرة التّقارير في هذا الشّأن، تدلُّ مؤشّراتٌ على نشوء مخاطرَ جديدة يواجهها مجتمع الميم بفعل النّزاع، فأطرافٌ عدّة تستهدفُه في شمال البلاد وجنوبها.[141] وقد صرّح أحد المشاركين في المقابلات بأنّ الأشخاص الخارجينَ عن معايير النّوع الاجتماعيّ المُنمطّة هم الأكثر عرضةً للعنف الجنسيّ لأنّهم أشدّ ضعفًا من سواهم، في حين اعتبرَ مُشاركٌ آخر أنّ هؤلاء الأشخاص يُستضعفونَ أكثر داخل السّجون. هذا وتحدّثت مُنظّمة أُجريَت معها مُقابلةٌ في القاهرة في سياقِ إعدادِ هذه الدّراسة، عن تعاملها مع امرأة يمنيّة من مجتمع الميم، كانت قد فرّت من البلاد بسبب تعرّضها المستمرّ للاعتداءات والتّهديدات، فوقعت ضحيّةً مُجدّدًا في أيدي المهرّبين.

هذا وأبلغت بعض المنظّمات غير الحكوميّة عن استهداف جهات فاعلة في النّزاعِ مجتمعَ الميم بارتكاب العنف الجنسيّ بحقّ أفراده.[142] وذكرت منظّمة العفو الدّوليّة، في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، توثيقها 17 حالة لأشخاص استهدفتهم قوّات الأمن التّابعة لأطراف النّزاع المختلفة، فتعرّضوا لانتهاكات شملت الاغتصاب والتّهديد والتّحرش.[143] وتحقّق فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن من 9 روايات عن انتهاكات شملت العنف الجنسيّ، ارتكبتها قوّات تابعة لأطراف النّزاع بين عامَيْ 2016 و2020 بحقّ أشخاصٍ كثيرين، وذلك بسبب ميولهم الجنسيّة وهويّاتهم الجنسانيّة.[144] وقد ذكرَ أشخاصٌ ممّن أُجريت معهم مُقابلات حالةً معروفة تعرّض فيها فتًى للاغتصاب الجماعيّ، وأُحيل الجُناة إلى المحكمة.[145]

4.3. توصيف الجناة

يتّضح من القسم السّابق أنّ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع ترتكبُهُ جهاتٌ حكوميّة وجماعاتٌ مسلّحة في سياقات مُتفاوتة وعلى امتدادِ الأراضي اليمنيّة. لذا، تتحمّل أطراف النّزاع جميعها، دونما استثناء، مسؤوليّةَ ارتكاب هذا النّوع من العنف، وهذا أمرٌ أُشير إليه مرارًا في تقارير الأمم المتّحدة وجهاتٍ أخرى.

تُعتبرُ القوّات العسكريّة والأمنيّة فئة الجناة الرّئيسة، وتحديدًا أولئك المسؤولين عن مراكز الاحتجاز الرّسميّة وغير الرّسميّة، والمُتمركزين في الثّكنات العسكريّة القريبة من أماكنِ إقامة الفئات الضّعيفة أو المهمّشة من السّكان، كالنّازحين والنّازحات داخليًّا والمهاجرين والمُهاجرات، بالإضافة إلى القوّات العسكريّة المنتشرة في المناطق الّتي تسيطر عليها (بحسب ما وثّقته منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة والأمم المتّحدة. للاطّلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع أعلاه). ويُزعمُ ارتكاب هذه الانتهاكات على أيدي مسؤولين حكوميّين، بمَن فيهم المدنيّون المُوكلون إدارة مخيّمات النّازحين والنّازحات داخليًّا أو العاملونَ فيها.

وكان من شأنِ النتائج المُستخلصة من الدّراسة الّتي شملت منظّماتٍ تقدّم خدماتٍ للنّاجين والنّاجيات في ستّ محافظات يمنيّة أن سلّطت الضّوء على أنماطٍ مُشابهة. فتبيّن أنّ القوّات والجماعات المسلّحة التّابعة لأطراف النّزاع المختلفة قد ارتكبت أعمال عنف جنسيٍّ، وفشلت في منع وقوعها وفي معاقبة مرتكبيها. وشدّد المشاركون في المقابلات،

139 فوي دونيلّي "ما لا يُعلم عن الشّباب المؤمن: الأطفال المولودون من عنف جنسيّ مارسه الشّباب" في كيمبرلي ثيدون وديبالي أنومول (محرّرون)، مفاهيم صعبة: الأطفال المولودون نتيجة الاغتصاب والاستغلال الجنسيّ أثناء الحروب، (مطبعة جامعة أكسفورد، 2023)، ص 170 – 171. متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

140 مؤسّسة الحقوق المتساوية، "من دجى ليلٍ إلى أدْجى: معالجة التّمييز وعدم المساواة في اليمن"،)حزيران/ يونيو 2018(، ص 242. https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen_EN_online%20version.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

141 المرجع السّابق نفسه، ص. 244-245.

142 ملخّص ضمن مشروع المحاسبة في اليمن، "العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والحرب الأهليّة في اليمن"، (2024)، ص 27 – 28، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

143 منظّمة العفو الدّوليّة، "اليمن: الانتهاكات المستمرة وسط النزاع. مذكّرة معلومات مُقدّمة في إطار الدّورة السّادسة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدّوريّ الشّامل، أبريل/ نيسان- مايو/ أيّار 2024. (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023)، الفقرة 9.

144 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، 28) A/HRC/45/6 أيلول/ سبتمبر 2020)، الفقرة 71.

145 مقابلات أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

تحديدًا، على الادّعاءات كثيرة التّواتر الّتي توجّه أصابع الاتّهام إلى الأشخاص المتمركزين في النّكنات العسكريّة القريبة من أماكن إقامة النّازحين والنّازحات داخليًّا، وكذلكَ إلى المسؤولين عن النّازحين والنّازحات. وقد عُدِّدَ عاملَان مُساهمان في تفشّي هذه الظّاهرة، أوّلهما اضطرار الأطراف المختلفة، منذ اندلاع النّزاع، لِلاعتماد على مجموعات من الرّجال والشّباب المسلّحين، والتّسرّع في منحهم مسؤوليّة مراقبة الأمن في المناطق الّتي لم تعد جزءًا من ساحات القتال، على الرّغم من قلّة خبرتهم في العمل العسكريّ وعدم تمرّسهم في مهامِ حفظ الأمن. أمّا ثاني العاملَيْن، فهو السّماح للمجرمين والمُدانين بجرائم خطيرة، ومدمني المخدرات، بالانضمام إلى الجيش، فَتمادُوا في ممارسة التّحرّش الجنسيّ والاغتصاب. وفي هذا الصّدد، صرّح أحد الأشخاص ممّن تحدث إليهم فريق البحث، قائلًا: "تعمد الميليشيات إلى احتجاز النّساء في معسكراتها إذا اعتقدت بارتكابهنّ الزّنا أو بتصرّفِهنّ تصرّفًا شائنًا".[146] وقال آخر إنّ الرّجال ممّن هم على علاقةٍ وطيدةٍ بإحدى الميليشيات أو بالجيش، يعتبرونَ أنّ لهم الحقّ في أن يفعلوا ما يحلو لهم ثمّ يفلتوا من العقاب، وهم يتصرّفونَ كذلك فعلًا.[147]

وقد ذكر نحوَ 60 في المئة من مُجمل المشاركين في المقابلات الّتي أُجرِيَت في القاهرة أنّ أطراف النّزاع مسؤولة عن ارتكاب العنف الجنسيّ، بما في ذلك بعض الحالات الّتي ارتُكبت في مصر نفسها.

وتشير المعلومات المتداولة إلى إخفاق السّلطات المعنيّة، على امتدادِ أراضي اليمن، في اتّخاذ التّدابير اللّازمة الرّامية إلى ردع الجناة ومعاقبتهم، كما تُشير إلى ممارسة هذه السّلطات نفسها الاعتقال التّعسفيّ، وأخذ الرّهائن، والتّعذيب، وإساءة معاملة النّساء، لا سيّما منهنّ النّاشطات والصّحافيّات والمدافعات عن حقوق الإنسان (للاطّلاع على المزيد من التّفاصيل، راجع أعلاه).

5.3. مَن يوثّق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع؟

1.5.3. جهود منظّمات المجتمع المدنيّ في التّوثيق

لطالما عملت منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة على توثيق الانتهاكات المُرتكبة منذ اندلاع النّزاع في العام 2014، ودعت إلى حملة مناصرة على الصّعيدَيْن الوطنيّ والدّوليّ بهدف حشد الدّعم الدّوليّ المؤيّد لآليّات المحاسبة وغيرها من تدابير العدالة الانتقاليّة. وفي إطار الاستعراض الدّوريّ الشّامل لليمن الّذي أجراه مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة في أيّار/ مايو 2024، قدّمت 30 منظّمة مجتمع مدنيّ – من بينها 5 منظّمات يمنيّة فرديّة و3 ائتلافاتٍ لمنظّماتٍ يمنيّة – ورقات معلوماتٍ خطّيّة تناولت عددًا من المسائل والمخاوف المرتبطة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التّعسّفيَّيْن، والإخفاء القسريّ، وسوء معاملة المحتجزين، والعنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ.[148] وتضمّنت التّوصيات اتّخاذ التّدابير الّتي ترمي إلى التّشجيع على المحاسبة، وجبر الضّرر لضحايا النّزاع والنّاجين والنّاجيات منه، مثل تكثيف عمليّة توثيق الانتهاكات، وإجراء تحقيقات مستقلة بغية محاسبة المسؤولين، وتوفير التّدريب اللّازم للقضاة اليمنيّين وغيره من أشكال بناء قدراتِهم.[149]

وتواجه منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة تحدّيات جمّة في عملها، سواء بسبب البيئة الأمنيّة العامّة، أو التّهديدات والمخاطر المتفاقمة الّتي يتعرّض لها المدافعون والمُدافعات عن حقوق الإنسان، أو صعوبة الوصول إلى الضّحايا والنّاجين والنّاجيات، أو ضآلة الدّعمَيْن الماليّ والتّقنيّ، أو العقبات الكثيرة الحائلة دونَ التّسجيل القانونيّ. وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ الأنشطة التي تُنفّذها منظّمات المُجتمع المدنيّ اليمنيّة في مجال حقوق الإنسان باتت، منذ العام 2011، تُعتبر مكوّنًا أساسيًّا في تعزيز حقوق الإنسان وصونها في اليمن. فقد ساعدت هذه المنظّمات في سدّ الفجوة الّتي أحدثتْها الالتزامات غير المُنجزة من مؤتمر الحوار الوطنيّ منذ العام 2014، ومن المُحتّم أنّ أنشطتها ستُؤدّي دورًا جوهريًّا في أيّ عمليّة عدالة انتقاليّة مستقبليّة في اليمن، وكذلك في نجاح أيٍّ من التّدابير المعتمدة في المرحلة الانتقاليّة.

منذ بداية النّزاع في العام 2014، كثّفت منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة مراقبتها وتوثيقها للانتهاكات المُرتكبة بحقّ الأطفال، ومن بينها العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. وقد شملت الانتهاكات الهجمات على المدارس والصّروح التّعليميّة الأخرى، والألغام الأرضيّة، والتّلوّث النّاجم من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، وتجنيد القوّات والجماعات المسلّحة الأطفال، وكذلك إساءة مُعاملتهم في أماكن الاحتجاز. وقد أنشأت بعض المنظّمات أُطُرَ تعاونٍ، مثل الشّبكات والتّحالفات، من أجل تحسينِ الوعي العامّ، وحشد المزيدِ من الموارد لحماية الأطفال في اليمن.[150]

أُشير في معرضِ هذه الدّراسة إلى دراساتٍ وتقارير نشرتها منظّمات مجتمع مدنيّ يمنيّة تُوثّق حالات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وتراقبها. لكنّ عددًا ضئيلًا مِن هذه المنظّمات يمتلكُ القدرة على تنفيذِ هذه المُهمّة بطريقة مُمنهجة، وذلك بسببِ الشّحّ في التّمويل والمهارات الفنية أو الخبرة اللّازمة لإنجازِ هذا العمل على نحوٍ مُستوفٍ للمعايير الدّوليّة والممارسات الفُضلَى. وتبرزُ مشكلة أخرى أيضًا هي مواجهة منظّمات المجتمع المدنيّ في اليمن عراقيلَ دونَ تسجيلها كجمعيّاتٍ بموجب الإطار القانونيّ والتّنظيميّ اليمنيّ.[151] ولا يزالُ الوضع يتفاقم منذ بداية النّزاع في العام 2014، فقد عمدَ كُلُّ طرفٍ من أطرافِ النّزاعِ إلى فرضِ شروطٍ مُختلفة على منظّمات المجتمع المدنيّ من أجلِ الإيجازِ لها بمزاولة نشاطها في المناطق الّتي يُسيطر عليها.

2.5.3. المبادرات الحكوميّة لرصدِ العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وتوثيقه

تُعدُّ اليومَ اللّجنة اليمنيّة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (المعروفة شيوعًا باللّجنة الوطنيّة للتّحقيق) الهيئة الرّسميّة الرّئيسة في اليمن، الّتي يُناطُ بها جمعَ المعلومات في شأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ المرتبطة بالنّزاع القائم في البلاد، ومنها العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وكذلكَ التّحقّق منها بشكلٍ منهجيّ. فقد تأسّست اللّجنة في العام 2012، وتقومُ ولايتها على رصد الادّعاءات في شأن انتهاكات القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ المُرتكبة منذ العام 2011 والتحقيق فيها، وعلى إعدادِ تقاريرَ دوريّة حول أنشطتها سنويًّا.

وعلى مرّ السّنوات، كثّفت اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق عملها في إعدادِ التّقارير حولَ العنف الجنسيّ. وقد شملت تقاريرها منذ العام 2019[152] مسألة العنف المُرتكَب بحقّ النّساء، وركّزت على العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، لا سيّما اعتبارًا من العام 2020. وأشارت اللّجنة، وفي تقريرها لعام 2023، إلى الأوضاع الخطِرَة الّتي تعيشها النّساء في اليمن، في ظلّ تداعي سلطة الدّولة واحتدام الحرب في مختلف مناطق البلاد، وأكّدت أنّها أولت

146 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

147 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

148 راجع: مجلس حقوق الإنسان، موجز ورقات المعلومات المقدّمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن اليمن، تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين المُقدّم لمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، (20 شباط/ فبراير 2024) A/HRC/WG.6/46/YEM/3 متوفّر على الرّابط الآتي: https://digitallibrary.un.org/record/4039531/files/A_HRC_WG.6_46_YEM_3-EN.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

149 المرجع السّابق نفسه.

150 على سبيل المثال، ميثاق العدالة لليمن، وهو تحالف يضمّ عشر منظّمات يمنيّة فاعلة في المجتمع المدنيّ وتعمل في مجال حقوق الإنسان https://justice4yemenpact.org/about/.

151 راجع مرصد الحرّيّات المدنيّة: اليمن، المركز الدولي للقوانين غير الرّبحيّة، النّسخة المُحدّثة بتاريخ 28 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2024، متوفّر على الرّابط الآتي: https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/yemen تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. راجع أيضًا: بيان المركز الدّوليّ للعدالة الانتقاليّة، الجلسة السّابعة للاستعراض الدّوريّ الشّامل (تشرين الثّاني/ نوفمبر 2024)، متوفّر على الرّابط الآتي (باللّغة الإنكليزيّة حصرًا) https://upr-info.org/sites/default/files/country-document/2024-03/Statement_ICTJ.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

152 اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التّقرير السابع. عن أعمال اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن من 2019/2/1 وحتّى 2019/7/31 (آب/ أغسطس 2019)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://www.nciye.org/reports/Seventh-Report/SeventhReport-en.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

هذا الجانبَ اهتمامًا كبيرًا.[153]

ومع ذلك، تبقى أعداد حالات العنف الجنسيّ الّتي أفادت بها اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق ضئيلةً مقارنةً برقعةِ انتشارها الفعليّة في اليمن. وقد أشارت اللّجنة في تقاريرها إلى التّحديات الّتي واجهتها أثناء تحقيقها في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك تردّد بعض فئات الضّحايا في الإبلاغ عن الانتهاكات نظرًا إلى حساسيّتها وصعوبة تقديم الأدلة.[154]

وبحسبِ ما صرّحت به الحكومة اليمنيّة المعترف بها دوليًّا، فإنّ وزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان في اليمن ترصد أيضًا الانتهاكات المرتبطة بالنّزاع المُرتكبة في البلاد وتوثّقها، وتُعدُّ تقاريرَ في شأنها، وقد كرّسَت خطًّا ساخنًا لتلقّي الشكاوى.[155]

3.5.3. الرّصد والتّوثيق الدّوليّان

في العام 2017، قرّر مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة إنشاء فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، وذلكَ بعد أن ساورَهُ القلق من ادّعاءاتٍ تفيدُ عن وقوع انتهاكات للقانون الدّولي الإنسانيّ، وتجاوزات لقانون حقوق الإنسان في اليمن. وقد أُنيطَت بهذا الفريق مسؤوليّة مراقبة حالة حقوق الإنسان، وتوثيقها منذ سبتمبر 2014، وإثبات الوقائع، وكشف هويّات المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، كلّما أمكنَ ذلك.[156]

وقد نشرَ الفريق أربعة تقارير بين عامَيْ 2017 و2021، وصف فيها الانتهاكات، وطرحَ توصياتٍ آيلة إلى إيجاد السُّبُل لكفالة المحاسبة، وضمان الحقيقة، والعدالة، وجبر الضّرر لضحايا النّزاع في اليمن.[157] وتتضمّنُ التّقارير الأربعة حالات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، التي ينطوي الكثير منها على العنف الجنسيّ المُقترن بارتكاب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، مثل التّعذيب وغيره من ضروب المعاملة السّيّئة في أماكن الاحتجاز، والاحتجاز التّعسّفيّ، والإخفاء القسريّ. وتُشير غالبيّة التّقارير إلى انتهاكات تُرتكَب بحقّ النّساء اليمنيّات. وقد حذّر فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن من كثرة حالات العنف الجنسيّ الّتي ترتكبها أطراف النّزاع، وتتطلّب مزيدًا من التّحقيقات. ومع ذلك، أُنْهِيَت ولاية الفريق في العام 2021،[158] الأمر الّذي سجّلَ تقهقرًا في مسارِ رصد حقوق الإنسان في اليمن، الّذي تضطلع به الآليّات الدّوليّة، ونكسةً خطيرة بالنّسبة إلى الضّحايا، لا سيّما أنّ الإبلاغ عن حالات ارتكاب العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ كان مُتدنيًّا جدًّا في سياق النّزاع.

وبدورها، توثق التّقارير الأربعة التي نشرها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين حالات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

وكان فريق الخبراء المعنيّ باليمن قد تأسّس تحتَ مظلّة لجنة الجزاءات التّابعة لمجلس الأمن بالأمم المتّحدة، وأُنيطَ به جمع وتوثيق أيّ معلومات قد تكون مرتبطة باحتمالِ تورّط أفراد أو كيانات في أعمال تهدّد السّلام والأمن في اليمن. وهو، بالإضافة إلى ذلك، قد وثّق حالات من العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ. ورفعَ فريق الخبراء، منذ تأسيسه في العام 2014،[159] تسعة تقارير إلى مجلس الأمن، أشارت جميعها، ما عدا ثلاثة منها، إلى إفادات عن أعمال عنفٍ جنسيّ وعنف قائمٍ على النوع الاجتماعيّ ارتُكِبَت في سياق النّزاع المسلّح في اليمن. وفي العام 2021، سمّى الفريق يمنيًّا واحدًا مسؤولًا عن ارتكاب العنف الجنسيّ بحقّ النّساء تحديدًا.[160]

وعلى غرار التّحقيقات الّتي أجراها فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين بشأن اليمن، فإنّ قدرًا كبيرًا من الحالات الّتي حقّق فيها فريق الخبراء المعنيّ باليمن تتعلّق بالعنف الجنسيّ الّذي يقترنُ بارتكابِ انتهاكات أخرى، مثل الاعتقال والاحتجاز التّعسّفيّيْن، وسوء المعاملة، والإخفاء القسريّ. وقد وسّع الفريق الأخير عمله الاستقصائيّ ليشملَ حالات تثبت قيامَ صلةٍ بين العنف الجنسي والاتجار بالبشر.[161] وقد تولّى الفريق النّظرَ في حالات الانتهاكات الجسيمة المُرتكَبة بحقّ الأطفال، ومن بينها حالات أطفالٍ مُحتجزين، وأطفال جنّدتهم الجماعات المسلّحة وغيرها من أطراف النّزاع، بالإضافة إلى التّزويج المبكر أو زواج القُصّر.[162] وكما فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين بشأن اليمن، كذلك فريق الخبراء المعنيّ باليمن أكّدَ على قناعتِه الرّاسخة بأنّ الإبلاغ عن حالات الاغتصاب وغيرها من ضروب العنف الجنسيّ بحقّ الرّجال، والنّساء، والأطفال في اليمن لا يزال مُتدنيًّا لأسبابٍ ترجع في المقام الأوّل إلى الوصم المرتبط بهذه الانتهاكات.[163]

وعلى مرّ السّنين، قامت الممثّلة الخاصّة للأمين العامّ للأمم المتّحدة المعنيّة بالعنف الجنسيّ في حالات النّزاع بتوليفِ تقاريرَ تستندُ إلى معلوماتٍ جمعتها الأمم المتّحدة. وحتّى تاريخ إعدادِ هذا التّقرير، نشر مكتب الممثّلة الخاصّة خمسة عشر تقريرًا عامًّا، من بينها أحد عشر تقريرًا يتضمّن معلومات عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، بما فيه العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع المُرتكب بحقّ المهاجرين والمُهاجرات

153 اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التّقرير الدّوري الحادي عشر عن أعمال اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، من 2022/8/1 وحتّى 2023/7/31، (أيلول/ سبتمبر 2023) ص 69. https://www.nciye.org/reports/Eleventhreport/Eleventhreport-en.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

154 المرجع السّابق نفسه، ص. 74؛ والتّقرير الدّوريّ الثّاني عشر عن أعمال اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن من 2023/08/01 وحتّى 2024/07/31، (أيلول/ سبتمبر 2024)، ص 71.

155 التّقرير الوطنيّ المُقدّم عملًا بقراريّ مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21، اليمن، الاستعراض الدّوريّ الشّامل لحقوق الإنسان بالأمم المتّحدة، (الدّورة السّادسة والأربعون، 29 نيسان/ أبريل- 10 أيّار/ مايو 2024) A/HRC/WG.6/46/YEM/1، 15 شباط/ فبراير 2024، الفقرات 25 - 29.

156 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 29 أيلول/ سبتمبر 2017. حقوق الإنسان والمُساعدة التّقنيّة وبناء القدرات في اليمن. (3 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017) https://undocs.org/A/HRC/res/36/31 A/HRC/RES/36/31 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

157 مجلس حقوق الإنسان، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن (13 أيلول/ سبتمبر 2021)، A/HRC/48/20.

158 راجع: "بيان منسوب إلى فريق الخبراء البارزين المعنيّ باليمن بشأن رفض مجلس حقوق الإنسان قرار تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين"، بيان صحفي، 8 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2021، متوفّر على الرّابط الآتي: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/10/statement-group-experts-yemen-hrc-rejection-resolution-renew-their-mandate?LangID=E&NewsID=27636 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

159 مجلس الأمن التّابع للأمم المُتّحدة، القرار 2140 (2014)، (26 شباط/ فبراير 2014)، S/RES/2140 (2014) https://www.undocs.org/S/RES/2140%20(2014) تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

160 يشمل القرار مدير إدارة التّحقيقات الجنائيّة في صنعاء في العام 2020، بعد تحديد شبكة تابعة لجماعة الحوثيّين متورطة في قمع النّساء اللاتي يعارضنها، مستخدمة العنف الجنسيّ ضمن أساليب القمع.

161 راجع: التّقرير الصّادر في العام 2016 "[...] يلاحظ الفريق ارتفاع نسبة الإتجار بالشّباب من رعايا دول العالم الثّالث من القرن الإفريقي أثناء الرّحلة. وفي المقابلات الّتي أُجْرِيَت مع الشّابات الإثيوبيّات اللّواتي تمّت المتاجرة بهنّ في اليمن، [...] قلن إن الشّابات والفتيات يتعرّضن لمخاطر إضافيّة تتمثّل في العنف الجنسيّ والاغتصاب. [...] ويكاد يكون مؤكّدًا أنّ رقعة انتشار العنف الجنسيّ أوسع بكثير ممّا تفيد به التّقارير الحاليّة"، [فريق الخبراء المعنيّ باليمن،"التّقرير النّهائيّ لفريق الخبراء المعنيّ باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، (26 كانون الثّاني/ يناير 2016)، S/2016/73، الفقرة 156، https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/document/s201673.php، تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024].

162 راجع: فريق الخبراء المعنيّ باليمن،"التّقرير النّهائيّ لفريق الخبراء المعنيّ باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، (26 كانون الثّاني/ يناير 2016) S/2016/73، وفريق الخبراء المعنيّ باليمن، النّهائيّ لفريق الخبراء المعنيّ باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، S/2023/833، 2 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2023.

163 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، فريق الخبراء المعنيّ باليمن "التّقرير النّهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المُنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، (S/2023/833، الفقرة 135 (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023).

واللّاجئين واللّاجئات. وقد صُبَّ التّركيز في التّقارير أيضًا على العلاقة القائمة بين الأعداد الغفيرة من النّازحين والنّازحات داخليًّا في اليمن من جهةٍ وتعاظم خطر العنف الجنسيّ المُحدق بالنّساء والفتيات، بما فيه زواج القاصرات، من جهةٍ أخرى. أمّا في تقرير العام 2023، فقد سُلِّطَ الضّوء على العنف الجنسيّ المُرتكب بحقّ الفتيان والفتيات في اليمن، وتحديدًا على علاقته بالانتهاكات الجسيمة الّتي ارتُكِبَت بحقِّ الأطفال اليمنيّين في سياق النّزاع المسلّح.[164]

ومنذ إنشاء آليّة الرّصد والإبلاغ في العام 2005، المُناط بها رصد الانتهاكات المُرْتَكَبَة بحقّ الأطفال في النّزاعات المسلّحة، وتوثيقها، والإبلاغ عنها، نشرَ مكتب الممثّلة الخاصّة للأمين العام المعنيّة بالأطفال والنّزاع المسلّح، ثلاثة تقارير في شأن اليمن، تضمّنت جميعها إشارات متعدّدة إلى العنف الجنسيّ المُمارس بحقّ الأطفال، وذلك استنادًا إلى معلومات تثبّت فريق المهام القُطريّ من صحّتها. أمّا التّقريران المنشوران في عامَيْ 2018 و2021، فقد سلّطا الضّوء على استمرار التّدنيّ الشّديد في الإبلاغ عن الاغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسيّ المُرتكب بحقّ الأطفال في اليمن بسبب الخوف والوصم، وقلّة خدمات الدّعم المناسبة للنّاجين والنّاجيات.[165] وعلى الرّغم من أنّ التّقارير لا تعالج مسألة المولودين والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، فهي تقدّمُ معلوماتٍ تُساهم في بلورة فهمها، فعلى سبيل المثال، سُلّط الضّوء، في تقريرَيْ العامَيْن 2013 [166]و[167]2019، على زواج الفتيات في سنّ مبكرة، ولعلّ إحدى عواقبه هي وقوع حمل مبكر وغير مرغوبٍ فيه. وفي تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام 2023، أجرت الممثّلة الخاصّة زيارة إلى اليمن للتداول في الخطوات الرّامية إلى التّخفيف من وطأةِ تأثير النّزاع في الأطفال، وتوفير المساعدات الشّاملة للأطفال، ذكورًا وإناثًا، النّاجين من انتهاكاتٍ جسيمة ارتُكبت بحقّهم.[168]

164 مكتب الممثّلة الخاصّة للأمين العام المعنيّة بالعنف الجنسيّ في حالات النّزاع، تقرير الأمين العامّ بشأن العنف الجنسيّ المتّصل بالنّزاع (2023) (24 أيّار/ مايو 2024)، ص 44.

165 مكتب الممثّلة الخاصّة للأمين العامّ المعنيّة بالأطفال والنّزاع المسلّح، الأطفال والنّزاع المسلّح في اليمن، تقرير الأمين العامّ، (3 حزيران/ يونيو 2019)، S/2019/453، ص 9-10، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g24/028/12/pdf/g2402812.pdf نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024. راجع أيضًا: مكتب الممثّلة الخاصّة للأمين العامّ المعنيّة بالأطفال والنّزاع المسلّح، الأطفال والنّزاع المسلّح في اليمن. تقرير الأمين العام، (27 آب/ أغسطس 2021)، S/2021/761، ص 7، https://undocs.org/S/2021/761 نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

166 يشير التقرير الصّادر في العام 2013 إلى ادّعاءات بتزويج عدد كبير من الفتيات قسريًّا لأعضاء من جماعة أنصار الشّريعة. ووفقًا للتّقرير، فالكثير من الفتيات قد حملن نتيجة لذلك، كما جرى التّخلّي عنهنّ وعن أطفالهنّ لاحقًا. راجع: مكتب الممثّلة الخاصّة للأمين العامّ المعنيّة بالأطفال والنّزاع المسلّح، تقرير الأمين العامّ عن الأطفال والنّزاع المسلّح في اليمن (28 حزيران/ يونيو 2013)، S/2013/383، ص 10، https://undocs.org/S/2013/383 نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

167 مكتب الممثّلة الخاصّة للأمين العامّ المعنيّة بالأطفال والنّزاع المسلّح، الأطفال والنّزاع المسلّح في اليمن: تقرير الأمين العام، (3 حزيران/ يونيو 2019)، S/2019/453، ص 10.

168 لمزيد من المعلومات، راجع: "الممثّلة الخاصّة للأمين العام للأمم المتّحدة المعنيّة بالأطفال والنّزاع المسلّح تختتم زيارتها إلى اليمن" (30 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023) https://childrenandarmedconflict.un.org/2023/10/un-special-representative-of-secretary-general-for-children-and-armed-conflict-concludes-visit-to-yemen/. نمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

شخصيات نسائية تعبر عن نفسها من خلال حجابها.
© نجلا الشامي

4. رؤى النّاجين والنّاجيات، واحتياجاتهم، وأولويّاتهم، والمخاطر المُحدقة بهم

1.4. تأثيرات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في الضّحايا

أوضحت نتائج الدّراسة الّتي أجريَت داخل البلاد أنّ الوصم الاجتماعيّ يُعتبر الضّرر الأكبر النّاجم من العنف الجنسيّ في اليمن. وذكر المُجيبون على الاستطلاع المُخصّص لِمقدّمي الخدمات، أنّ هذا الوصم يبقى يُطارد النّاجين والنّاجيات وأُسَرهم مدى الحياة، حتّى أنّ بعضهم يلجأ إلى الانتحار أو الهرب خوفًا من الفضيحة. وعلى حدّ ما صرّحت به إحدى المشاركات في المقابلات، فإنّ:

> "النّساء اللّواتي تعرّضن للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع/ العنف الجنسيّ يحملْنَ عبئًا ثقيلًا في قلوبهنّ. وهذا الأمر يدفعهنّ لإخفاء ما حدث لهنّ دائمًا، فحتّى بعد مرور سنوات على تعرّضهنّ للعنف، يبقَيْنَ عرضةً لخطر الوصم والهَجْر من أزواجهن وأُسَرِهِنّ".[169]

أمّا مَن تُقرّر من الضّحايا الإبلاغ عن تعرّضها للعنف الجنسيّ، فتُحدقُ بها مَخاطر جمّة. وقد عبّرت إحدى المشاركات عن ذلك فقالَت إنّ الإبلاغ عن التّعرّض للعنف الجنسيّ يعني أنّ المرأة قد تفقد شبكات الأمان القليلة الّتي تحيط بها؛[170] لذا، تحتاج المرأة للاطمئنان بأنّها لن تتعرّض لأيّ ضرر إذا أبلغت عن تعرّضها للعنف، وإلّا فإنّها تجازف بتخلّي أسرتها عنها، أو ممارسة ذكور أسرتها العنف بحقّها بسبب اعتقادهم أنّها قد جلبت العار للأُسْرَة.[171]

وأظهرت دراسة أُجرِيَت حولَ العنف الجنسيّ بحقّ الأطفال خلال النّزاع، أنّ الخوف من الوصم ومن العار الاجتماعيّ أثنى الضّحايا عن الإبلاغ عمّا تعرّضوا له، أو حتّى عن إخبار أُسَرِهم به.[172] وخَلُصَتِ الدّراسة نفسها إلى أنّه من أصل الحالات النّمانية عشر المُحقّق والمُبلّغ عن عنفٍ جنسيٍّ فيها، نصفها كانَوا ضحاياها قد تعرّضوا لمُضايقات واعتداءات، وعاملتهم أطراف النّزاع وسلطات التّحقيق معاملة "المنحرفين";[173] منها 5 حالاتٍ كانوا ضحاياها قد احتُجِزوا فتراتٍ طويلة، أمّا الحالات الأربع المُتبقية منها فقد قرّر ضحاياها سحب شكاواهم بسبب التّهديدات الّتي تلقّوها.[174] وفي دراسةِ حالة واردةٍ في التّقرير، وُجِّهت تهمة الزّنا إلى فتاةٍ في الثّانية عشرة من عمرها بعدَ أن زعمت تعرّضها للخطفِ ولاعتداء جنسيٍّ؛ وفي دراسة حالةٍ أخرى، احتُجِزَ صبيٌّ يبلغ من العمر 14 عامًا، بعد أن قدّمت والدته شكوى بناءً على ادّعاء الصّبيّ بأنّ قائدًا عسكريًّا قد اغتصبه. وأشار تقريرٌ استقصائيٌّ آخر أُعِدَّ حول الانتهاكات المُرتَكَبة بحقّ الأطفال أثناء النّزاع، ووثّق سبع حالات من العنف الجنسيّ وقعت في سبع محافظات بين عامَيْ 2022 و2023، إلى أنّ الوصم الاجتماعيّ أثّرَ بالغَ الأثر في تقييدِ قدرة الضّحايا على نيلِ أيّ شكلٍ من أشكال الدّعم.[175]

وقد أفادت المنظّمات الّتي تقدّم خدمات للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ في المحافظات اليمنيّة السّتّ -موضع الدّراسة في هذا التّقرير- عن الآثار المُترتّبة على صحّة هؤلاء النّفسيّة، بما فيها الاكتئاب، والقلق، وكرب ما بعد الصّدمة، وكذلك على صحّتهم البدنيّة، على غرارِ الحمل غير المرغوب فيه، والمضاعفات النّاتجة عن عمليّات الإجهاض غير الآمنة، والأمراض المُتناقلة جنسيًّا، ومنها فيروس نقص المناعة البشريّة (HIV). وأُخبرَ فريق البحث أنّ الفتيات اللواتي زُوِّجنَ مُكرهاتٍ في سنٍّ مبكرة غالبًا ما عانَيْن مضاعفات أثناء الحمل والولادة، وقد لجأ بعضهنّ إلى الانتحار. وبحسبِ ما أدلى به مقدّمو الخدمات، فإنّ أكثر أشكال الدّعم شيوعًا كانت المُساعدة النّفسية، يليها تباعًا الدّعم الطّبّيّ، والتّمكين الاقتصاديّ، والدّعم القانونيّ، وإيجاد مساحات آمنة ومراكز مجتمعيّة.

وسلّط المشاركون في المقابلات الضّوء على التأثير السّلبيّ الّذي يواجهه النّاجون والنّاجيات بسبب عدم فهم هذا النّوع من العنف الجنسيّ وآثاره المُترتّبة على مجتمعات الضّحايا، الّتي يُفاقمها سوءًا تقاعس المدّعين العامّين والمحاكم في هذا الشّأن. لذا، يشعرُ النّاجون والنّاجيات بالعزل والعجز عن الاعتماد على الدّعم الّذي يحقّ لهم أن يتوقعوا نَيْله من الأسرة والمجتمع والسّلطات الحكوميّة.

2.4. احتياجات النّاجين والنّاجيات الحاليّة

تشخُّ الدّراسات أو المبادرات المنشورة التي ترمي إلى تحديد احتياجات النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. لكنَّ دراساتٍ قليلةً أُجْرِيَت بهدفِ الاستهداء بها عندَ وضعِ البرامج الإنسانيّة.

فقد نُفّذَت، بتوكيلٍ من منظّمة أوكسفام، دراسة أساسيّة حول العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في أربع محافظات من اليمن هي عدن، ولحج، وتعز، وصنعاء. وقد سعَت تلكَ الدّراسة، الّتي أُجْرِيَت في العام 2020، إلى فهم الرؤى المُجتمعيّة في شأنِ العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، والعوائق الحائلة دون الإبلاغ عنه، وذلك بهدف الاستهداء بها خلالَ تخطيط المشاريع الآيلة إلى التّصدّي لها كما خلال تنفيذها.[176] هذا وأَجْرَت منظّمات دوليّة دراسة أخرى بهدف التّثبّت من التأثيرات المتباينة للنّزاع على الرّجال، والنّساء، والفتيان، والفتيات، وذلك لتوجيهِ برامجها المتعلّقة بالنّوع الاجتماعيّ في اليمن.[177] ومع ذلك، تشير لجنة الإنقاذ الدّوليّة إلى أنّ غياب التّشاور مع الجهات الفاعلة في المجال الإنسانيّ، والمنظّمات النّسائيّة، والنّساء والفتيات، وانعدام مشاركتهنّ عمومًا في عمليّة التّخطيط والاستجابة للنزاع، يعدُّ عاملًا جوهريًّا يُفاقم انعدام أيّ استجابة مناسبة ومراعية للنّوع الاجتماعي في اليمن سوءًا.[178]

169 مقابلة أُجرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

170 مقابلة أُجرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

171 مقابلة أُجرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

172 رصد لحقوق الإنسان، "أخاف من الفضيحة" (نيسان/ أبريل 2024)، ص 8 و11. جاء عنوان التّقرير من الواقع الّذي وصفه أحد الضّحايا.

173 المرجع السّابق نفسه، الصفحات 16-17.

174 المرجع السّابق نفسه.

175 التّحالف اليمنيّ لرصد انتهاكات حقوق الانسان، "أطفال اليمن، انتهاكات مستمرّة"، (نيسان/ أبريل 2024).
https://justice4yemenpact.org/wp-content/uploads/2024/04/YCMHRV-Investigative-Report-Children-of-Yemen-Ongoing-Violations-.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

176 أوكسفام اليمن، تقرير عن الخطّة الأساسيّة لمشروع نسيج" 606-400/HUM/2018 (أيلول/ سبتمبر 2020)، متوفّر على الرّابط الآتي:
https://www.oxfamitalia.org/wp-content/uploads/2022/06/Naseej-Project-Baseline-Report_Yemen-1.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

177 أوكسفام ومنظمة كير ومشروع جينكاب، "من القاعدة إلى القمّة: تحليلٌ للنّوع الاجتماعيّ والنّزاع في اليمن"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016).

178 لجنة الإنقاذ الدّوليّة، "الحماية، والمشاركة، والإمكانات: النّساء والفتيات في حرب اليمن"، (كانون الثّاني/ يناير 2019)، ص 9، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي:
https://www.rescue.org/sites/default/files/document/3550/yemenwomenandgirlspolicybrieffinalreadyfordissemination.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

أشار 87% من مقدمي الخدمات الذين شاركوا في المقابلات إلى أن الدعم المالي، والتمكين الاقتصادي، والوصول إلى الحماية الأساسية ضمن جُملة الاحتياجات الأكثر أهمية للنّاجين والنّاجيات الّتي لم تُلَبَّ بعدُ.

وفي إطارِ الدّراسة الّتي أُجْرِيَت داخل البلاد لصالح إعداد هذا التّقرير، طُلب من مقدّمي الخدمات في ستّ محافظات يمنيّة تحديدَ الاحتياجات الأساسيّة للنّاجين والنّاجيات الّتي لم تُلبَّ بعد. فكانَ أكثرُ احتياجَيْن تكرارًا (بحسبِ نسبة 87 في المئة من المُجيبين على السّؤال)، هما توفير الدّعم الماليّ وتعزيز التّمكين الاقتصاديّ من جهة، وتقوية القدرة على تلبية مطالِب الحماية من جهةٍ أخرى. وتُعزّى مطالِب الحماية إلى الانخفاض الّذي سُجّلَ مؤخّرًا في التّمويل المتاح، وإغلاق بعض المساحات الآمنة. ومن جُملةِ الاحتياجات الأخرى الّتي لم تُلَبَّ بعدُ:

- توفير الخدمات الصّحّيّة، بما فيها الرّعاية السّريريّة للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسي (83 في المئة من المُجيبين)؛
- وتقديم الدّعم النّفسيّ للرّجال، لا سيما مَن تعرّضَ منهم للمضايقات والاغتصاب، بالإضافة إلى السجناء المفرج عنهم (65 في المئة)؛
- وإتاحة التّدريب والدّعم للموظّفين في منظّمات المجتمع المدنيّ بهدف تحسين معرفتهم في تقديم الرّعاية للنّاجين والنّاجيات وإدارة الحالات (43 في المئة)؛
- وتوفير الدّعم القانونيّ (65 في المئة)؛
- وتوفير ملاجئ للنّساء المعرّضات للعنف، تحديدًا في المناطق الّتي شاعَ فيها ارتكاب العنف وتخلو من الملاجئ (26 في المئة).
- وقد تواترَ ذكرُ مسألة النّقص في الأماكن الآمنة حيثُ يستطيع النّاجون والنّاجيات أن يتكلّموا صراحةً عمّا واجهوه.

3.4. رؤى النّاجين والنّاجيات وآرائهم، وأولويّاتهم في شأن أشكال جبر الضّرر وسُبل توفيره

خلالَ مسار إعداد الدّراسة، عُثِر على عدد ضئيل من الدّراسات أو المشاورات المُنجزة الّتي سعت إلى تحديد رؤى النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، أو آرائهم أو أولويّاتهم في شأن المسائل المتعلّقة بجبر الضّرر. وفي مثلٍ نادرٍ على ذلك، طرح فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين بشأن اليمن سؤالًا على النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ عن آرائهم حولَ جبر الضّرر.[179]

وقد ذكرَ الفريقُ في تقريرِه للعام 2019 أنّ بعضَ هؤلاء النّاجين والنّاجيات طالبوا بجبر ضرر ماليّ،

> وقالوا "إنّه على الرّغم من أنّه لا يمكن أن يعوضّهم بالكامل، إلّا أنّه سيساعد على إعادة بناء حياتهم وحياة أُسَرِهم".[180]

وفي هذا السّياق، أُعدَّ تقرير تناولَ جبر الضّرر، لكنّه لم يستهدف النّاجين والنّاجيات من الانتهاكات المرتبطة بالحرب، لا سيّما منها العنف الجنسيّ. فقد سألَ المعهد الأوروبي للسّلام نحو 16,000 شخصٍ من 9 محافظات عن احتياجاتهم على المدَيَيْن القصير والبعيد، وعن أولويّاتهم في سبيلِ تحقيق سلام مستدام واشتماليّ، ثمّ أعدَّ تقريرًا نشره في العام 2021. ومن بين الأسئلة المطروحة على المُستطلعين، تحديدُ معنى المصالحة بالنّسبة إليهم. وقد جاءَت الإجابات الأكثر شيوعًا على النّحو التّالي: إنهاء العنف، وردّ الاعتبار، واحترام الاختلافات السّياسيّة، وبناء الثّقة في مؤسّسات الدّولة.[181]

وخَلُصَ التّقرير إلى أنّ اتّخاذ ردّ الاعتبار عنصرًا أساسيًّا في المصالحة هو أحدُ المطالب الأكثر أهميّة بالنّسبة إلى مَن قاسوا أهوالَ الحرب. وأعربَ المُجيبونَ على الأسئلة عن رغبتهم في معرفة سُبُل استعادة أراضيهم ومزارعهم وأعمالهم، وقدر التّعويضات الّتي قد تُدفع لأقاربِ الفقيد ديّةً، وكذلك كيفيّة نيل مَن تعرّضوا لإصابات بالغة أو مَن يعانون أمراضًا مزمنة، شكلًا من التّقدير الفعليّ. وعند سؤالِ المُستطلعين عن نوع التّعويض الّذي يقترحونه – أي اختيار إمّا تعويض ماليّ، وإمّا تعويض معنويّ- مثل الاعتذار- وإمّا إعادة تأهيلٍ- نفسيٍّ أو مجتمعيٍّ، وقع خيار غالبيّتهم على التّعويض الماليّ أو إعادة التأهيل.[182]

وفي معرضِ المقابلات التي أُجريت في سياق هذه الدّراسة خلال العام 2023، طُرِحَت أسئلة عن النّشافي والتّعافي على المدى الطويل، وعن أيّ العناصر يجبُ تضمينها في خطط جبر الضّرر طويلة الأمد. ومن الأهميّة بمكان لفتُ الانتباه إلى أنّ غالبيّة هذه الحوارات جرَت مع أطرافٍ معنيّة تعملُ مع النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، لا مع النّاجين والنّاجيات أنفسهم.

وقد أشار كثيرون إلى الحاجة إلى برامج إعادة تأهيلٍ، تشملُ الدّعم النّفسيّ والاجتماعيّ والعلاج الطّبّيّ. وذكر آخرون ضرورة توفير الدّعم المادّيّ لمؤازرة النّساء على إعادة بناء حيواتهنّ، وذلك على غرارِ تقديم التّدريب وتوفير الموارد اللّازمة لمُعاونة المُضطّرات منهنّ إلى تغيير محلّ إقامتهنّ لِتجنيب أنفسهنّ المزيد من المعاناة المُترتّبة عن الوصم الاجتماعيّ، ولِبدء حياة جديدة في مكانٍ آخر، أو لِمُعاونتهنّ على العودة إلى منازلهنّ في حال كنّ قد نزحنَ بسبب الحرب. وقد اقترح أحدهم تطبيق التّمييز الإيجابيّ والمعاملة التّفضيليّة في الحصول على فرص التّعليم والتّوظيف.

ومن بين الإجابات السّائعة أيضًا، أوّلًا، أهميّة الإقرار بأنّ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع هم ضحايا، فالمجتمعُ لا يعتبرهم كذلك، بل ينظر إليهم على أنّهم جُناة، وثانيًا، وجوب اتّخاذ خطواتٍ لمُساعدةِ هؤلاء على إعادة الاندماجِ في المجتمع. وأكّد أحد المشاركين على أهميّة تظافر الجهود من أجلِ الإعلانِ أنّ النّساء لا يتحمّلنَ خطيئةَ ما حلَّ بهنَّ؛ ويجب تبرئتهنّ من هذا "الذّنب الجماعيّ"، وإلقاء اللّوم على الجُناة لا على الضّحايا. وفي هذا الصّدد، اقترح أحد الأطراف المعنيّة تنظيم حملات توعية ترمي إلى إفهامِ المُجتمع أنّ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ هم ضحايا ولا يجب إلقاء اللّوم عليهم. وقد أشار أحد المشاركين في المقابلات إلى ارتباط جبر الضّرر بالمصالحة ارتباطًا مُباشرًا.

هذا وقد شدّد الكثير من المشاركين في المُقابلات على ضرورة تحقيق المحاسبة، وقالوا إنّ الناجين والنّاجيات يُولونَها أولويّةً قُصوى. وقد عبّر أحدهم عن ذلكَ قائلًا:

> "كلّ ناجٍ أو ناجية يحلم بالتّحرّر والإنصاف، لكنَّ الأساسَ هو محاسبة المُعتدي عليهم؛ وهذا الأهمّ بالنّسبة إليهم".

179 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، *A/HRC/42/CRP.1، الفقرة 658.

180 المرجع السّابق نفسه.

181 المعهد الأوروبيّ للسّلام، "مسارات المصالحة في اليمن" كانون الأوّل/ ديسمبر 2021، الصّفحتان 20 – 21، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://www.eip.org/wp-content/uploads/2021/12/EIP-Pathways-For-Reconciliation-in-Yemen-FNL-1.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

182 المرجع السّابق نفسه، الصّفحتان 27 – 28: في خمسٍ من أصل تسع محافظات (شبوة، والحُدَيْدَة، وصنعاء، وحجّة، والضّالع)، اختار العدد الأكبر من المُجيبين على الاستطلاع التّعويض الماليّ؛ وفي حجّة والضالع، انتقى أكثر من نصف المُستطلعين هذا الخيار. أمّا في المحافظات الأربع المتبقّية (تعز، والمهرة، وعدن، ومأرب)، فقد آثرَ المُستطلعون الحصول على إعادة التّأهيل النّفسيّ أو المجتمعيّ. وفي تعز وحدها، فضّلَ نصف المُستطلعين هذا الخيار. وفي حين أنّ التّعويض المعنويّ لم يوازِ التّعويضات المالية أو تدابير إعادة التّأهيل في أيّ من المحافظات، اعتبرَ ما بين 13 – 36 في المئة من المُستطلعين في كلّ محافظة هذا النّوع تعويضَهم المُفضّل. وفي شبوة، حلَّ هذا النّوع في المرتبة الثّانية.

وقالَ آخرٌ إنّ:

> "الأشخاص الّذين لا يخشَوْن العقاب سيستمرون في ارتكاب تلك الأفعال".

أمّا التّوصيّة الكُبرى والأشمَل فهي النّظرُ في استجاباتٍ تناسبُ اليمنَ، وهي قد لا تكونُ الحلولَ نفسها الّتي أثبتَت نجاعتها في أماكن أخرى؛ بالإضافة إلى وجوبِ احترام مركزيّة الأسرة في المجتمع اليمنيّ. وفي هذا الصّدد، اقترح بعضُ المشاركين استهداف الشّخصيات البارزةَ في المجتمع، التي عادةً ما يحتمي بها النّاس عندَ تعرّضهم لِلعنف، كما استهداف الأُسَر، في أيِّ مقاربةٍ لجبر الضّرر، وذلك بغية الخروج عن الأفكار المُنمّطة الّتي تربطُ العنف الجنسيّ بالوصم؛ وقد فسّر أحدهم ذلكَ قائلًا:

> "إنَّ ردّ فعل الأسرة يؤثر كثيرًا في النّاجية: فهي إمّا تحصل على التّشجيع اللّازم للتّعافي، وإمّا تشعر بالخزي وتعزل نفسها في غرفتها".

وعلى نحوٍ مُماثل، أشار بعض المُشاركين إلى أنّ تدابير جبر الضّرر يجب أن تستندَ إلى الاحتياجات والبيانات، وأن تستهدفَ فئات معيّنة من الضّحايا، فالتّدابير الّتي قد تُعتَبَر مناسبة في إحدى المحافظات أو في منطقةٍ من البلاد قد لا تكون ملائمة في محافظات أو مناطق أخرى.

وطُرِحَت توصيةٌ أخرى مفادُها ضمان مشاركة الأشخاص من ذوي الإعاقة، والفئات المُستضعفة، والمهمّشة، -مثل جماعة المهمّشين- مُشاركةً مُجدية في جميع النقاشات والعمليات المرتبطة بجبر الضّرر.

5. الوصول إلى المساعدة أو الإغاثة المؤقّتة

1.5. مقدّمة: إطار عملٍ في شأنِ تقديم المساعدة للنّاجين والنّاجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن

1.1.5. الإطار الدّوليّ

بحسبِ منظّمة الأمم المُتّحدة للطّفولة (اليونيسف)، يشهدُ اليمن أكبر أزمة إنسانيّة في العالم، [183] ممّا يستدعي استجابةً دوليّة حاشِدَة. وتصرّح خطّة الاستجابة الإنسانيّة لليمن التي أصدرتها الأمم المتّحدة لِعام 2024، أنّ أكثر من نصف عدد السّكّان، أي نحو 18.2 مليون نسمة، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانيّة وخدمات الحماية.[184] وتشير إلى تضمّنِها استجابات شاملة متعدّدة القطاعات ترمي إلى توفير المساعدة الإنسانيّة وخدمات الحماية، مع التّأكيد على وجوبِ التّعاون الحثيث مع شركاء التّنمية للتّوصّل إلى حلول طويلة الأمد.[185]

وبحسبِ خطّة الاستجابة الإنسانيّة، يشغلُ العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ حيّزًا مستقلًّا من المسؤوليّات ضمنَ مجموعة قطاع الحماية، وقد ضُمِّنَت جهودُ تعميمِ استيعاب العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في خمسِ مجموعات رئيسة أخرى في خطّة الاستجابة الإنسانيّة للعام 2024. وتصبُّ البرامج المعنيّة بالعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ جُلّ تركيزها على تقديم خدمات متخصّصة للأشخاص المعرّضين للخطر، على غرارِ توفير المساحات ومساكن الإيواء الآمنة للنّساء والفتيات، وتحسين سُبل إدرار الدّخل للنّاجين والنّاجيات.[186] وصحيحٌ أنّه من البديهيّ الافتراض أنّ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع هم من عديدِ المُستفيدين من البرامج المخصّصة للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، إلّا أنّ هذه البرامج لا تتوجّهُ لهذه الفئة تحديدًا،[187] ولا ترتبطُ المساعدات الّتي تُقدّمها بأيٍّ من مبادرات جبر الضّرر الّتي تنفّذها الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا.

ومن أجلِ الاستجابة للعنف الجنسيّ القائم على النّوع الاجتماعيّ المُرتكب في اليمن، أُنشئَت مجموعتان تحت رعاية وكالات تابعة للأمم المتّحدة، وهما مجموعة قطاع الحماية الّتي تأسّست في العام 2015، وكانت تُعنى أساسًا باللّاجئين واللّاجئات، ومجموعة قطاع حماية النّساء الّتي أُنشئت في العام 2017. وقد عملت مجموعة قطاع حماية النّساء على بناء قدرات الشّركاء، وتنسيق الجهودِ في مجال إدارة الحالات (مثل اعتماد إجراءات تشغيليّة مشتركة لمسارات الإحالة مثلًا) وتنظيم أنشطة مشتركة في أوقاتٍ محدّدة، مثل الحملة الدّوليّة السّنويّة المُعنونة "16 يومًا من النّشاط لمناهضة العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ".

لكنَّ عاملَيْن مُستجدَّيْن أثّرا سلبًا في قطاع حماية النّساء، وهما: القيود الّتي فرضتها السّلطات على أنشطة المنظّمات الشّريكة، وانخفاض التّمويل المخصّص لصندوق الأمم المتّحدة للسّكّان ووكالات أخرى. فأخذت الميزانيّة تتقلّص عامًا بعد عامٍ، ويُعزى ذلك إلى التّدني الإجماليّ في تمويل خطّة الاستجابة الإنسانيّة لليمن، وإيلاء المساعدات الإنسانيّة الأولويّة القصوى. وأُخبرَ فريق البحث أنّ التّراجعَ في التّمويل من الجهات المانحة كانَ له بالغ الأثر في برامج المنظّمات الشّريكة، وإن بطرقٍ مُختلفة. وفي ظلّ الخطر المُحدق بالبرامج، على غرارِ التّهديد بإغلاق المساحات الآمنة والمراكز النّفسيّة-الاجتماعيّة المُتخصّصة، أمسَى أثرُ تراجع التّمويل ملموسًا: فقد قُلِّصَ عدد جلسات الدّعم النّفسيّ-الاجتماعيّ المُقدّمة للنّاجين والنّاجيات، ولم تعُد بعض المنظّمات قادرةً على تقديم الخدمات الطّبّيّة الّتي لطالما كانت تُقدّمها سابقًا في المناطق النّائية.

إنَّ صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة هما الوكالتان الأساسيّتان التّابعَتان للأمم المتّحدة اللّتان تعملان على مسألةِ العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، بما فيه العنف الجنسيّ، في اليمن. فَصندوق الأمم المتّحدة للسّكّان يُوفّر خدمات الحماية والصّحّة الإنجابيّة للنّساء في اليمن، بما في ذلك تأمين الأدوية الإنجابيّة الأساسيّة، وهو يقودُ جهود تقديم خدمات الاستجابة للنّاجين والنّاجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ. وتشمل هذه الخدمات، على سبيل الذّكر لا الحصر، تقديم استشارات للنّساء اللّواتي تعرّضنَ لتشويه الأعضاء التّناسليّة الأنثويّة، أو واجهن أيّ شكل من أشكاله، بالإضافة إلى تقديم الدّعم النّفسيّ للنّاجين والنّاجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ.[188] أمّا هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، فتوفّرُ جهود التّنسيق ودعم البرامج بغيةَ تعزيز المساواة بين الجنسَيْن، ودمج قضايا النّوع الاجتماعيّ في جهود الاستجابة الإنسانيّة، وتلبية الاحتياجات الملحّة للنّساء والفتيات المستضعفات.

هذا وقد عملت الهيئة على تعميم أجندة المرأة والسّلام والأمن في اليمن، من خلال دعم الأبحاث المرتبطة بسياسات دمج العدالة الانتقاليّة في خطّة العمل الوطنيّة اليمنيّة في هذا المجال.[189]

وخلاصةُ القولِ إنَّ خطّة الاستجابة الإنسانيّة لليمن تجمعُ بين استجابات متعدّدة القطاعات تصبُّ تركيزها على احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا في البلاد. ومع ذلك، لم تُدرَج بعدُ عمليّة تقديم المساعدة لضحايا العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ -بمن فيهم ضحايا العنف الجنسيّ- في المقاربة الّتي نسّقتها الأمم المتّحدة على مستوى النّظام كلّه، وترمي إلى تقديم المساعدة والدّعم في اليمن.

183 منظمة الأمم المتّحدة للطفولة، "الأزمة في اليمن: تشهد اليمن أكبر أزمة إنسانيّة في العالم - والأطفال يُسْلَبون من مستقبلهم".، (20 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2024)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://www.unicef.org/emergencies/yemen-crisis تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

184 راجع مكتب تنسيق الجهود الإنسانيّة، اليمن: خطّة الاستجابة الإنسانيّة 2024، (يناير 2024) https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-hrp-2024-january-2024 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

185 المرجع السّابق نفسه.

186 المرجع السّابق نفسه. ص.48. وفقًا للخطّة، من المتوقّع أن يطلق قطاع الاستجابة للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ مبادرة ترمي إلى تحسين القدرة على الإدارة السّريريّة لحالات الاغتصاب وضمان حصول النّاجين والنّاجيات على الرّعاية الصّحّيّة. ويحظى هذا القطاع بتأييد 26 شريكًا عاملًا في اليمن.

187 فشلت جميع المساعي الّتي بُذلَت من أجلِ التّواصل مع صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة، خلالَ إعدادِ هذه الدّراسة، وترمي إلى الاستفسار عن توفّر أيّ خططٍ من شأنها تقديم المساعدة للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

188 وفقًا للمعلومات المتاحة على موقع صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان الخاصّ باليمن، أنشأ الصّندوق ستّة مراكز لتقديم الدّعم النّفسيّ. بالإضافة إلى توفير خطّ ساخن مخصّص للصّحّة النّفسيّة. وفي العام 2023، تلقّى أكثر من 100,000 شخصٍ الدّعم النّفسيّ من خلال الخطّ السّاخن، والحضور وجاهيًّا إلى المراكز—أكثر من ثلاثة أرباعهم هم من النّاجين والنّاجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ. ["معالجة الأزمة الخفيّة للصّحة النّفسية في اليمن" (أخبار صندوق الأمم المتّحدة للسّكان، 8 كانون الثّاني/ يناير 2024) a https://yemen.unfpa.org/en/news/tackling-hidden-mental-health-crisis-yemen تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024].

189 راجع: هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، "يمكن لوضع العدالة الانتقاليّة في صلب خطط العمل الوطنيّة الخاصّة بالمرأة والسّلام والأمن أن يساهم في إرساء سلام دائم وشامل في المنطقة العربية"، بيان صحفيّ، (26 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://arabstates.unwomen.org/en/stories/press-release/2022/10/putting-transitional-justice-at-the-heart-of-wps-national-action-plans-can-help-usher-in-lasting-and-inclusive-peace-in-mena-un-women-says تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

2.1.5. الإطار الوطنيّ

تُشكّلُ أنظمة الصّحّة العامّة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، جُزءًا من الاستجابة للعنف الجنسيّ. وتمتلك بعض المستشفيات نظامَ إحالة يتيح إحالة النّساء إلى مجموعة من الخدمات الّتي قد يحتجنَها. لكن، من الأهميّة بمكان الإشارة إلى أنّ هذه الشّبكة لا تضمّ سوى عددٍ محدودٍ من المستشفيات، وأنّ قلّة التوعية بهذه الخدمات، وتقطّع الدّعم الحكوميّ لمراكز النّساء، يقوّضانِ جدواها.

أمّا على مستوى السّياسات، فبحسبِ التّقرير الوطنيّ الذي أصدرتْهُ الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا في العام 2020، ورفعته إلى اللّجنة المعنيّة بالقضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة،[190] تُعهد إلى اللّجنة الوطنيّة للمرأة في اليمن مهمّة إعداد استراتيجيّاتٍ وخططٍ وبرامجَ وطنيّة مُتعلّقة بالنّساء، وتتولّى اللّجنة تصويب المقترحات الواردة من المؤسّسات الحكوميّة الأخرى ومنظّمات المجتمع المدنيّ من أجلِ ضمانِ أن يعتمدها المجلس الأعلى. وتضطلع اللّجنة أيضًا بمسؤوليّة إعداد التّقارير في إطار عمل اللّجنة المعنيّة بالقضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة؛ وهذا العمل ينطوي على الإبلاغ عن حالات العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، وتقديم التّحليلات في شأن التّدابير المتّخذة لمعالجة هذه القضايا.[191]

وقد التقى فريق البحث عددًا من النّساء العاملات في هيئات حكوميّة تضطلع بمسؤوليّاتٍ مرتبطة بصحّة النّساء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا. فتحدّثْنَ عن وحداتٍ تابعة للّجنة الوطنيّة للمرأة قائمة في الوزارات كلّها، وذكرنَ أنّ اللّجنة تمتلك فروعًا في جميع المحافظات ضمن المناطق آنفة الذّكر. وقد صرّح ممثّل عن وزارة الصحة أنّ الوزارة أسّست 35 وحدة حماية داخل المنشآت الصّحّيّة، وعملت على تدريب 600 عامل صحّيّ على قضايا العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، بالإضافة إلى تدريب 150 طبيبًا على التّعامل مع حالات الاغتصاب.[192] ونظّمت الوزارة أنشطةً توعويّة، وأجرت دراسة حول مراكز إيواء النّساء، وأعدّت خطّة لاستراتيجيّة وطنيّة في شأن العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والإدارة السّريريّة لحالات الاغتصاب (ومنها مجموعة مستلزمات ما بعد التّعرّض للاغتصاب)، وسبل تمكين العاملات في المجال الصّحّيّ. هذا وقد أعدّت اللّجنة المعنيّة بالصّحّة الإنجابيّة والنّساء خطّة استراتيجيّة تركّز على العنف ضدّ النّساء، وتمكينهنّ، وتعزيز الصّحّة الإنجابيّة.[193]

3.1.5. مقدّمو الخدمات من المجتمع المدنيّ اليمنيّ

تكثرُ في اليمن الهيئات المُتداخلة الّتي تعمل على دعم النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، بطرقٍ شتّى. وتشمل هذه الهيئات منظّمات من المجتمع المدنيّ، وجمعيّات، وشبكات تُقدّم أنواعًا مُختلفة من المساعدة، سواء أكان ذلك بشكلٍ مباشر أم غير مباشر. وعلى الرّغم من أنّ عددًا قليلًا من هذه الخدمات يخصُّ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، يستطيع هؤلاء الاستفادة من برامجَ مُخصّصة لِضحايا العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، أو الفئات المستضعفة من السّكّان، أو يستطيعون، ببساطةٍ، الاستفادة من الخدمات الطّبّيّة العاديّة الّتي تُقدَّم في إطارِ الصّحّة الإنجابيّة أو الصّحّة العامّة.

ويُعتبر اتّحاد نساء اليمن منظّمة رائدة في مجال تقديم خدمات الحماية للنّاجين والنّاجيات من العنف، وهي واحدة من أعرق المنظّمات النّسائيّة في البلاد.[194] يمتلك هذا الاتّحاد 23 فرعًا رئيسًا، و165 مركزًا للأنشطة في جميع أنحاء البلاد، وهو يركّز على الأنشطة الرّامية إلى تمكين النساء في اليمن، والقضاء على جميع أشكال التّمييز بحقّهنّ. ومن جُملةِ هذه الأنشطة، تقديم خدمات الحماية الأساسيّة، مثل دعم الصّحّة النّفسيّة، والدّعم القانونيّ والصّحّيّ، وخدمات المساعدة النّقدية للنّازحين والنّازحات داخليًّا، وللنّاجين والنّاجيات من العنف، وغيرهم من الفئات المستضعفة من السّكّان.[195] ومنذ اندلاع النّزاع في العام 2014، تعرّض اتّحاد نساء اليمن، شأنه شأنَ غيره من منظّمات المُجتمع المدنيّ في اليمن، إلى الكثير من النّكسات، مثل الحوادث الأمنيّة الّتي أثّرت سلبًا في قدرته على تقديم المساعدة والخدمات للنّاجين والنّاجيات من العنف ولِغيرهم من الفئات السّكّانيّة المستضعفة.[196]

2.5. الخدمات الرّئيسة المُقَدَّمة في اليمن ومصر، بحسبِ الدّراسة الميدانيّة

بدأت الدّراسة الميدانيّة بِتحديد المنظّمات اليمنيّة والدّوليّة الرّئيسة الّتي تقدّم خدمات للنّاجين والنّاجيات في المحافظات السّتّ المُنتقاة من اليمن؛ ثمّ أجرت مقابلات مع 21 منظّمة يمنيّة و4 منظّمات دوليّة تعملُ في المحافظات آنفة الذّكر. وطُبّقَت العمليّة نفسها مع 11 منظّمة في القاهرة والجيزة في مصر. وكانَ من جُملة الأسئلة المطروحة، سؤالٌ عن أنواع الخدمات الرّئيسة الّتي تقدّمها هذه المنظّمات حاليًّا للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ، بما فيه العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

الدّعم النّفسيّ والطّبّيّ

كشفت نتائج الدّراسة الّتي أجريت داخل البلاد أنّ الدّعم النّفسيّ كان الخدمة الأكثر شيوعًا من بين الخدمات المُقدّمة، وذلك بحسبِ 20 في المئة من المُقابلينَ في 6 محافظات يمنيّة. وقد موّل صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان 13 مركزًا تُقدّم مجموعة من الخدمات في حرمِها، وتُحيل منظّمات أخرى النّاجين والنّاجيات إليها. ومع ذلك، أُجبرَت هذه المراكز في العام 2023 على إلغاء القسم المعنيّ بالحالات الصّعبة الّتي تتطلّب متابعةً ورصدًا مستمرَّيْن، وذلكَ بسببِ الشّحّ في التّمويل. أمّا خدمات الدّعم الطّبّي فكانت نسبة 15 في المئة مِن المُنظّمات المُشاركة في المُقابلات تُقدّمها للناجين والنّاجيات. وفي مصر تحديدًا، فإنّ نسبةَ 90.9 في المئة من مُجملِ الأفراد الذين لجؤوا إلى المُنظّمات التي أُجريَت معها المُقابلات، طلبًا لخدماتها، قد نالوا الدّعم النّفسيّ-الاجتماعيّ، فيما احتاجَت نسبة 36.4 في المئة منهم إلى الدّعم الطّبّيّ.

تؤكّد هذه النّتائج ما أشارت إليه مصادر أخرى عن الشّحّ في الخدمات المُناسبة المُتاحة والرامية إلى توفير الدّعم النّفسيّ للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. وقد ذكرَ تقريرٌ افتقار اليمن الأخصّائيّين النّفسانيّين الأكفاء، وخلصَ إلى أنّ الخدمات المتاحة تشهد تهافتًا عليها، وأنّ النّاجين والنّاجيات لا يحصلون حُكمًا على الفائدة المرجوّة منها.[197] وذكرت التّقارير التي أصدرها فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين أنّ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع تحدّثوا عن عجزهم

190 راجع: "الأجوبة الواردة من اليمن على قائمة المسائل والأسئلة المتعلّقة بتقريرها الجامع للتقريرَيْن السّابع والثّامن"، CEDAW/C/YEM/RQ/7-8، (19 آب/ أغسطس 2020)، ص 10، https://undocs.org/CEDAW/C/YEM/RQ/7-8 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

191 تأسّست اللّجنة الوطنيّة للمرأة في العام 1996 ضمنَ إطارِ الجهود الّتي بذلتها الحكومة آنذاك لتعزيز المرأة وتمكينها. وقد أعيدت هيكلة اللّجنة حتّى صارت جزءًا من المجلس الأعلى لشؤون المرأة في العام 2003، وذلك بعد صدور عدد من المراسيم في هذا الصّدد. أعدّت اللّجنة خطّة استراتيجيّة تغطّي العام 2023 حتّى 2027 ضمنًا، وتشملُ خطة وطنية لزيادة تمثيل النّساء في الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة، بالإضافة إلى أنشطة ترمي إلى ردع ارتكاب العنف بحقّ النساء، ومعالجته. راجع: التّقرير الوطنيّ مقدّم عملًا بقراري مجلس الإنسان 5/1 و16/21، اليمن، الدّورة السّادسة والأربعون، 29 نيسان/ أبريل - 10 أيّار/ مايو 2024)، A/HRC/WG.6/46/YEM/1، (15 شباط/ فبراير 2024)، متوفّر على الرّابط الآتي: https://undocs.org/en/A/HRC/WG.6/46/YEM/1 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

192 مقابلة أُجريَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

193 مقابلة أُجريَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

194 وفقًا للمعلومات المتاحة على موقع اتّحاد نساء اليمن، تأسّست المنظّمة في السّتّينيات من القرن الماضي. راجع https://yemenwu.org/en/about/1.

195 راجع برامج اتّحاد نساء اليمن: https://yemenwu.org/en/programs/1.

196 راجع، على سبيل المثال، التّقارير الصّحفيّة الصّادرة في العام 2022 و24: محمد ناصر، "انقلابيو اليمن يُكثّفون تمكين "الزينبيات" بمواقع الشّرطة النّسائيّة، (الشّرق الأوسط، 16 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022)، https://english.aawsat.com/home/article/3933936/houthi-zeinabeyyat-wing-storms-women-union-hq-ibb تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

197 مواطنة لحقوق الإنسان، "جدران هشّة: دراسة حول العنف الأسريّ ضدّ المرأة أثناء الحرب في اليمن (2014-2021)"، (30 آب/ أغسطس 2022)، ص 60 https://www.mwatana.org/reports-en/fragile-walls تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

عن الوصول إلى خدمات الدّعم النّفسيّ الاجتماعيّ، ولفتوا إلى انعدامِ خدمات العنف الجنسيّ المُخصّصة للذّكور.[198] وأشار آخرون إلى إنّ الخدمات الطّبّيّة المتّخصّصة بالعنف الجنسيّ ضئيلة جدًّا، وأنّ النّاجين والنّاجيات ممّن يحتاجون إلى العلاج الطّبّيّ بسببِ تعرّضهم للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، عادةً ما يمتنعونَ عن طلبِ العلاج إلّا إن كانوا في حالةٍ حرجة طبيًّا؛ لذا، فَمن المرجّح أن يتوجّهوا إلى قسم الطوارئ العامّة في إحدى المستشفيات أو العيادات. وحتّى في أماكنَ كهذه، قد تشعر النّساء بالضّعفِ بسبب خوفهنّ من أن يُفضحَ ما حدث لهنّ، ممّا يُفاقم ضعفهنّ أكثر بعد، لا سيّما أنّ الجماعات المسلّحة أحيانًا ما تنفذّ دوريّات في المستشفيات.

وقد أعلمَ مقدّمو الخدمات فريق الدّراسة أنّهم يعجزون عن المُجاهرة بتقديمهم الحماية والدّعم للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ، فقد يُعرّضهم ذلك لِخطر سحبِ إذن العمل الّذي حصلوا عليه من السّلطات المحلّيّة أو قد يثير المشكلات داخل المجتمع. لذا، يجب عليهم ممارسة عملهم هذا في منأى عن الأنظار، وتحتَ مظلّة البرامج العامّة المعنيّة بالصّحّة الطّبّيّة والنّفسيّة.

1.2.5. الوصول إلى الأمان والحماية

أظهرت نتائج الدّراسة الميدانيّة أنّ 6 في المئة فقط من مقدّمي الخدمات في اليمن قادرون على تأمينِ مكانٍ في مركزِ إيواء. فَمراكز الإيواء مخصّصة للنّساء والفتيات المعرّضات للعنف فُلِّصَ عددها اليومَ إلى ثمانية مراكز فحسب على امتدادِ البلاد، ويديرها اتّحاد نساء اليمن. وقد أُفيد أنّ هذه المراكز نفسها غير كافيةٍ لتلبية الطّلب عليها، وأنّ توزّعها في مُدنٍ قليلة لا تُغطّي جميع المُحافظات، صعّبَ على بعضِ النّاجيات الوصول إليها. ويؤكّد هذا الأمر، مرّةً بعدُ، المعلومات الواردة من مصادر أخرى، ومفادُها أنّ مراكز الإيواء الآمنة المتاحة للنّاجيات من العنف الجنسيّ قليلة جدًّا في البلاد، وأنّ المُقيمات خارج نطاقِ المدن قد لا يعلمنَ بوجودِ هذه المراكز. أمّا في مصر، فقد تبيّن أنّ 27.3 في المئة من الحالات تتعلّق بأفرادٍ يبحثون عن مأوًى ومسكن.

وقد أظهرت الدّراسات أنّ النّاجيات من العنف الجنسيّ يلجُأنَ إلى الاعتماد على الدّعم والحماية من أُسَرِهم، وعلى الآليات المجتمعيّة غير الرّسميّة - مثل زوجات الزّعماء القبليّين البارزين والمؤثّرين، أو الزّعماء الدّينيّين أو الشّيوخ- وذلك بدلاً من اللّجوء إلى مقدّمي الخدمات من خارج محيطهم مثل منظّمات المجتمع المدنيّ.[199] وهذا هو الحال تحديدًا في المناطق الواقعة خارج نطاق المدن الكبرى.

2.2.5. الوصول إلى دعمِ سبل كسب الرّزق

خَلُصَت الدّراسة الّتي أُجريت داخل البلاد إلى أنّ إحدى الخدمات الأكثر شيوعًا الّتي تقدّمها المنظّمات المشاركة في المقابلات في اليمن هي الأشكال المختلفة من دعمِ سُبُل كسب الرّزق، الّتي تُعرف بالتّمكين الاقتصاديّ (15 في المئة)، بما فيه التّدريب المهنيّ. وأفادت المنظّمات الّتي أُجريت معها المُقابلات في مصر أنّ 36.4 في المئة من الحالات الّتي تعاملت معها كانت بحاجة إلى شكلٍ من أشكال الدّعم الاقتصاديّ.

3.2.5. الوصول إلى الخدمات القانونيّة

أفادَت نسبة 13 في المئة ممّن أُجريَت معهم مشاورات في سياق الدّراسة المُنجزة داخل اليمن، عن تقديمهم الدّعمَ القانونيّ، بما فيه توكيل المحامين ومساعدة النّاجين والنّاجيات في الحصول على وثائق محدّدة مثل بطاقات الهويّة الشّخصيّة. أمّا منظّمة اتّحاد نساء اليمن، فتُعَدّ واحدة من المنظّمات القليلة الّتي تقدّم الدّعم القانونيّ، على امتداد الأراضي اليمنيّة، للنّاجيات اللّواتي يرغبنَ في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسيّ.

وقام اتّحاد نساء اليمن بتدريب عددٍ من المحاميات على سبلِ تقديم الدّعم للنّاجيات من العنف الجنسيّ، وعملت على توعية الشّرطة على كيفيّة التّعامل مع هذه الحالات، أي مُعاملة النّاجيات معاملةَ الضّحايا لا المُذنِبات، وعلى ضمان إحالتهنّ إلى الخدمات الّتي يحتجنَها. وأفادت المنظّمات المشاركة في المقابلات في مصر أنّ 72.7 في المئة من الحالات الّتي تعاملت معها قد حصلت فعلًا على المساعدة القانونيّة.

4.2.5. خدمات أخرى

كشفت الدّراسة التي أُجريت داخل البلاد أنّ الخدمات الأخرى الأكثر شيوعًا من بين تلك الّتي تقدّمها المنظّمات المشاركة في المقابلات في اليمن تشمل: توفير المساحات الآمنة والمراكز المجتمعيّة (13 في المئة)، والدّعم متعدّد القطاعات (11 في المئة)، والمناصرة، وإقامة الشّبكات، والتّدريب (7 في المئة). أمّا في مصر، فكانت نسبة 9.1 في المئة من الحالات تتعلّق بعمليّات إعادة التّوطين.

3.5. التّحديات والعقبات دونَ تقديم الخدمات

في إطارِ المُقابلات الّتي أُجريَت في 6 محافظات يمنيّة، سُئِلَ مقدّمو الخدمات عن أبرز التّحدّيات والصّعوبات الّتي يواجهونها في مساعيهم إلى دعم النّساء المُعنّفات. فَأفاد 91 في المئة منهم أنّ العقبة الأساسيّة تكمنُ في الحساسيّةِ التي تُحيطُ بهذه الآفة وتؤدّي إلى سَتْرِها وكتمِها. ولعلّ ما يثير القلق هو تحدّث نسبة كاسحة، أي 87 في المئة، مِنَ المُجيبين على السّؤالِ، عن انعدام الخدمات تمامًا في بعض المناطق (وأحيانًا ما يُعزَى ذلك إلى مسألةِ خفضِ التّمويل المذكور آنفًا)، وتحدُّث نسبة 83 في المئة منهم عن أنّ الخدمات المتاحة للنّاجين والنّاجيات من العنف ضئيلة ولا تلبي احتياجاتهم، لا سيّما تلك المرتبطة بالدّعم النّفسيّ والطّبّيّ. ومن بين المُشكلات المُعدّدة، النّقص في توفير العلاج الطّبّيّ المتخصّص عمومًا، وضآلة خدمات الرّعاية الصّحّيّة للنّساء المُغتصبات تحديدًا.

وقد ذكر 74 في المئة من المُجيبين على السّؤال أنّ إحدى المُشكلات هي اضطرار مقدّمي الخدمات إلى تحديد عددِ الإحالات الّتي يستطيعون استقبالها، أو فرض بعض الشّروط، ومنها ضبطُ عدد جلسات الدّعم النّفسيّ بِستّ جلسات فحسب، مهما يكُن عدد الجلسات الّتي يحتاجُها النّاجي أو النّاجية. وعادةً ما يتركّز تقديم الخدمات في المدينة الكُبرى من المديريّة، فيتعذّر على مَن هُنَّ بعيدات، الوصولُ إليها. وعلى الرّغم من الجهودِ التي بُذلت من أجل نشرِ فرق رصد ميدانيّة، فإنّ نقصَ التّمويل المخصّص لتكاليف النّقل حالَ دون وصولِ بعض النّاجيات إلى الخدمات الضّرورية. لذا، غالبًا ما تكون الخدمات غير متاحة حيثما تمسُّ الحاجة إليها، مثل تخوم مخيمات النّازحين والنّازحات داخليًّا أو المناطق النّائية عن المدن.

ومن جُملة المشكلات الأخرى المُعدّدة، تدنّي جودة الخدمات (وذلكَ بحسبِ 70 في المئة من المُجيبين على السّؤال)، الّتي نمّت عن ضعفٍ في التّدريب، لا سيّما على سبلِ تقديم الرّعاية السّريريّة لضحايا الاغتصاب؛ واقتصار الرّعاية الطّبّيّة على الإسعافات الأوّليّة الأساسيّة، بالإضافة إلى ارتفاع معدّل الدّوران الوظيفيّ؛ وافتقاد الخبرات المُتخصّصة (70 في المئة) تحديدًا في المناطق الرّيفيّة؛ وعدم تعريفِ الأفراد، والمُجتمع عمومًا، بالخدمات المُتاحة (65 في المئة).

وصرّحَ أحدُ المشاركين في المقابلات أنّ انعدام أيّ عمليّةٍ سليمةٍ مُخصّصة لِجمع المعلومات في شأن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وتحليلها، هو أحد العوامل الأساسيّة الّتي تمسُّ عملهم. وليسَ السّبب يقتصرُ على امتناع النّاجين والنّاجيات عن الإبلاغ عمّا تعرّضوا له فحسب، بل يشمل أيضًا عدمِ اتّباع السّلطات أيّ مقاربة منهجيّة، فالمسؤولون يقفونَ مُكبّلي الأيدي عندَ مواجهتهم حالات العنف الجنسيّ المرتبط

198 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، *A/HRC/42/CRP.1، الفقرة 658.

199 أوكسفام ومنظمة كير ومشروع جينكاب، "من القاعدة إلى القمّة: تحليلٌ للنّوع الاجتماعيّ والنّزاع في اليمن"، (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016). راجع أيضًا: الدّراسة الّتي أجرتها منظّمة مواطنة حول العنف المنزليّ أثناء النّزاع، وخلُصَت إلى أنّ الملاذ الرّئيس لضحايا العنف المنزليّ هو الأسرة أو إحدى الشّخصيّات البارزة مثل شيخ القرية: مواطنة لحقوق الإنسان، "جدران همّة: دراسة حول العنف الأسريّ ضدّ المرأة أثناء الحرب في اليمن (2014-2021)"، (30 آب/ أغسطس 2022)، ص 60.

بالنّزاع.[200] وسمعَ الفريق أنّ المنظّمات غالبًا ما تعاني سوء التّنظيم والتّنسيق، سواء أكان ذلك في ما بينها أو مع الشّركاء الدّوليّين والهيئات الحكوميّة؛ وقد شعرَ أنّ مجموعة قطاع الحماية قد تضطلع بدورٍ أكبر في مجال بناء القدرات.

وعندَ السّؤال عمّا يُمكنه تحسين جدوى العمل على دعم الناجين والنّاجيات، شدّدَ المُجيبونَ على الحاجة إلى تدريب الموظّفين العاملين في الخطوط الأماميّة، بمَن فيهم الأطبّاء والطّبيبات والقابلات، وتحديدًا في المناطق الرّيفيّة، على جوانب متعدّدة مثل كيفيّة جمع الأدلّة على وقوعِ اغتصاب، وسبل رصدِ الحالات وإحالتها على نحوٍ مناسب.[201] وأشاروا أيضًا إلى الحاجة إلى تدريب عمّال الخطوط السّاخنة الّتي أطلقتْها بعض المنظّمات. وطُرحَ اقتراحٌ يقضي باستغلالِ بعض المُناسبات، مثلَ الحملة السّنويّة التي تحمل اسم "16 يومًا من النّشاط لمناهضة العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ" والحملات العامّة المعنيّة بالصّحّة العامّة والتّغذية، من أجلِ التّوعية وتوجيه رسالة إلى النّاس مفادُها أنّ النّاجين والنّاجيات يحتاجُون إلى تقبّلهم كضحايا لا كَمُذنبين. وفي هذا الصّدد، ذُكِرَت الحاجة إلى توعية الأخصّائيّين النّفسانيّين لتمكينهم من تقديم خدمات أفضل.[202]

وذكر أكثر من نصف المُجيبين على السّؤال، أي نسبة 52 في المئة منهم، تأثير القيود والعوائق الّتي تفرضها السّلطات الّتي تتردّد في منح الإذن بإجراء أنشطة توعويّة، أو بتقديم خدمات مرتبطة بالعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وبالحماية. فتقديم الطّلّباتِ لنيل التّصاريح والأذون من أجلِ تنفيذِ نشاطٍ ما قد يمرّ بإجراءات مُعقّدة وشديدة التّقييد، ومُطوّلة، وقد يُخضع أفراد المنظّمات للتّفتيش والعرقلةِ المُستمرَّيْن، كما هو الحال، مثلًا، عندَ عبورهم نقاط تفتيش أمنيّة كثيرة.

وأبلغت بعض المنظّمات في مناطق معينة عن تعرّض موظّفيها العاملين في مجال حماية النّساء لمضايقاتٍ مارسَتْها عليهم الجماعات المسلّحة، أو عن إحباطِ القيود المفروضة على حرّيّة تنقّل النّساء عملَهم. هذا وقد تعرّضت بعض المنظّمات لتهديداتٍ مُمنهجَة وحملات تخويفٍ استهدفت مقرّاتها وموظّفيها. أمّا المشكلات الواقعة تحديدًا في الشّمال فقد حملَت بعض المنظّمات العاملة في نطاقها، إلى نقل نشاطها إلى الجنوب، أو الانتقال إلى مجالات أخرى من العمل. وأبلغ الراصدون الدّوليّون عن تدابيرَ تُحبطُ عمل شبكات الحماية التي يُقيمها المجتمع المدنيّ.[203] وقد أعرب المقرّر الخاصّ للأمم المتّحدة المعنيّ بالمدافعين عن حقوق الإنسان عن قلقه إزاء عرقلة مثل هذه الأنشطة،[204] بما في ذلك الامتناع عن تجديد تراخيص التّشغيل، وفرض قيود على حرّيّة تنقّل النّساء العاملات في المنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة، من خلال فرض متطلّبات تلزم النّساء بالتّنقّل مع وليّ أمرٍ من الذّكور (محرم).[205]

وتحدّثَ مقدّمو الخدمات في مصر عن تحدّياتٍ مُشابهة، وأُخرى غيرها تواجهها المنظّمات الّتي تسعى إلى دعم النّاجين والنّاجيات اليمنيّين من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ. ومن جُملة هذه التّحديات، مُشكلاتٌ تقعُ عندَ مساعدة النّاجين والنّاجيات في الحصول على الوثائق الصّحيحة، والتّحايل على المتطلّبات القانونيّة وقوانين الإقامة، وانعدام الاتّساق في استجابتَيْ السّلطتَين المصريّة واليمنيّة، بالإضافة إلى صعوباتٍ في إنشاء أنظمة إحالة فاعلة، وفي التّعامل مع الفجوات القائمة في توفّرِ الخدمات التخصّصِيّة. وأشارَ أفراد هذه المجموعات أيضًا إلى نقص في التّمويل، وإلى تحدّياتٍ في توفير الحماية ومراكز الإيواء الآمنة للنّاجين والنّاجيات، بالإضافة إلى الخوف من التّعرّض لعمل إجراميّ ومن انفضاح الأمر، وذلكَ بسبب الحساسيّة التي تكتنفُ الحالات الّتي يتعاملون معها. وفي المُحصّلة، أحسّت هذه المنظّمات أنّها غير مجهّزة كفاية لتقديم استجابات مُخصّصة ودقيقة تُلبّي احتياجات النّاجين والنّاجيات.

هذا وقد أفادت بعض المنظّمات، الّتي تقدّم الدّعم والخدمات للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في كلّ من اليمن ومصر، أنّها تواجه صعوبات في التّسجيل ضمنَ الأطر القانونيّة الّتي تحكم منظّمات المجتمع المدنيّ. فإجراءات تسجيل منظّمات المجتمع المدنيّ في مصر، وتحديدًا القانون الصّادر في العام 2019 الّذي يُنظّم مزاولة العمل المدنيّ، تتضمّنُ شروطًا قانونيّةً وإداريّةً[206] قد يتعذّر على المنظّمات اليمنيّة استيفاؤها. وفي اليمن، تواجه بعض المجموعات صعوبات في التّسجيل كجمعيّات ضمن الإطار القانونيّ والتّنظيميّ اليمنيّ.[207]

التحديات التي أبلغ عنها مقدمو الخدمات في دعم النساء المعرضات للعنف

- **91%** – أبلغوا أن **حساسية الموضوع** تعد العقبة الرئيسية ، مما يبقي المشكلة غير مرئية وغير متداولة.
- **87%** – أشاروا إلى عدم وجود **أي خدمات على الإطلاق في بعض المناطق.**
- **83%** – أوضحوا أن **الخدمات المتاحة للناجين والناجيات قليلة وغير كافية،** خاصة في الدعم النفسي والطبي.
- **80%** – أشاروا إلى **ضعف جودة الخدمات،** بما في ذلك **التدريب** غير الكافي لمقدمي الخدمات.
- **74%** – ذكروا أن **بعض مقدمي الخدمات مضطرون لوضع حدود** على عدد الإحالات التي يمكنهم التعامل معها أو فرض شروط على الخدمات التي يقدمونها.
- **70%** – أبرزوا **نقص الخبرة المتخصصة، خاصة في المناطق الريفية.**
- **65%** –لاحظوا أن هناك وعيًا محدودًا **بين الأفراد والمجتمع** بشكل عام حول الخدمات المتاحة.
- **53%** – أشاروا إلى أن **القيود والعراقيل التي تفرضها السلطات** تشكل عقبة أمام تقديم الخدمات.

200 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

201 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

202 مقابلة أُجْرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

203 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، *A/HRC/42/CRP.1، الفقرات 616، 635 - 636.

204 مجلس حقوق الإنسان، النّجاح من خلال المثابرة والتّضامن: 25 عامًا من إنجازات المدافعين عن حقوق الإنسان، تقرير المُقرّرة الخاصّة المعنيّة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، (21 كانون الأوّل/ ديسمبر 2022) A/HRC/52/29، الفقرة 74، https://docs.un.org/en/A/HRC/52/29 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

205 الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، "حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، مذكّرة من الأمين العامّ" (7 تمّوز/ يوليو 2023) /A/78/131، الفقرة 74 https://docs.un.org/en/A/78/131 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

206 راجع مرصد الحرّيّات المدنيّة: مصر، المركز الدولي للقوانين غير الرّبحيّة، النّسخة المُحدّثة بتاريخ 5 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2024، متوفّر على الرّابط الآتي: https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/egypt تمّت زيارة الموقع في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2025.

207 راجع مرصد الحرّيّات المدنيّة: اليمن، المركز الدولي للقوانين غير الرّبحيّة، النّسخة المُحدّثة بتاريخ 28 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2024، راجع أيضًا: بيان المركز الدّوليّ للعدالة الانتقاليّة، "الجلسة السّابقة للاستعراض الدّوريّ الشّامل" (تشرين الثّاني/ نوفمبر 2024)

هوية محجوبة.
© نجلا الشامي

6. السّبل المتاحة لجبر الضّرر وحالة التّنفيذ

1.6. الأُطر القانونيّة والسّياستيّة المحلّيّة، والسّبل المحلّيّة لجبرِ الضّرر النّاجم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع

1.1.6. الآليّات المخصّصة الّتي أنشأتها أطراف النّزاع لتعويض الأضرار اللّاحقة بالمدنيّين

أنشأ كلّ من التّحالف الّذي تقوده السّعودية والإمارات، والحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، والسّلطات القائمة في صنعاء، هيئات للتّحقيق في الأضرار الّتي لحقت بالمدنيّين خلال النّزاع وللاستجابة لها. لكنّ قلّة منها تمتّعُ بولاياتٍ قد تشمل، ولو نظريًّا، العنف الجنسيّ. وهي، في الواقع، لم تُوصِ بأيّ تعويضٍ عن العُنف الجنسيّ ولم تدفع أيّ مبلغٍ حتّى الآن في هذا الصّدد. وفي تقريرٍ نُشِرَ في العام 2022، عملت منظّمة مواطنة وعيادة لوينشتاين الدّوليّة لحقوق الإنسان على مراجعة ولاية هذه الآليّات، وعمليّاتها، وجدواها، ونظّمتا، معًا، 81 مقابلة مع ضحايا من المدنيّين وأفراد أُسَرِهم، بالإضافة إلى محامين في مجال حقوق الإنسان في اليمن، وذلك بين أيّار/ مايو 2020 وكانون الثّاني/ يناير 2022.

هذا وقد شكّلت السّلطة في صنعاء هيئتَيْن للاستماع إلى الشّكاوى المُقدّمة ضدّ أفراد جماعة أنصار الله وتلقّي طلباتِ التماسِ الإنصاف، بما في ذلك حالات الاعتداء أثناء الاحتجاز والإخفاء. ومع ذلك، خَلُصَ تقرير مواطنة وعيادة لوينشتاين إلى أنّ تلكَ الهيئتَيْن لم تعملا بشفافيّةٍ، وفشلتا في إجراء تحقيقات حقيقيّة، لا سيّما في الشّكاوى التي يتورّطُ فيها أعضاء نافذونَ، وأحيانًا ما أدّتا إلى وقوعِ أعمال انتقاميّة بحقّ المُشْتَكين. هذا ولم تنظر الهيئتان إلّا في عدد ضئيل من الحالات.[208]

أمّا الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، فقد شكّلت، إلى جانب شركائها في التّحالف العربيّ، الّذي تقوده كلّ من السّعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، الفريقَ المشتركَ لتقييم الحوادث، للتّحقيق في الأعمال القتالية الّتي وقع ضحيّتها مدنيّون بغير وجه حقّ، و"توفير آليّة للمساءلة والإنصاف والمحاسبة وجبر الضّرر بموجب معايير القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدّوليّ".[209] وكانت الآليّة مكلّفة تسديد "مدفوعات للتّعزية"، تُصرف حصرًا للمدنيّين من ضحايا الغارات الجوّيّة الّتي كانت تشنّها قوّات التّحالف، ولم تَقترن بأيّ اعتذار أو إقرار بالخطأ المُرتَكَب؛ بل كان يُطلَب من بعضِ مُتلقّي المبالغ الماليّة التّوقيع على إيصال يصفُ هذه المبالغ بأنّها مساعدة طوعيّة.[210]

2.1.6. آليّات الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، الّتي توفّر إمكانيّة تقديم جبر الضّرر عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع

توقّفت جهود العدالة الانتقاليّة الّتي أطلقَها مؤتمر الحوار الوطنيّ، توقّفًا مُفاجئًا عند اندلاع النّزاع في العام 2014، ولم تُستأنف، بعد ذلكَ، من أجل وضع إطار عملٍ شامل في البلاد. ومنذ ذلك الحين، اتّخذت الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا بعض الخطوات الرّامية إلى التّعامل مع مسألة المحاسبة، بما فيها خطواتٌ تقدرُ على دعم عمليّة جبر الضّرر لضحايا الانتهاكات المرتبطة بالنّزاع المسلّح في اليمن في المستقبل. إلّا أنّ المبادرات الحكوميّة الّتي أُطلِقَت حتّى اليوم لا تشمل ضحايا العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع والنّاجين والنّاجيات منه.[211]

وفي تقريرٍ مقدّمٍ إلى مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة في سياق الاستعراض الدّوريّ الشّامل لليمن في بداية العام 2024، ذكرت الحكومة اليمنيّة المُعترَف بها دوليًّا أنّها تولي أهميةً كُبرى لتعزيز قدرة آليّات رصد جرائم العنف الجنسيّ، والإبلاغ عنها، وإنصاف ضحاياها.[212] وبحسبِ الحكومة، يتلقّى الضّحايا الدّعم عبرَ اتّحاد نساء اليمن (الّذي عُدِّدَتْ أنشطته أعلاه)، في حين تسعى مكاتب النيابة العامة إلى "تعزيز استجابة المحاكم لتحقيق العدالة والإنصاف". هذا وقد أُطلِقَت مبادرات أخرى، بما فيها إنشاء مركزَيْن لإعادة تأهيل النّساء المعنّفات.[213] وقد أعلنت الحكومة اليمنيّة المُعترَف بها دوليًّا عن اتّخاذها خطوات لإنشاء صندوق للتّعويضات وجبر الضّرر عن انتهاكات حقوق الإنسان، وذلكَ ضمن خطّتها السّنويّة للعام 2023.[214] ولم يتّضح بعدُ إن كانَ هذا الصّندوق يقدرُ على توفير جبر الضّرر للضحايا والنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، ولم يُعرف، في حالِ قدرَ على ذلك، بأيّ السّبُل سيُطبّقه.

1.2.1.6. دور اللّجنة الوطنيّة اليمنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

تُعدُّ اليومَ اللّجنة اليمنيّة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (المعروفة شيوعًا باللّجنة الوطنيّة للتّحقيق) الهيئة الرّسميّة الرّئيسة في اليمن، الّتي يُناطُ بها جمع المعلومات في شأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ المرتبطة بالنّزاع القائم في البلاد، ومنها العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وكذلكَ التّحقّق منها بشكلٍ منهجيّ. فقد تأسّست اللّجنة في العام 2012، وتقومُ ولايتها على رصد الادّعاءات في شأن انتهاكات القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ المُرتكبة منذ العام 2011، بما فيها العنف الجنسيّ المُرتبط بالنّزاع. وتُصْدِرُ اللّجنة تقارير دوريّة، وتطرح نتائجها على السّلطات المعنيّة، لكنّها لا تتلقّى أيّ ردودٍ من السّلطة في صنعاء. ولا تملك اللّجنة صلاحيّة الشّروع بالملاحقات القضائيّة، لكنّها تستطيع إحالة ملفّات

208 منظّمة مواطنة وعيادة لوينشتاين الدّوليّة لحقوق الإنسان بجامعة ييل، "عُدْنا إلى الصّفر، عن حالة جبر الضّرر للمدنيين في اليمن" (يونيو 2022)، الصّفحات 12-14، https://law.yale.edu/sites/default/files/area/center/schell/returned-to-zero-report-2022-en-1_compressed.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

209 التّقرير الوطنيّ المُقدّم عملًا بقراريّ مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21، اليمن، الاستعراض الدّوريّ الشّامل لحقوق الإنسان بالأمم المتّحدة، (الدّورة السّادسة والأربعون، 29 نيسان/ أبريل- 10 أيّار/ مايو 2024) ، A/HRC/WG.6/46/YEM/1 15 شباط/ فبراير 2024، الفقرة 55.

210 منظّمة مواطنة وعيادة لوينشتاين الدّوليّة لحقوق الإنسان بجامعة ييل، "عُدْنا إلى الصّفر، عن حالة جبر الضّرر للمدنيين في اليمن "، الصّفحة 11 ومجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير مفوّض الأمم المُتّحدة السّامي لحقوق الإنسان الذي يتضمن النّتائج الّتي توصّل إليها فريق الخبراء الدّوليين والإقليميين البارزين وموجزًا عن المساعدة التّقنيّة المُقدّمة من المفوّضية السّامية إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق." (17 آب/ أغسطس 2018) A/HRC/39/43، الفقرة 104.

211 على سبيل المثال، صندوق التّعويضات الّذي أُنشئ في العام 2013 للمشتكين لدى لجنة النّزاعات المتعلّقة بالأراضي ولجنة المُسرّحين قسرًا. أدّى اندلاع النّزاع في العام 2014 إلى تعطيل عمل كلتا اللّجنتَيْن، بما في ذلك صرف التّعويضات للادّعاءات المثبتة. ووفقاً للكاتب جاينس كامبك، "[…] بحلول تشرين الثّاني/ نوفمبر 2014، كانت اللّجنة قد أصدرت أربعة مراسيم توافق على 17,261 ادعاء صحيح" [جاينس كامبك "العودة إلى العدالة الانتقاليّة في اليمن: لمحة عن لجنة المُسرّحين قسرًا في المحافظات الجنوبيّة"، (مركز الأبحاث التّطبيقيّة بالشّراكة مع البُرق (CARPO)،27 حزيران/ يونيو 2016)، متوفّر باللّغة الإنكليزية حصرًا على الرّابط الآتي: https://carpo-bonn.org/media/pages/publikationen/carpo-reports/returning-to-transitional-justice-in-yemen/74681806d0-1733145308/carpo_policy_report_03_2016_printerfriendly.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024]

212 التّقرير الوطنيّ المُقدّم عملًا بقراريّ مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21، اليمن، الاستعراض الدّوريّ الشّامل لحقوق الإنسان بالأمم المتّحدة، (الدّورة السّادسة والأربعون، 29 نيسان/ أبريل- 10 أيّار/ مايو 2024) A/HRC/WG.6/46/YEM/1، 15 شباط/ فبراير 2024، الصفحة 18.

213 المرجع السّابق نفسه.

214 "ردود اليمن على قائمة المسائل الخاصّة بتقريره الدّوريّ الثّالث، تقرير اللّجنة المعنيّة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، (30 كانون الأوّل/ ديسمبر2022)، E/C.12/YEM/RQ/3، الفقرة 34 https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g22/620/48/pdf/g2262048.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

التّحقيق إلى مكتب النّيابة العامّة، وإصدار التّوصيات باتّخاذ تدابير لمعالجة الانتهاكات وتقديم جبر الضّرر للضّحايا.

ولا يحقّ للّجنة أن تصدرَ قراراتٍ تقضي بمنحِ جبر الضّرر، لكنّها شهدت تعاظم دورها ليشمل الجهود المبذولة في ضمان حصول ضحايا الحالات الّتي تحقّق فيها على الدّعم. وتحدّثت اللّجنة، في تقريرها للعام 2023، عن إحالتها نحو 330 ضحيّة وأسرة إلى الهيئات المُناسبة لتلقّي مساعدات فوريّة.[215]

وعلى الرّغم من أنّ اللّجنة اكتفت، في بداية عملها، إلى الإشارة إلى "التّعويض"، فإنّها، منذ العام 2021، راحت تطرح مسألة "جبر الضّرر" للضّحايا على نحوٍ متزايد، وأعربت عن عزمها ضمان تطبيقِ توصياتها في مختلف الجهات الفاعلة الرّئيسة في النّظام القضائيّ، مثل النّيابة العامّة والقضاء في البلاد.[216] وفي خضمّ مسار التّحقيقات الّتي تُجريها اللّجنة، فإنّها تسألُ الضّحايا عن توصياتهم وآرائهم في شأن جبر الضّرر.[217] وتُساهم اللّجنة، من خلال عملها في الرّصد والتّحقيق المستمرّ منذُ سنوات، في إنشاء مستودعٍ للمعلومات، يمكن أن يُتّخذَ قاعدةً يُستندُ إليها من أجلِ فتحِ المزيد من التّحقيقات في حالات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، والمُرتكَب منذ اندلاع الحرب في العام 2014، كما تساهمُ اللّجنة في تكوينِ سجلٍّ تاريخيٍّ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ في اليمن، بما فيه العنف الجنسيّ.

وفي العام 2024، أطلقَت اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق، عمليّةَ تقديم الطّلبات عبر الانترنت، التي خوّلت الضّحايا تقديم شكاوى حول انتهاكات حقوق الإنسان. وكان أحد أهداف هذه المُبادرة هو زيادة عدد قنوات الإبلاغ المتاحة للضّحايا، لا سيّما لِمَن يُقيمون في مناطق يتعذّر على اللّجنة الوصول إليها.[218] ومن شأنِ هذه الخُطوة أن تحثّ النّاجين والنّاجيات على تقديم الشّكاوى أو الإبلاغ عن حالات العنف الجنسيّ، لا سيّما في حالِ منحَت هذه الطّلبات ضماناتٍ مؤكّدة في شأن احترام الخصوصيّة وحماية البيانات الشّخصيّة.

وكانت اللّجنة في العام 2017، قد رفعَت اقتراحًا إلى المجلس الأعلى للقضاء، توصي فيه بإنشاء محكمة مخصّصة تنفردُ باختصاصٍ حصريّ في القضايا الّتي ترِدُها من اللّجنة، أي إنشاء محكمة متخصّصة في اليمن تنظرُ في قضايا حقوق الإنسان. لكنّ دور اللّجنة يقتصر حاليًّا على تقصّي الحقائق، وليسَت لها صلاحية الفصل في القضايا أو منح جبر الضّرر. وقد أوضحت اللّجنة أنّ النّظام القضائيّ العاديّ يفتقرُ حاليًّا الخبرةَ في شأنِ التّعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنسانيّ، لذا فإنّ المحكمة المتخصّصة وحدَها تستطيعُ تقديم الانتصاف وجبر الضّرر للضّحايا في اليمن على نحوٍ مُجدٍ.[219] بالإضافة إلى ذلك، أكّدت اللّجنة أنّ إنشاء محكمة مماثلة من شأنه أن يشكّل "خطوة أولى" كُبرَى نحو وضع تدابير أخرى تتعلّق بالضّحايا، مثل إنشاء آليّات تمنح الشّهود والضّحايا الحماية الكفيلة بإشعارِهم بالطّمأنينةِ والسّلامة عندَ إبلاغهم عن الانتهاكات.[220] ومع ذلك، لم تُتّخذ أيّ خطوة حتّى اليوم لتنفيذ مقترح اللّجنة.

2.2.1.6. دور النّيابة العامّة والسّلطة القضائيّة

تتمتّع المحاكم المحلّيّة العاديّة في اليمن بولاية قضائيّة تخوّلها النّظر في قضايا العنف الجنسيّ. ولكنّ النّزاع المسلّح أدّى إلى إضعاف النّظام القضائيّ في دولةٍ واهية، وإلى جعله عاجزًا عن حماية حقوق المواطنين اليمنيّين وضمانها– بما فيها حقوقهم الإنسانية – أو عن إنفاذ الأحكام القضائيّة المُبرمة. ففي العام 2022، أفاد مكتب المفوض السّامي لحقوق الإنسان بأنّ الجهاز القضائيّ في معظم المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، كان إمّا مُضربًا عن العمل أو ممنوعًا من مُزاولته، فأغلقت مكاتب المدّعين العامّين بالكامل حتّى آب/ أغسطس 2021.[221] وفي العام 2023، أشار مكتب المفوّض السّامية لحقوق الإنسان إلى أنّ الجهاز القضائيّ اليمنيّ يعاني من فجوات كبيرة "في القدرات الموجودة في القضاء اليمنيّ من أجل ضمان وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، والمحاكمات العادلة، والمُساءلة الجنائيّة لمرتكبي هذه الانتهاكات".[222] وأشار فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين بشأن اليمن، في تقريره لِعام 2020، إلى أنّ "النّظام يواجه مشاكل تتعلّق بالفساد، وعدم كفاية حماية حقوق المحاكمة العادلة، والتّمييز ضدّ المرأة، والاعتداءات والتّهديدات الخطيرة الموجّهة ضدّ الجهات الفاعلة القضائيّة".[223] وقد صرّح مسؤول حكوميّ يمنيّ لفريق الدّراسة بأنّ الجهات المعنيّة إنفاذ القانون تجهلُ كيفيّة التعامل مع هذا السّلوك، على الرّغم من سريانِ قوانينَ في اليمن تُعاقب عليه.

ينصُّ القانون اليمنيّ على أنّ الاغتصاب وغيره من ضروبِ العنف الجنسيّ جرائمَ موصوفة.[224] ومع ذلك، فإنّ النّاجين والنّاجيات، ممّن يرغبونَ في الإبلاغ عن تعرّضهم للعنف الجنسيّ، ويسعونَ إلى ملاحقة الجناة ومعاقبتهم، يواجهونَ تحدّيات جمّة. فرفعُ الدّعاوى القانونيّة يعني، إلى حدٍّ ما، الإقرار علنًا بوقوعِ العنف الجنسيّ، وهو ما قد يزيد خطر تعرّض النّساء لِلعنف، على حدّ ما وُضِّحَ آنفًا. وهو يتطلّبُ أيضًا تكاليفَ ماديّة باهظة من أجلِ توكيل محامٍ وإعدادِ تقارير الطّبّ الشّرعيّ. وجملةِ العوائق الّتي تواجهها النّساء أيضًا، افتقارهنَّ الأوراق الثّبوتيّة. وفي ظلّ القيود التي تُفرضُ على المرأة في المناطق الخاضعة لسيطرة السّلطة في صنعاء، وتشترطُ عليها ملازَمة محرمٍ من الرّجال، يصعُبُ على النّساء الاستحصال على هذه الوثائق وحدَهنَّ، بدون مرافقةِ أقاربهنّ الذّكور. لذا، فإنّ إثبات التّعرّض للعنف الجنسيّ أمرٌ صعب. وغالبًا ما ينتمي النّاجون والنّاجيات إلى الفئات المُستضعفة والمهمّشة، في حين يشغل الجناة مناصبَ في السّلطة، سواء أكانوا من الجماعات المسلّحة أو من الشّخصيّات النّافذة في المجتمع.

215 اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التّقرير الدّوري الحادي عشر عن أعمال اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، من 2022/8/1 وحتّى 2023/7/31، (أيلول/ سبتمبر 2023) ص. 24.

216 "تعمل اللجنة أيضًا مع القضاء لتفعيل آليّات المحاسبة وجبر الضّرر وتسليم الملفّات الّتي انتهت اللّجنة من التّحقيق فيها إلى النّيابة العامّة"، التّقرير الدّوريّ العاشر عن أعمال اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان للفترة من 1 تمّوز/ يوليو 2021 وحتّى 31 تمّوز/ يوليو 2022، (آب/أغسطس 2022)، ص 9.

217 راجع: مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن"، تقرير المفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (1 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2024)، A/HRC/57/74، الفقرة 19، https://undocs.org/en/A/HRC/57/74 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

218 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن"، تقرير المفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (19 أيلول/ سبتمبر 2024)، A/HRC/51/62، https://undocs.org/A/HRC/51/62 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

219 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع. تقرير المفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (24 آب/أغسطس 2021)، A/HRC/48/48، الفقرة 24، https://undocs.org/A/HRC/48/48 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

220 المرجع السّابق نفسه، الفقرة 52(ج): أوصى المفوّض السّامي لحقوق الإنسان بأنّ هذه التّدابير ضروريّة "لحماية الضّحايا والشّهود الّذين يتعاونون مع اللّجنة الوطنيّة من أيّ شكل من أشكال التّرهيب والانتقام، وتوفير أماكن آمنة يمكنهم فيها التّحدّث في كنف السّرّيّة مع أعضاء اللّجنة الوطنيّة وموظّفيها المكلّفين بالتّحقيقات".

221 راجع: مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن"، تقرير المفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (19 أيلول/ سبتمبر 2022)، A/HRC/51/62، الفقرة 14.

222 راجع: مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن"، تقرير المفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (22 أيلول/ سبتمبر 2023)، A/HRC/54/74، الفقرة 23، https://undocs.org/A/HRC/54/74 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

223 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (28 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/6، الفقرة 98.

224 وفقًا لتقرير مواطنة عن العنف المنزلي، يُعد الاغتصاب جريمة بموجب القانون اليمني (قانون العقوبات، المادة 269). ومع ذلك، فإنّ العقوبات المفروضة في حال الإدانة تعتبر متهاونة نسبيًّا. وينصّ القانون اليمنيّ أيضًا على جريمة "الأفعال الفاضحة المخلّة بالحياء" (قانون العقوبات، المادة 273)، وهو كلّ فعل ينافي الآداب العامة، ويخدش الحياء. مواطنة لحقوق الإنسان، "جدران هشّة: دراسة حول العنف الأسريّ ضدّ المرأة أثناء الحرب في اليمن (2014-2021)"، (30 آب/ أغسطس 2022)، ص.37.

وفي تقرير مفصّل نشره مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة، ويتضمّنُ تحليلًا لِلدّور الّذي يمكن أن تضطلع به السّلطة القضائيّة في إرساء العدالة الانتقاليّة والمصالحة في اليمن، نظرَ الباحث مليًّا في تأثير الحرب في السّلطة القضائيّة اليمنيّة، وخلصَ إلى أنّه على القضاء أداء دورٍ أساسيّ في اليمن في مرحلةِ ما بعدَ النّزاع، على الرّغم من عدم أهليّته لتولّي مقاليدَ العدالة الانتقاليّة في البلاد، وعليه أيضًا أن يكونَ السّبيلَ الآيلَ إلى استعادة سيادة القانون وإعادة ثقة الجمهور بمؤسّسات الدّولة.[225] ووجدَ التّقرير أنّ الإصلاح القضائيّ والتّطوير المهنيّ، وكذلكَ الخطوات الرّامية إلى إعادة بناء مصداقيّة النّظام القضائيّ واستقلاليّته، ستُشكّلُ عناصر أساسيّة في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن.[226]

3.2.1.6. القوانين والمؤسّسات الوطنيّة الأخرى ذات الصّلة

إلى جانبِ مؤتمر الحوار الوطنيّ ومخرجاته المُعدّدة أعلاه، أُنشئَ عددٌ من الهيئات الأخرى في اليمن في الفترة السّابقة للنّزاع الحاليّ؛ بعضُها همدَ نشاطهُ منذُ العام 2014، مثل المجلس الأعلى للأمومة والطّفولة،[227] واللّجنة الوطنيّة لشؤون القانون الدّوليّ الإنسانيّ. في المُقابل، واظبَت هيئاتٌ أخرى عملها، بما فيها اللّجنة الوطنيّة للمرأة، ووزارة الشؤون القانونيّة وحقوق الإنسان، والوحدة التّنفيذيّة لإدارة مخيّمات النّازحين داخليًّا، الّتي تتولّى متابعة شؤون النّازحين والنّازحات داخليًّا وحماية الأطفال النّازحين.

4.2.1.6. الجهود الحكوميّة الأُخرى الرّامية إلى رصد الانتهاكات والتّحقيق فيها، بما فيها العنف الجنسيّ المُرتبط بالنّزاع

في العام 2018، أبلغت وزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان في الحكومة اليمنيّة المُعترَف بها دوليًّا مجلس حقوق الإنسان أنّها أنشأت قسمًا مُخصّصًا للدراسات والبحث من أجلِ المُساندة في رصدِ انتهاكات[228] حقوق الإنسان المتعلّقة بالنّزاع في البلاد وتوثيقها. وقد دعمَت الوزارة الجهود الآيلة إلى توثيق الحالات بشكلٍ منهجيّ وجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان.[229] وفي مُعظَم الحالات، تُحيل الوزارة الشّكاوى الّتي تتلقّاها إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن. ويكمنُ أحد أشكال الدّعم الّذي تقدّمه الوزارة للّجنة في إسداء المشورة حولَ السُّبُل القانونيّة المناسبة. أمّا في حالات العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، فتحيلها الوزارة إلى اتّحاد نساء اليمن الّذي يقدّم العون القانونيّ والإرشاد النّفسيّ الاجتماعيّ.[230] وقد أفادت الوزارة، في العام 2020، بأنّها تلقّت 28 شكوى "تخصُّ المرأة"،[231] خلال الفترة المُمتدّة من كانون الثّاني/ يناير 2019 إلى كانون الأوّل/ ديسمبر من العام نفسه ولكن، لم يتّضح إن كانت هذه شكاوى تندرج ضمن حالات العنف الجنسيّ، كما لم يتمّ تحديد ارتباطها بالنّزاع.

وفقًا للمعلومات الّتي أوردتها الحكومة في العام 2022 إلى لجنة الأمم المتّحدة المعنيّة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، أنشأت وزارة السّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان "خطًّا ساخنًا" لتلقّي الشّكاوى والتّبليغات المُتعلّقة بالانتهاكات المُرتكَبَة في مختلف المحافظات".[232] وإذ يُقدِّم هذا التّقرير معلومات عن بعض الفئات الرّئيسة للانتهاكات المُبلَّغ عنها، إلّا أنّه لم يأتِ على ذِكر العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

5.2.1.6. الآليّات المحلّيّة أو التقليديّة لمعالجة الانتهاكات

نتيجةً لانهيار سلطات الدّولة ومؤسّساتها جرّاء الحرب، سُجِّل ارتفاع في أعداد الأفراد الذين يلجؤون إلى الوساطة المجتمعيّة التّقليديّة بدلًا من إبلاغ الشّرطة أو القوّات الأمنيّة عن الانتهاكات. فقد يقوم الشّيخ، مثلًا، بالتّحدُّث إلى عائلة الجاني للتّوصّل إلى حلّ ما، مثل ترتيب أمر زواجهما أو دفع مبلغ من المال.[233] وأفاد فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين عن ارتفاع نسبة الاعتماد على أشكال الوساطة التّقليديّة من أجل الإنصاف نتيجة العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، مثل التّعويض المادّي للأقارب الذكور.[234]

هذا ولفتَ أحد المشاركين في المقابلات الانتباه إلى وجودِ لجان مُصالحة، مثل تلك العاملة في تَعِز، تعملُ بالتّوازي مع المؤسّسات القضائيّة الحكوميّة.[235] وينبغي أن تُحتسب هذه الأنواع من المبادرات في أيّ تخطيط لفترة ما بعد النّزاع، فهي قد اكتسبت زخمًا مُتزايدًا في اليمن خلال الحرب، ويجب فهم تأثيرها في حالات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع ودورها المحتمل فيه –سلبًا أو إيجابًا على حدّ سواء.

2.6. الأُطُر القانونيّة والسّياستيّة الدّوليّة ذات الصّلة والسُّبُل الدّوليّة لجبر الضّرر النّاجم عن العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع في اليمن

1.2.6. أُطُر القانون الدّوليّ

بموجب القانون الدّوليّ، يتعيّن على جميع الدّول أن توفّر جبر ضررٍ تامّ عن الخسائر أو الإصابات النّاجمة من انتهاكاتِها للقانون الدّوليّ، وأن تفي بالتزاماتِ القاضية باحترام القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان، والقانون الدّوليّ الإنسانيّ، وضمان احترامهما، وإعمالهما وفق ما هو منصوص عليه في المعاهدات ذات الصّلة وكذلك القانون الدّوليّ العرفيّ، بما في ذلك واجب توفير سبل الانتصاف والجبر المناسبة والفاعلة والسّريعة.[236]

225 محمّد السّويطر، "دور القضاء في تحقيق العدالة الانتقاليّة والمصالحة في اليمن"، مركز صنعاء (15 أيّار/ مايو 2024)، ص 4. متوفّر على الرّابط الآتي: https://sanaacenter.org/files/The_Role_of_the_Judiciary_in_Achieving_Transitional_Justice_and_Reconciliation_in_Yemen_en.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

226 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة 27.

227 يرد ذكره في اليمن، "النّظر في التّقارير المُقدّمة من الدّول الأطراف بموجب المادّة 44 من الاتّفاقيّة، التّقارير الدّوريّة الأربعة للدّول الأطراف المقرر تقديمها في عام 2008" (23 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2012)، CRC/C/YEM/4، الفقرة 24، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC%2FC%2FYEM%2F4&Lang=en تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

228 اليمن، تقرير وطنيّ مُقدّم وفقًا 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5: اليمن". الاستعراض الدّوريّ الشّامل. (8 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2018)، A/HRC/WG.6/32/YEM/1، الفقرة 43.

229 بحسب التّقرير الوطنيّ الّذي أعدّته الحكومة المُعترَف بها دوليًّا للدورة الثّالثة من عمليّة الاستعراض الدّوريّ الشّامل (2018)، فقد قامت وزارة حقوق الإنسان باستحداث إدارة متخصّصة في الدّراسات والبحوث لإعداد المُقترحات الهادفة لتطوير بنية إدارة الرّصد والتّوثيق في مجال الانتهاكات. اليمن، تقريرٌ وطنيّ، الفريق العامل المعنيّ بالاستعراض الدّوري الشّامل، A/HRC/WG.6/32/YEM/1،8 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2018، ص. 6 الفقرة 21. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/ye-index. وبحسب التّقرير الوطنيّ المُقدّم من الحكومة المُعترف بها دوليًّا للدورة الرّابعة من الاستعراض الدّوري الشّامل (2024)، فإنّ وزارة حقوق الإنسان تتولّى العمل على رصد الانتهاكات وتوثيقها وحفظ الحقوق من خلال شبكة محليّة من الرّاصدين في مختلف المحافظات اليمنيّة. اليمن، تقريرٌ وطنيّ، الفريق العامل المعنيّ بالاستعراض الدّوري الشّامل، A/HRC/WG.6/46/YEM/1، 15 شباط/ فبراير 2024، ص. 6 الفقرة 26. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/ye-index.

230 "الأجوبة الواردَة من اليمن على قائمة المسائل والأسئلة المتعلّقة بتقريرها الجامِع للتّقريرَيْن السّابع والثّامن، اللّجنة المعنيّة بالقضاء على التّمييز ضدّ المرأة، (19 آب/ أغسطس 2020)، CEDAW/C/YEM/RQ/7-8، ص 10.

231 المرجع السّابق نفسه.

232 "ردود اليمن على قائمة المسائل الخاصّة بتقريره الدّوريّ الثّالث، تقرير اللّجنة المعنيّة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، (30 كانون الأوّل/ ديسمبر2022)، E/C.12/YEM/RQ/3، الفقرة 28. وفقًا للحكومة، تمّ الإبلاغ، في المُجمل، عن 3694 انتهاكًا لحقوق الإنسان و18171 خرقًا للهدنة الّتي رعتها الأمم المتّحدة عبر "الخطّ السّاخن". وتشمل الانتهاكات المُبلّغ عنها قتل المدنيين لأسبابٍ عدّة منها القصف العشوائيّ والألغام الأرضيّة ونيران القنّاصة (لمزيد من المعلومات، راجِع الفقرة 29 من التّقرير المذكور آنفًا).

233 تشمل التّقاليد القبليّة اليمنيّة تعويضات عن الأذى المادّيّ والمعنويّ من خلال دفع مبالغ ماليّة لقاء الأضرار، وذلكَ على أساس مفهوم الحماية القبليّة للنّساء والأطفال وغيرهم؛ وتؤثر المكانة القبليّة في ما قد يُعتَبَر تعويضات مناسبة: بول دريش، "قواعد الملازم، وثائق عرفيّة وقبليّة من برط (اليمن)"، (دوتشيه آركيبولوجيشيس إنستيتوت، 2006)، الجزء 2، القانون العرفيّ، ص 77 – 85. متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

234 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير بالنّتائج التّفصيليّة التي توصّل إليها فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (3 أيلول/ سبتمبر 2019)، A/HRC/42/CRP.1*، الفقرة 636.

235 مقابلة أُجرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

236 الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، المبادئ الأساسيّة والمبادئ التّوجيهيّة بشأن الحقّ في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدّوليّ الإنسانيّ، المُعتَمَدة بقرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة 147/60 (15 كانون الأوّل/ ديسمبر 2005)، الفقرتان 3 و15.

ويعدُّ اليمن طرفًا في بعض المعاهدات الدّولية الرّئيسة لحقوق الإنسان، بما فيها معاهدات عدّة تتناول مسألة العنف الجنسيّ والوصول إلى العدالة، وتشمل، تحديدًا، الحقّ في جبر ضررٍ هذه الانتهاكات.[237] وقد شاركت الحكومة اليمنيّة المُعْترَف بها دوليًّا في عمليّة الاستعراض الدّوريّ الشّامل لمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتحدة، وقدّمت تقارير دوريّة إلى هيئات الرّصد بموجب معاهدات مُحدّدة لحقوق الإنسان، على الرّغم من أنّها لم تقبل الإجراءات الاختياريّة الّتي تسمحُ النّظر في شكاوى الأفراد. هذا ويعدّ اليمن طرفًا في اتفاقيّات القانون الدّوليّ الإنسانيّ، الّتي تحمي المدنيّين أثناء النّزاعات المسلّحة، بما في ذلك اتفاقيّات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاها الإضافيّان لعام 1977. ويعدُّ أعضاء التّحالف الدولي الّذي تقوده السّعودية أطرافًا في عدد من هذه المعاهدات على الأقلّ، وتقع على عاتقهم المسؤوليّات عينها لتوفير جبر الضّرر التّام بموجب القانون الدّوليّ.[238] بالإضافة إلى ذلك، تتمتّعُ هيئات بسلطة تخوّلها التّدقيق بسلوك أعضاء التّحالف الدّوليّ الّذي تقوده السّعودية، ويُزعم ارتكابه انتهاكات في اليمن، بما في ذلك العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. فالسّودان، على سبيل المثال، هي إحدى الدّول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

2.2.6. الأُطُر السّياسيّة الدّوليّة

تتواصل جهود الأمم المتّحدة الرّامية إلى عقد محادثات سلام في اليمن منذ العام 2011، إذ أُنشئ مكتب المبعوث الخاصّ للأمين العام للأمم المتّحدة في العام 2012، وهو لا يزال يعمل على الوساطة لإحلال السّلام حتّى وقت كتابة هذا التّقرير. ويواصل مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة متابعة النّزاع الحاليّ في اليمن منذ صدور القرار 2201 في 15 شباط/ فبراير 2015. وعلى الرّغم من التّوصّل إلى وقف مؤقت لإطلاق النّار في نيسان/ أبريل 2022، واستمرّار المفاوضات على نحوٍ متقطّع، لم يُبرم أيّ وقف دائم لإطلاق النّار أو اتّفاق دائم على الصّعيد الوطنيّ حتى وقت كتابة هذا التّقرير. وإلى جانب هذه التّطوّرات، دعا المجتمع المدنيّ اليمنيّ، لا سيّما الحركة النّسائيّة، إلى إشراك المرأة في مفاوضات السلام، وإلى تضمين العمليّة المحاسبةَ عن الانتهاكات المرتبطة بالحرب.[239]

3.2.6. مواقِف الجهات الفاعِلة الدّوليّة الرّئيسة

تكرّرَ في قرارات مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة في شأن اليمن التّأكيد على ضرورة "إجراء تحقيقات شاملة ومستقلّة ومُحايدة ومستوفية للمعايير الدّوليّة بخصوص ما زُعِمَ وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان[...] لضمان المساءلة الكاملة".[240] وقد أكّدَت تلك القرارات سنويًّا على ضرورة أن يمتّثِل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدّوليّ، ومنها قراراته الصّادرة من العام 2021 فصوعدًا، والقاضية بإدانة العنف الجنسيّ المرتبط بالنزاع، وذلك المُرتكب في مرافق الاحتجاز، ومخيمات اللّاجئين واللّاجئات.[241] ووجّه مجلس الأمن التّابع للأُمم المتّحدة، في قراره الصّادر عام 2022، دعوة مُحدّدة إلى "تزويد من وقعن منهنّ [النّاجيات] ضحايا للعنف الجنسيّ في أثناء النّزاع بسبُل الانتصاف وبالمساعدة على نحو ما هو مُفصّل في القرار 2467"[242] ودعا فريق الخبراء المَعنيّ باليمن في تقاريره المُقدَّمة بموجب هذه القرارات إلى إنشاء آليّة دوليّة مستقلّة للمحاسبة عن انتهاكات القانون الدّوليّ الإنسانيّ والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان الّتي ترتكبها جميع الأطراف، وإلى توفير الإنصاف للضّحايا وأسرهم.[243]

وعلى الرّغم من عدم إطلاقِ مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة دعوة واضحة لإنشاء آليّة لجبر الضّرر مُخصّصة لِلانتهاكات الّتي ترتكبها الأطراف المُتحارِبة في اليمن، بما في ذلك العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، كرّرت المُناشدات باحترام القانون الدّوليّ، والمحاسبة، وتوفير جبر الضّرر لضحايا العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع عمومًا.

وفي سياق استعراض مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات مُحدّدة لحقوق الإنسان لمدى امتثال اليمن لالتزاماته بموجب القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان، خصَّتْ بعض الدّول بالذكرِ الحاجةَ إلى اتّخاذ تدابير لضمان جبر الضّرر النّاجِم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.[244]

3.6. مبادرات تقودها منظّمات المجتمع المدنيّ في شأن جبر الضّرر

شاركَت بعض منظّمات المجتمع المدنيّ في اليمن في الجهود الرّامية إلى جبر الضّرر، علمًا أنّ غالبيّة المبادرات ركّزَت على الحاجة إلى إرساء العدالة الجابرة للضّرر عمومًا وليس على جبر الضّرر لِلنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع تحديدًا. وفي تمّوز/ يوليو 2022، اجتمعت 36 منظّمة من منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة، فأطلقت إعلانًا للنّهوض بالعدالة والمصالحة (إعلان اليمن للعدالة والمصالحة)، حدّدت فيه مطالبها المشتركة بتحقيق سلام عادل واشتماليٍّ ومستدام في اليمن. وقد وردَ جبر الضّرر والتّعويض ضمن هذه المطالب.[245] وتضمّن الإعلان فصلًا عن المظالِم، الّذي يسرد الانتهاكات الواجب معالجتها في أيّ عمليّة مستقبليّة لإرساء العدالة الانتقاليّة؛ وتشمل هذه الانتهاكات العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ.

هذا وسعى التّقرير المشترك الصّادر عن منظّمة مواطنة والعيادة الدّوليّة لحقوق الإنسان في كليّة الحقوق بجامعة ييل (الوارد ذكرهُ آنفًا) إلى لفت الانتباه إلى حق المدنيّين والمدنيّات في اليمن في جبر الضّرر، وإلى الالتزامات الواجبة على الأطراف المختلفة في النّزاع من أجلِ تأديته.[246]

237 تشمل هذه المعاهدات: اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة (1979)، والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة (1966)، واتّفاقيّة مناهضة التّعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللّاإنسانيّة أو المهينة (1984)، واتّفاقية حقوق الطّفل (1989).

238 المملكة العربيّة السّعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة هما على سبيل المثال طرفان في اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة، واتّفاقية مناهضة التّعذيب، واتّفاقيّة حقوق الطفل، وكذلك اتّفاقيّات جنيف الأربع وبروتوكولَيْها الإضافيَّيْن الأوّل والثّاني. وقد أبدَت اللّجنة المعنيّة بالقضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة، قلقها إزاء "المعلومات الموثوقة والمتّسقة الّتي تفيد بأنّ الدّولة الطّرف، من خلال عمليّاتها العسكريّة في اليمن، مسؤولة عن انتهاكات حقوق نساء وفتيات يمنيّات" [ملاحظات ختاميّة بشأن التّقرير الجامع للتّقريرَيْن الدوريَّين الثّالث والرّابع للمملكة العربيّة السّعوديّة، (14 آذار/ مارس 2018)، CEDAW/C/SAU/CO/304، الفقرة 17، https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/cedawcsauco3-4-concluding-observations-combined-third-and-fourth تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024].

239 دعا فريق خبراء مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة المَعني باليمن في تقريره للعام 2020 مجلس الأمن إلى إجراء مناقشة مركّزة تتناول التّحدّيات الّتي تواجهها المرأة في اليمن، بالإضافة إلى ما يتعلّق منها بالعنف الجنسيّ، ومدى إشراك المرأة بصورة مُجدِيَة في اتّفاقات السّلام المُبرَمَة في عامَي 2018 و2019، وأن يُحدّد، إن لم يتم إشراكها بصورة مُجدية، الصّعوبات المواجهة والطّرائق المتّبعة للتّغلّب عليها. فريق مجلس الأمن التّابع للأُمم المتّحدة المعني باليمن، التّقرير النّهائيّ لفريق الخبراء المَعنيّ باليمن (27 كانون الثّاني/ يناير 2020)، S/2020/70، الفقرة 128 (ج).

240 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، القرار 2140 (2014)، (26 شباط/ فبراير 2014) https://www.undocs.org/S/RES/2140%20(2014) تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، ومجلس الأمن التّابع للأمم المُتّحدة، القرار 2201 (2015)، (15 شباط/فبراير 2015)، S/RES/2201 (2015) https://undocs.org/S/RES/2201 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

241 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، القرار 2564 (2011)، (25 شباط/فبراير 2021) S/RES/2564 ص. 2 الفقرة 8، https://main.un.org/securitycouncil/en/content/sres2564-2021 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، ومجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، القرار 2624(2022) (28 شباط/فبراير 2022) S/RE/2624، ص. 2، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/271/73/pdf/n2227173.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

242 مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، القرار 2624 (2022)، (28 شباط/ فبراير 2022)، ص 2.

243 على سبيل المثال، فريق الخبراء المعني باليمن، التّقرير النّهائيّ لفريق الخبراء المَعني باليمن المُنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)' S/2023/833 (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023)، الفقرة 191 (ف).

244 على سبيل المثال، في سياق الاستعراض الدّوريّ الشّامل بشأن اليمن في العام 2024، دعت سيشيل اليمن إلى "وضع خطّة عمل لضمان إنشاء آليّات تستجيب لاحتياجات ضحايا العنف الجنسيّ والعنف الجنسانيّ والنّاجين منهما"؛ وقد تمّ إدراج ذلك في قائمة التّوصيات الّتي تحظى بتأييد اليمن: مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، تقرير الفريق العامل المَعنيّ بالاستعراض الدّوريّ الشّامل، اليمن، (17 نيسان/ أبريل 2019)، A/HRC/41/9، الفقرات 123-145، https://digitallibrary.un.org/record/3804651?ln=en تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

245 إعلان اليمن للعدالة والمصالحة (تمّوز/ يوليو 2022)، مُتوفّر على الرّابط الآتي https://yemenjustice.org/en/، تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

246 منظّمة مواطنة وعيادة لوينشتاين الدّوليّة لحقوق الإنسان بجامعة ييل، "عُدْنا إلى الصّفر، عن حالة جبر الضّرر للمدنيين في اليمن" (حزيران/يونيو 2022) الصفحة 152.

وركّزت مبادرات المناصرة الأخرى على السّعي إلى إدراج قضيّة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، و/ أو جبر الضّرر، على جدول أعمال مفاوضات السلام. فعلى سبيل المثال، طوّرت مؤسّسة مبادرة مسار السّلام بالتّعاون مع القيادات النّسائيّة في اليمن خرطة الطّريق النّسويّة للسّلام، ليكونَ إطارًا توجيهيًّا لدعم عمليّة السّلام في اليمن. وتُشجِّع خارطة الطّريق على اعتماد مقاربة مراعية للنّوع الاجتماعيّ ضمن مساعي عمليّة السّلام، وذلك على نحوٍ يُكرِّس الالتزام بحقوق الإنسان والعدالة الانتقاليّة وجبر الضّرر.[247] هذا وتوصي الخارطة بأن تنعكس أولويّات الفئات المختلفة واحتياجاتها في مفاوضات السّلام وعمليّة السّلام عمومًا، بما في ذلك أولويّات الناجيات من الحرب واحتياجاتهنّ، بالإضافة إلى النّاجيات من العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، وأمهات المُختَطَفين وزوجاتهنّ، والنّازحات والمعتقلات تعسّفيًّا، وضحايا التّعذيب، والمُعيلات لأُسَرِهِنّ، والفتيات اللّواتي زُوِّجنَ قسرًا، وأسيرات الحرب، والنّساء والفتيات الرّيفيّات المجنّدات.[248]

وتجدُر الإشارة إلى أنّ خارطة الطريق النّسويّة وإعلان العدالة والمصالحة تستندان إلى افتراضٍ مفادُه أنّ حاجةً تمسّ إلى إطارٍ للعدالة الانتقاليّة يحدّد المقاربة العامّة للتعامل مع ماضي اليمن، ومع إرث البلاد من العنف والاعتداء، ويلبّي احتياجات الضّحايا والنّاجين والنّاجيات في اليمن.

لقد كان المجتمع المدنيّ اليمنيّ هو الجهة الأساسيّة الدّاعية إلى إدماج جبر الضّرر وغيره من المسائل المرتبطة بالعدالة الانتقاليّة في مفاوضات السّلام في اليمن.[249] وثمّة مبادرات أخرى تشمل الأنشطة المُنظّمة حول حملة 16 يومًا من النّشاط لمناهضة العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، وهي حملة سنويّة يقودها المجتمع المدنيّ بِدَعمٍ من الأمم المتّحدة، وتحشد منظّمات المجتمع المدنيّ من جميع أنحاء اليمن.[250] ومن بين الفعاليّات السّنويّة أيضًا، القمّة النّسويّة، وهي مؤتمر وطنيّ تقوده نساء يمنيّات، يهدُف إلى "تشكيل لهويّة الحركة النّسويّة النّضاليّة الحقوقيّة اليمنيّة من أجل بناء السّلام والتّنمية والحفاظ على حقوق الإنسان والنّساء". وإذ تجمع القمّة، في كلّ عام، مئات الممثّلين عن منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة والأطراف المعنيّة الوطنيّة الأخرى، وممثّلي المجتمع الدّوليّ والدّبلوماسيّين للمناقشة والاتّفاق على مجموعة أساسيّة من التّوصيات الموجّهة إلى الجمهور على المستويات الدّوليّة والإقليميّة والوطنيّة والمحلّيّة.[251]

القمّة النّسويّة السّادسة في عدن، اليمن. 10-11 كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.
إشراق المقطري

247 خارطة الطّريق النّسويّة للسّلام في اليمن: الإطار الإرشاديّ للوسطاء والمفاوضين، (مبادرة مسار السّلام، آذار/ مارس 2023)، https://peacetrackinitiative.org/en/resources/32، تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

248 المرجع السّابق نفسه ص. 5.

249 بالإضافة إلى خارطة الطّريق النّسويّة للسّلام وإعلان اليمن للعدالة والمصالحة، راجع أيضًا: منظّمة مواطنة لحقوق الإنسان، "من أجل سلام شامل ومستدام، يجب على جهود إيقاف الحرب أن تضع مسائل حقوق الإنسان كأولويّة مُلِحّة"، بيان صحفيّ (20 نيسان/أبريل 2023) https://www.mwatana.org/posts-en/sustainable-peace تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024؛ ومركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة، "تقرير منتدى اليمن الدّولي 2023" (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023) ("لا سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون مساءلة")، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/21026 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

250 هيئة الأمم المُتّحدة للمرأة، "تحت المجهر: 16 يومًا من النّشاط لمناهضة العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ" https://arabstates.unwomen.org/en/news/in-focus/end-violence-against-women-0 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

251 وفقًا لإعلان القمّة النّسويّة السّادسة، الّتي عُقِدَت في عدن على مدى يومَيْ 10 و11 كانون الأوّل/ ديسمبر 2023، يمكن تلخيص المطالب الرّئيسة الّتي قدّمها المشاركون والمشاركات في القمّة في مجال العدالة الانتقاليّة على النّحو الآتي: (1) ينبغي أن يتحلّى المجتمع الدّوليّ بإرادة حقيقيّة لجبر الضّرر، ويتعيّن عليه أن يدعو إلى التزامات مباشرة ومستدامة وطويلة الأجل، وإقامة شراكات مُتكافِئة بين منظّمات المجتمع المدنيّ والمنظّمات النّسائيّة والمجتمع الدّوليّ؛ (2) يجب على المجلس الرّئاسيّ زيادة التّركيز على تنفيذ برامج جبر الضّرر من دون تأخير في مسار معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ينبغي أن يكون ذلك بمثابة أداة هامّة لمساعدة الضحايا والنّاجين والنّاجيات على تجاوز تأثير النّزاعات الّتي عاشوها والجرائم الّتي تعرّضوا لها، وردّ اعتبارهم، ومساعدة الضّحايا على إعادة بناء حيواتهم الطّبيعيّة كمواطنين ومواطنات سواسية مع المواطنين والمواطنات الآخرين كافّة، فضلًا عن إعادة ثقتهم في الدّولة، وتلَقّي الاعتراف بالأضرار الّتي لحقت بهم. راجع: https://www.wogod.org/post/1287 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

جوهر المجتمع دون اعتراف.
© نجلا الشامي

7. تحليل فُرَص جبر الضّر

1.7. فُرَص جبر الضّرر ضمن الأطر الوطنية

على الرّغم من عدم التّوصُّل إلى اتّفاق سلام يضع حدًّا للنزاع الدّائر في اليمن حتّى الآن، فإنّ ذلك لا يعني استحالة إحراز تقدُّم في مسار وضع إطار وبرنامج وطنيّين لجبر الضّرر النّاجم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. وفي ما يلي بعض الفرص للمُضيّ قدمًا في جدول الأعمال الّذي حدّدته الحكومة اليمنيّة نفسها أو عن كيانات وطنيّة أخرى، أو الّذي برزَ على شكل اقتراحات انبثقت من المقابلات الّتي أُجرِيَت بُغيَة إعداد هذا التّقرير.

1.1.7. إرساء إطار وطنيّ لجبر الضّرر ولِلعدالة الانتقاليّة

تكمنُ نقطة الانطلاق لأيّ برنامج مُجدٍ لجبر الضّرر النّاجم مِن الحرب في اليمن، في وضع سياسة وخطّة عمل وطنيّتَيْن. وفي ظِلّ غياب أيّ إطار للعدالة الانتقاليّة، على مستوى البلاد، ينُصّ على تحديد استراتيجيّة شاملة للكشف عن الحقيقة وإرساء العدالة عن الانتهاكات الّتي ارتُكِبَت خلال النّزاع الدّائر في اليمن، بالإضافة إلى تحقيق الإنصاف للضّحايا، سيكون من الصّعب تنفيذ مُخطَّط شامل من التّدابير الجابرة للضّرر للضّحايا والنّاجين والنّاجيات، بِمَن فيهم أولئك الّذين تعرّضوا للأذى نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. وقد عُلِّقَ العمل بغالبيّة الخطوات الأخرى الّتي اتّخذتها الحكومات اليمنيّة نحو إرساء العدالة الانتقاليّة، باستثناء عملِ اللّجنة الوطنيّة للتحقيق، وذلكَ غداةَ اندلاع النّزاع في العام 2014.[252]

وتُتيح الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا في هذا الاتّجاه فرصًا لوضع سياسةٍ وطنيّةٍ لجبر الضّرر. ففي نيسان/ أبريل 2024، شكّلت لجنة التّشاور والمصالحة - الّتي تقدّم تقاريرها إلى مجلس القيادة الرّئاسي -[253]سلسلة من اللّجان التخصُّصيّة الّتي تصُب جلّ تركيزها على المجالات الموضوعيّة الرّئيسة.[254] ومن بين هذه اللّجان "لجنة المصالحة والعدالة الانتقاليّة" المُناطة بها دراسة المُقترحات المُتعلّقة بعمليّة العدالة الانتقاليّة المستقبليّة في اليمن، وكذلك مسألة المصالحة ومساهمتها في إعادة بناء العلاقات المتضرّرة من جرّاء العنف والنّزاع الدّائر في اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّطور يتيح الفرصة للتّصدّي لمسألة جبر الضّرر، وذلكَ ضمنَ إطار وطنيٍّ للعدالة الانتقاليّة. وعلى الرغم من أنّ الكثير من التّدابير الّتي تمّ الاتّفاق عليها خلال مؤتمر الحوار الوطنيّ (راجع أعلاه) عصيّ التّحقيق في ظلّ الظّروف الحاليّة ما دام النّزاع مُستمرًّا، يمكن للحكومة اليمنيّة المُعترَف بها دوليًّا اتّخاذ خطوات تتطلّعُ قدمًا إلى المستقبل وتؤولُ إلى دعم عمليّات العدالة الانتقاليّة وآليّاتها في اليمن.

وقد تتمثّل إحدى هذه الخطوات في تعاون الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًا، مع المجتمع المدنيّ اليمنيّ والمؤسّسات الوطنيّة المعنيّة، من أجل تحديد مجموعة من المبادئ الرّئيسة بُغيَة الاسترشاد بها في وضع مقاربة شاملة في شأن جبر الضّرر النّاجم من الحرب في اليمن، ويفضَّل أن يندَرِج ذلك ضمن إطار أوسع للعدالة الانتقاليّة. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء آليّة وطنيّة مُشتَرَكة بين الوزارات، تضم ممثّلين عن الوزارات المعنيّة ولجنة التّشاور والمصالحة، لتُشاركَ مع منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة وتسعى إلى الحصول على أيّ الدّعم التّقنيّ الضّروريّ والمشورة التّقنيّة اللّازِمَة.

وعليه، فمن شأن انعدام أيّ خطوة تُضفِي الطّابع المؤسّسيّ على المشاركة في عمليّة جبر الضّرر وإرساء العدالة الانتقاليّة الأوسع نِطَاقًا، أن يُصعِّب على الحكومة ضمان اتّساق المقترحات المُقدَّمة من مُختَلَف الكيانات الوطنيّة، وكذلك تنفيذها. ومن شأن غياب هذا الالتزام أن يفاقمَ صعوبةَ تحديد الأدوار والمسؤوليّات الواضحة للكيانات المعنيّة، وذلكَ على حِساب حقوق الضحايا في معرِفَة الحقيقة وإرساء العدالة وجبر الضّرر.

2.1.7. تعزيز عمليّة توثيق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع

أشارَ الكثيرونَ ممّن أُجريَت معهم مُقابلات لصالح إعداد هذا التّقرير، إلى الحاجة إلى إنشاء ثبتٍ من المعلومات يمكن الاستناد إليه في تكوينِ مقاربةٍ في شأنِ جبر الضّرر النّاجِم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن. وقد بيّن أحد المشاركين في المقابلات إلى أنّ غياب البيانات اللازمة التي يُستَرشَد بها لرسمِ هذه السياسة، يُعتَبَر أحد الأسباب الكُبرى التي يُعزَى إليها انعدام سياسة حكومية في شأن جبر الضّرر.[255] في حين أشار آخرون إلى الحاجة أوّلًا إلى جمع المعلومات في شأن احتياجات النّاجين والنّاجيات على نحوٍ منّسق، فضلًا عن إنشاء قاعدة بيانات وطنيّة للتحقُّق من الأعداد الحقيقيّة لأولئك الّذين يحتاجون إلى المساعدة، حتّى يمكن تصميم تدابير تستهدِف فئات مُحدَّدة من الضّحايا، ضمن إطار برنامج مُوحَّد واحد.[256]

وعلى الرغم من بعض الجهود الّتي بذلتها منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّة، وكذلك جهود اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في سبيل توثيق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، لا يزال عدد الحالات الموثّقة متخلّفًا عن العدد الفعليّ للانتهاكات المُرتَكَبة. وانطلاقًا من أحد أهداف هذا التّقرير، اتّضح أنّ الوصم المرتبط بالعنف الجنسيّ، والخوف الّذي ينتاب الضّحايا والناجين والنّاجيات في شأن سلامتهم، ونقص الدّعم والخدمات المخصّصة للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، عواملُ جعلت العنف الجنسيّ أحد أصعب أشكال انتهاكات حقوق الإنسان توثيقًا في اليمن.

وقد طُرِحَ عدد من التّوصيات بهدف تحسين هذا الوضع. فعلى سبيل المثال، قُدِّمَ اقتراح إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/ سبتمبر 2023، في شأن إنشاء آليّة لتقديم الشّكاوى عبرَ تطبيق وموقع إلكترونيّ يُشغّلانِ على الهاتف المحمول، ترمي إلى تذليل بعض هذه العقبات، وإتاحة المزيد من الفرص أمام الضحايا والنّاجين والنّاجيات للوصول إلى العدالة بأمان.[257] هذا ويمكن بذل المزيد من الجهود الرّامية إلى دعم عمل منظّمات المجتمع المدنيّ الّتي تتعاملُ مع النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، أو تلك الّتي تجدُّ في توثيق الانتهاكات، وذلكَ من خلال بناء قدراتها وتحسين مواردها.

252 شملت هذه اللّجان، من بين لِجان أُخرى، لجنة معالجة قضايا الأراضي جنوب اليمن، ولجنة معالجة قضايا الموظفين المُسرّحينَ من وظائفهم في المجالات المدنيّة والأمنيّة والعسكريّة. وقد أُنشِئت كِلا اللّجنتين بموجب مرسوم رئاسيّ (المرسوم الرّئاسيّ رقم 2 للعام 2013). كما تمّ إنشاء صندوق تعويضات للّجنّتَين بِمَوجب المرسوم رقم 253 للعام 2013. وقد انبثق عن مؤتمر الحوار الوطنيّ تدابير والتزامات أخرى للعدالة الانتقاليّة (2013 – 2014). لمزيد من المعلومات، راجِع وثيقة مُخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ، متوفّر على الرّابط الآتي: https://www.peaceagreements.org/media/documents/ag1400_5923ff45aad2e.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

253 مجلس القيادة الرّئاسيّ هو الهيئة التّنفيذيّة للحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، وقد تأسّس في نيسان/ أبريل 2022.

254 قرار رئيس هيئة التّشاور والمصالحة رقم (1) لعام 2024 بشأن تشكيل اللّجان التخصُّصيّة (اللّجان الدائمة) بهيئة التّشاور والمصالحة المُسانِدَة لمجلس القيادة الرّئاسيّ.

255 مقابلة أُجرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

256 مقابلة أُجرِيَت في كانون الأوّل/ ديسمبر 2023.

257 راجع: مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن"، تقرير المفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (22 أيلول/ سبتمبر 2023)، A/HRC/54/74، الفقرة 46 (و)

ومن بين التّدابير الّتي يمكن اعتمادها، دمج استخدام المعلومات الرّقميّة مفتوحة المصدر في أعمال التّحقيق الّتي تضطلع بها اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق. وهذا من شأنه أن يُعزِّز قدرة اللّجنة على التّحقيق في العنف الجنسيّ وأن يُقلّل، في الوقت عيْنه، وطأة المخاطر المُحدقة بالنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، والشّهود والشّاهدات عليه، وذلك من خلال معالجة القضايا الأخلاقيّة المتعلّقة بالصّدمات، والموافقة، والخصوصيّة،[258] وتوفير فرص أفضل لإجراء تحقيقات في شأن العنف الجنسيّ تحترم مصالح النّاجين والنّاجيات وتحميها.[259] وعليه، يمكن أن تُساهِم إضافة التّحقيقات الرّقميّة مفتوحة المصدر إلى أدواتها مُساهمةً مهمّة في فهم حجم العنف الجنسيّ في اليمن بالإضافة إلى خصائصه وفروقاتِه في شتّى أنحاء البلاد.

2.7. السّبل الدّوليّة المُحتَمَلة لجبر الضّرر النّاجِم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن

1.2.7. إنشاء برنامج إداريّ لجبر الضّرر لليمن، بتعاونٍ دوليّ

يواصل مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة متابعة الوضع في اليمن منذ العام 2011، وقد يكون الهيئة الوحيدة في الأمم المتّحدة الّتي تتمتّع بسلطة إنشاء برنامج إداريّ لجبر الضّرر (أيّ برنامج غير قضائيّ) بسلطة قانونيّة إلزاميّة، على الأقل في غياب طلب من الدّولة أو غياب موافقتها.[260] ومع ذلك، لم ينتَهِز مجلس الأمن الدّوليّ الفرصة للقيام بذلك حتّى الآن. لكنّه أنشأ نظام عقوبات تُفرَض على أولئك الّذين يهدّدون السّلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، وأبقى عليه؛ وقام بتعيين فريق من الخبراء يُقدِّم تقارير سنويّة أبرزت الحاجة إلى جبر الضّرر.[261] أدرَج فريق الخبراء ضمن توصياته المُقدَّمة إلى مجلس الأمن الدّولي، في معرِض تقريره الصّادِر في شهر تشرين الثّاني/ نوفمبر 2023، إنشاء آلية مُستقلّة للمحاسبة عن انتهاكات القانون الدّوليّ الإنسانيّ والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن وتوفير الإنصاف والدعم لضحايا هذه الانتهاكات.[262]

وفي حين أنّ مجلس الأمن الدّوليّ لم يتّخِذ حتّى الآن أيّ خطوات في هذا الصّدد، قرّر مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، في العام 2017، إنشاء فريق من الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين المُستقلّين بشأن اليمن، لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ابتداءً من أيلول/ سبتمبر 2014، وإثبات الوقائع، وكشف المسؤولين عنها كلّما أمكن ذلك.[263] وقد أصدر فريق الخبراء هذا أربعة تقارير قبل إنهاء فترة ولايته في العام 2021، أوصى أطراف النّزاع فيها بضرورة اتّخاذِ تدابير عدّة، ووجوبِ ضمان محاسبة الجُناة وتحقيق العدالة للضّحايا.[264]

وعلى الرّغم من هذه التّوصيات، لم تتّخِذ أيّ هيئة من هيئات الأمم المتّحدة خطوات جوهريّة نحو إنشاء آليّة لجبر الضّرر، علمًا أنّ هيئات الأمم المتّحدة، مثل الجمعيّة العامّة أو مجلس حقوق الإنسان، تمتلك القدرة على إنشاء آليات تُمهِّد الأرضيّة لآليّات الجبر المُستقبليّة، فقد أنشأت هيئات تحقيق على غرار فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين بشأن اليمن، وشرعت بإجراء دراسات وتقديم توصيات ذات صِلة بجبر الضّرر. وعلى سبيل المثال، يمكن تلكَ الهيئات تحديد أطراف النّزاع الّتي تقع على عاتقها التزامات بتوفير جبر الضّرر، وإجراء دراسات حول احتياجات المجتمعات المتضرّرة أو سبلِ جبر الضّرر، بالإضافة إلى تقديم مقترحات في شأن شكل البرنامج الإداريّ للجبر، ودعوة الدّول لتوفير جبر الضّرر للضّحايا، مثلما فَعَلَت في سياقات أخرى.[265]

وعندما تُعرِب دولة أو دُوَل عن رغبتها في إنشاء عمليّة أو برنامج لجبر الضّرر، وتطلب مساعدة الأمم المتّحدة، يمكن لهيئات مختلفة من الأمم المتّحدة أن تُقدِّم لها الدّعم وأن تؤازرها في ذلك. فعلى سبيل المثال، قام مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة بتقديم المساعدة التّقنيّة وبناء القدرات للّجنة الوطنيّة اليمنيّة للتّحقيق منذ العام 2016.[266] وقد أعربَت الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، في تقريرها الوطنيّ المُقدَّم في إطار الاستعراض الدّوريّ الشّامل في العام 2024، عن استعدادها وعزمها على العمل من أجل المُحاسبة والتماس الإنصاف، وأبدت تعهّدها، مثلًا، "بالاستمرار في تطوير آليّات توفير المساعدات الإغاثيّة لمُستحقّيها وتلبية الحدّ الأدنى من احتياجاتهم"، بالتّعاون مع هيئات الأمم المتّحدة في هذا الصدد، ممّا يُمهِّد السّبيل أمام العمل المشترك على وضع آليّة لجبر الضّرر.[267] فمن الممكن مثلًا، أن تُكلِّف الأمم المتّحدة إحدى الهيئات (مثل فريق خبراء أو لجنة) تقديمَ مُقترحات مُفصَّلة حول برنامج لجبر الضّرر، على غرارِ ما فعلَت لجنة التّحقيق الدّوليّة المعنيّة بدارفور.[268] فهذه المُقترحات تقدر على تحديد أشكال جبر الضّرر، والمُستفيدين منها، والجهات المسؤولة عن توفير الجبر ومصادر تمويلِه.

2.2.7. السُّبل الدّوليّة لجبر الضّرر بموجب أمر صادر عن المحكمة

تُعتَبَر المحكمة الجنائيّة الدّوليّة أحد سُبُل حصول ضحايا العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن على جبر الضّرر القضائيّ، ذلكَ أنّ ولايتها القضائيّة تشمُل الاغتصاب، والاستعباد الجنسيّ، والإكراه على البغاء، والحمل القسريّ، وغيرها من أشكال العنف الجنسيّ، الّتي تُعَدّ جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانيّة، كما أنّها مُفوّضة بمنح جبر الضّرر للضّحايا.[269] وبالفعل، دعا فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين مجلس الأمن الدّوليّ إلى إحالة هذه القضايا إلى المحكمة الجنائيّة الدّوليّة لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب على أشد الجرائم خطورة.[270] ونظرًا إلى أنّ اليمنَ ليسَ في الوقت الرّاهن دولة طرفًا في نظام روما الأساسيّ، فإنّ السّبيلَيْن الوحيدَيْن اللّذيْن يُخوّلان إحالة الجرائم المُرتكبة في اليمن إلى المحكمة الجنائيّة الدّوليّة هما: 1) إمّا إحالة فريق مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة القضيّة إليها، وإمّا إعلان اليمن قبوله ممارسة المحكمة ولايتها القضائيّة على الجرائم المرتكبة على أراضيه أو على أيدي مواطنيه، بموجب المادة 12.3 من نظام روما الأساسيّ.

258 أليكسا كونيغ وأولك إيجان، "السّلطة والامتياز: التّحقيق في العنف الجنسيّ باستخدام المعلومات الرّقميّة مفتوحة المصدر" (2021) 19 مجلة العدالة الجنائيّة الدّوليّة ص 76، متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة.

259 المرجع السّابق نفسه، ص 55.

260 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، "سلطة كيانات الأمم المتّحدة في إنشاء برامج الجبر الإداريّة" وثيقة توجيهيّة (آذار/ مارس 2022)، القسم 4، الصفحة 9 https://www.justiceinitiative.org/publications/un-entities-powers-to-establish-administrative-reparations-programs تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

261 أُنشئ بموجب قرار مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، S/RES/2140، في 26 شباط/ فبراير 2014، قُبَيْل اندلاع النّزاع الحاليّ.

262 فريق الخبراء المعني باليمن، التّقرير النهائي لفريق الخبراء المَعني باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، S/2023/833 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2023)، الفقرة 191 (ف).

263 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 29 أيلول/ سبتمبر 2017. حقوق الإنسان والمساعدة التّقنيّة وبناء القدرات في اليمن. (3 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017)، A/HRC/RES/36/31.

264 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء الدّوليّين والإقليميّين البارزين بشأن اليمن. (13 أيلول/ سبتمبر 2021)، A/HRC/48/20، الفقرة 90 (أ).

265 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، "سلطة كيانات الأمم المتّحدة في إنشاء برامج الجبر الإداريّة" وثيقة توجيهيّة (آذار/ مارس 2022)، القسم 4.

266 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن، تقرير لمفوّضة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان"، (2 أيلول/ سبتمبر 2020)، A/HRC/45/57 https://undocs.org/A/HRC/45/57 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

267 التّقرير الوطنيّ المُقدّم عملًا بقرارَيْ مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21، اليمن، الاستعراض الدّوريّ الشّامل لحقوق الإنسان بالأمم المتّحدة، (الدّورة السّادسة والأربعون، 29 نيسان/ أبريل- 10 أيّار/ مايو 2024)، A/HRC/WG.6/46/YEM/1، 15 شباط/ فبراير 2024، الفقرة 120 https://undocs.org/en/A/HRC/WG.6/46/YEM/1 تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

268 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، "سلطة كيانات الأمم المتّحدة في إنشاء برامج الجبر الإداريّة" وثيقة توجيهيّة (آذار/ مارس 2022)، ص 32 – 33.

269 راجع تحديدًا: المواد 7.1. (ز) (تعريف الجرائم ضدّ الإنسانيّة)، 8.2 (ب) (22) و8.2 (هـ) (6) (تعريف جرائم الحرب)، و75 (جبر أضرار المجنيّ عليهم) من نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة (17 تمّوز/ يوليو 1998).

270 مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتّجاوزات المرتكبة منذ أيلول/ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء البارزين الدّوليّين والإقليميّين بشأن اليمن، (13 أيلول/ سبتمبر 2021)، A/HRC/48/20، الفقرة 92.

هذا ويمكن تحقيق المحاسبة الجنائيّة عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن من خلال تبنّي سُبُل أخرى قد تمنحُ المحاكم صلاحيّة توفير جبر الضّرر. ويتحقّقُ ذلك عبرَ تقديم الحكومة اليمنيّة طلبًا تسألُ بموجبه الأمم المتّحدة أن تشكّل محكمة مختلطة أو آليّة سابقة لأحد الهيئات القضائيّة، مثل آليّات التّحقيق. هذا ويمكن أن تُجريَ دول ثالثة تحقيقاتٍ في شأنِ الأفراد الّذين يقعونَ ضمنَ نطاق ولايتها القضائيّة، وأن تقاضيهم أيضًا، في سياق ما يُسمّى "الولاية القضائيّة العالميّة."[271]

271 على سبيل المثال، صدرت إدانتان عن المحاكم الألمانيّة بحقّ أعضاء سابقين في تنظيم داعش، بتهمة استعباد نساء وفتيات إيزيديّات، وذلك بناءً على القوانين الألمانيّة التي تعترِف بالولاية القضائيّة خارج الحدود الإقليميّة للبتّ في الجرائم الدّوليّة، وفقًا لتقرير نقابة المحامين الدّوليّة، [جينيفر فينيس، "جرائم الحرب: الولاية القضائيّة العالميّة تثبت الإدانة بارتكاب إبادة بحقّ الإيزيديين" (نقابة المحامين الدّوليّة، 3 آب/ أغسطس 2020) متوفّر باللّغة الإنكليزيّة حصرًا على الرّابط الآتي: https://www.ibanet.org/War-crimes-Universal-jurisdiction-secures-convictions-for-genocide-against-Yazidi-people تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024].

قصص مخفية.
© نجلا الشامي

8. الخاتمة والخطوات العمليّة للمضيّ قُدمًا

أظهرَ هذا التّقرير أنّ طبيعة النّزاع الّذي طال أمده في اليمن، وتفكُّك الهياكل السّياسيّة والحكوميّة والقانونيّة فيه، ومحدوديّة نطاق عمل المجتمع الدّوليّ في ما يتجاوز الاستجابة والمساعدة الإنسانيّتَين، هي مسائل شكّلَت عقبات أمام إرساء جبر الضّرر وغيرها من تدابير العدالة الانتقاليّة لضحايا الانتهاكات المرتبطة بالنّزاع في اليمن، والنّاجين والنّاجيات منها، بما في ذلك العنف الجنسيّ.

وفي السّنوات الأخيرة، اتّخذت الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا خطوات ترمي إلى بناء أطر مؤسّستيّة للعمل على إرساء العدالة الانتقاليّة. لذا، فإنّ تشكيل لجنة التّشاور والمصالحة في العام 2022، الّتي تُقدّم تقاريرها مباشرةً إلى مجلس القيادة الرّئاسيّ، بالإضافة إلى القرار المُتَّخذ في نيسان/ أبريل 2024 بتشكيل لجنة فرعيّة معنيّة بالعدالة الانتقاليّة والمصالحة الوطنيّة، تُعدُّ تطوّرات إيجابيّة قد تمهّد السّبيلَ أمام جبر الضّرر في المستقبل والإقرارِ بالضّحايا، بمَن فيهم النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. ومن شأنِ إعادَة إدراج هذه النقاشات الأوسع نِطاقًا حولَ العدالة الانتقاليّة في جدول أعمال الحكومة اليمنيّة وفي الخطاب السّائد في المجتمع المدنيّ، أن يُشكّلَ بارقةَ أملٍ وتفاؤلٍ في هذا الصّدد.[272] ومن المأمول أن تؤول هذه المبادرات إلى وضع خطّة شاملة لجبر الضّرر النّاجِم من الحرب، بما في ذلك العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

وفي الوقت عينه، تلحُّ الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات فوريّة في هذا الشّأن. ففي اليمن، كما في أيّ مكان آخر، يُعدُّ جبر الضّرر ضرورة، وذلكَ بدءًا من لحظةِ تعرّض الشّخص للعنف الجنسيّ أثناء النّزاع. ويرى الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات أنّ انتظار نهاية النّزاع، أو إغلاق باب إيصال المساعدات، أو تطوير عمليّة عدالة انتقاليّة، أو صدور حكم قضائيّ، ليس خيارًا مطروحًا في حال اتُّخِذ قرار تقديم جبر الضّرر المُجدِيَ والشّامل.[273]

هذا وبيّنَت المعلومات الّتي جُمِعت، والنقاشات الّتي أُجرِيَت تمهيدًا لهذه الدّراسة، إمكانيّة أن تقوم الأطراف الفاعلة المختلفة بتدابير جابرة للضّرر مؤقّتة وبجبر ضررٍ مؤقتٍ وطارئ (على النّحو المُحدّد أعلاه) وذلك بغية التّخفيف من التّأثيرات المدمّرة الّتي يُخلّفها العنف، وتحسين الرّفاه البدنيّ والنّفسيّ، وتعزيز السّلامة، والوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، والبدء في تحقيق شكل من أشكال العدالة. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة خطوات فوريّة يمكن اتّخاذها من أجل التّمهيد لوضع خطّة أكثر شمولًا لجبر الضّرر.

ومن جُملةِ الأهداف الّتي يمكن أنّ يتبنّاها كلّ من الحكومة اليمنيّة والمجتمع الدّوليّ في هذا الاتجاه، هو زيادة حجم توفير الخدمات اللّازمة على نحوٍ ملحوظ في الأجل القصير، وذلك بغيةَ معالجة مشكلة الدّعم المحدود المُتاح للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، الّذي فاقمَهُ حدّةً النّقصُ الحادّ في التّمويل، وعدم إيلاء أولويّة كافية للعنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في البلاد. ويمكنُ تبنّي هدف آخر قصير الأجل، هو بناء قدرات المؤسّسات الّتي تُشكِّل أساسَ أيّ عمليّة أكثر شمولًا لجبر الضّرر في المستقبل - مثل الجهاز القضائيّ اليمنيّ، واللّجنة الوطنيّة للتّحقيق، واللّجنة الوطنيّة للمرأة، بالإضافة إلى منظّمات المجتمع المدنيّ. ومن الضّروريّ تمكين هذه المؤسّسات من وضع تدابير وبرامج حماية محدّدة تساهم في إيجاد بيئة آمنة ومراعية للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وضحاياه والشّهود والشّاهدات عليه، بما يتيح لهم الإبلاغ عن الانتهاكات والوصول إلى العدالة والإنصاف.

ومن بين الخطوات الرّئيسة الأخرى المُتطلّعة قُدمًا، هو أخذُ الدّولة اليمنيّة في الاعتبار احتياجات الضّحايا ومصالحهم، وتعزيزها إدماجهم في عمليّات العدالة الانتقاليّة وآليّاتها، وكذلك في مسارات بناء السّلام. فاشتمال الضّحايا والنّاجين والنّاجيات يوفّر ضمانات مهمّة تفيد بأنّ الاستراتيجيّات والخطط المتعلّقة بجبر الضّرر ستُعودُ بالنّفع على جميع المجتمعات المتضرّرة، أو على فئات الضّحايا، وأنّها ستكون متمحورة حول احتياجاتِ هؤلاء الفعليّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ المقاربة الّتي يتبنّاها الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات تركّز على إشراك النّاجين والنّاجيات في أيٍّ من عمليّات صنع القرار منذ البداية؛ فأولئك الّذين تعرّضوا للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع هم وحدهم يعرفون حقَّ المعرفة ما عانوه وما يحتاجونَهُ. لذا، ينبغي إشراكهم في مسار وضع برامج جبر الضّرر، بما يتيح للنّاجين والنّاجيات المُضيّ قُدُمًا، واستعادة كرامتهم وإعادة بناء حيواتهم. وتُبيّنُ مقاربة الصّندوق العالميّ للنّاجين والنّاجيات، القاضية بإشراكهم في تصميم مُقترحات تدابير جبر الضّرر، أنَّ النّاجين والنّاجيات هم الأَوْلَى بتحديدِ أشكال جبر الضّرر الّتي يحتاجونها، وأنّ عمليّة ابتكارِها المُشتَرَكة تُعَدّ جابرة للضّرر بحدّ ذاتها بالنّسبة إليهم لأنّهم يلقُونَ دعمًا وآذانًا مُصغية. وأخيرًا، إنّ زيادة حجم مشاركة الضّحايا والنّاجين والنّاجيات في أيّ عمليّة متعلّقة بجبر الضّرر، من شأنها أن تساعد أيضًا على تعزيز المحاسبة الحكوميّة، لأنّها تساهم في زيادة أشكال الحكم القائم على المشاركة. وعليه، يجب استكشاف التّحسينات الممكن تطبيقها بغية جعل خطط التّعويض وعمليّاته القائمة حاليًّا أكثرَ تشاركيّة واشتمالًا لِلضّحايا والنّاجين والنّاجيات، وكذلكَ تحديد أيّ التّدابير المؤقّتة و/أو أشكال جبر الضّرر المؤقت والطّارئ الّتي يجبُ الشّروع بها.

272 على سبيل المثال، نظّم مركز صنعاء للدّراسات الاستراتيجيّة في 14 آب/ أغسطس 2024، ندوةً بالتّزامن مع مرور عامٍ على توقيع إعلان اليمن للعدالة والمُصالحة. وهو وثيقة تعبّر عن مطالبة أكثر من 40 منظّمة من منظّمات المجتمع المدنيّ اليمنيّ، بوجوب إقامة إطار عمل واضح للعدالة الانتقاليّة ضمنَ تسوية السّلام المستقبليّة في اليمن. [مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجيّة، "الطّريق الطّويل نحو العدالة: مرور عام على إعلان اليمن للعدالة والمُصالحة" (16 آب/ أغسطس 2024) https://sanaacenter.org/publications/news/23244 تمّت زيارة الموقع في 8 كانون الثّاني/ يناير 2025.

273 الصّندوق العالمي للنّاجين والنّاجيات، "الآن وقت جبر الضّرر. دعوة إلى العمل موجّهة إلى المؤتمر الوزاري الدّوليّ حول مبادرة منع العنف الجنسيّ في النّزاع" (تشرين الثّاني/ نوفمبر 2022) متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Reports/GSF_PSVI_The_Time_for_Reparation_is_Now_EN_Nov2022_WEB__1_.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

أمّا في إطار الاستراتيجيّة الأشمل الآيلة للتّصدّي للعنف الجنسي المرتبط بالنّزاع، فقد سلّط بعض اليمنيّين ممّن أُجريت معهم المُقابلات، الضّوء على أهميّة إقامة حملاتٍ توعويّة من أجل ضمان اعتبار الناجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ ضحايا، بدلًا من لومهم عليه. بالإضافة إلى ذلك، فقد شدّد المشاركونَ على الحاجة إلى بلورة استجابات تكون مُراعية لليمن، ثقافةً وسياقًا، وهو ما يتطلّب العمل من كثبٍ مع العائلات والمجتمعات. لذا، من الأهميّة بمكان، قبلَ تبنّي سياساتٍ في شأنِ الحملات التوعويّة، أن يُحدّد المجتمع المدنيّ اليمنيّ، والضّحايا، المُقاربات المُثلى القادرة على تحقيق هذا التّغيّر في النّظرة إلى العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

وفي الختام، فإنّ أيّ إجراء يُتّخَذ للمضيّ قُدُمًا في مسار جبر الضّرر عن العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، يجب أن يكون مستهديًا بعوامل سياقيّة مُحدّدة، لعلّ أحدها هو أخذ التّنوّع في اليمن في الحسبان، ما يعني نفيَ افتراضٍ مفادُه أنّ المقاربات نفسها ستكون مناسبة في شتّى أنحاء البلاد. فاليمن يُعدُّ موطِنًا لتنوّع ثقافيّ واجتماعيّ وسياسيّ هائل يختلف من منطقة إلى أخرى. لذا، يجب وضع أيّ عمل للمضي قُدمًا بجبر الضّرر في سياقه بعناية. ويجبُ أن تكونَ أيّ خطوةٍ مُتّخذة مراعيةً للحالة الأمنيّة الّتي لا تزال غامضة ومُتقلِّبَة في اليمن، ولا سيّما المخاطر الحقيقيّة الّتي تواجهها المرأة عمومًا، وكذلك المنظّمات المعروفة بأنّها تعمل في مجال حماية المرأة أو في أيّ قضيّة تتعلّق بالعنف الجنسيّ في البلاد.

9. التوصيات

تعكس التّوصيات المطروحة أدناه، القيود والتّحدّيات الّتي برزت خلال البحث الذي أُجريَ في سياق إعدادِ هذه الدّراسة. وعلى حدّ ما وردَ في القسم 1.2 المُعنون "المنهجيّة"، فقد فرضَت هذه القيود عراقيلَ جمّة أثبطَت القدرة على تعميم الاستنتاجات أو استقراء النّتائج المُدرَجة في هذه الدّراسة. لذا، لا بدّ من إجراء بحوث إضافيّة للتعمّقِ في النّتائج، والأهمّ من ذلك كله، لِتوليد استجابات أفضل للضّحايا والنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

تُكرّر مجموعة التّوصيات الواردة أدناه التّأكيد على الكثير من التّوصيات السّابقة الّتي قدّمتها المنظّمات والآليّات اليمنيّة والدّوليّة حول موضوع العنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في اليمن. وتسعى التّوصيات إلى تزويد الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا والأطراف المعنيّة الأخرى، بأفكارٍ ورؤى ومعلومات قد تُجدي نفعًا في صياغة السّياسات والتّدابير الأخرى بما يصبّ في مصلحةِ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع وضحاياه. ومن الضّروريّ اعتماد مقاربة لجبر الضّرر النّاجم من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، تكونُ متمحورة حول النّاجين والنّاجيات، على أن تتضمّن المزيد من البحوث والمشاورات -على سبيل المثال لا الحصر- وذلك بغية الخروج بمزيد من التّوصيات المستندة على الأدلّة في شأن التّدابير المناسبة الجابرة للضّرر، والإنصاف المناسب للضّحايا والنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في البلاد.

إنَّ الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا، دونها تحدياتٌ جمّة في المُستقبل. وصحيحٌ أنّها الآن، تواظبُ على معالجة الوضع في اليمن من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ وغيرها من الاستجابات الإنسانيّة؛ بيدَ أنّ نطاق الأضرار والاحتياجات، وطبيعتها، يتطلّبان اتّخاذ تدابير أشمل لإرساء العدالة الانتقاليّة، لا تتطرّق إلى معالجة التّأثيرات الماديّة فحسب، بل توفّر الإقرار بالضّحايا وإنصافهم، وتساهم أيضًا في تحقيق السلام والتّنمية وأهداف التّنمية المستدامة.[274]

ونظرًا إلى هذا الوضع، وإلى الحاجة المستمرّة إلى مبادرات المساعدة والتّنمية التي تلبّي احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، وتقرّ، في الوقت عينه، بأهميّة جبر الضّرر وغيره من تدابير العدالة الانتقاليّة، تركّز التّوصيات التّالية على التّدابير الّتي يمكن أن تتّخذها الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا والأطراف المعنيّة الأخرى، في مجالات مختلفة. وترمي هذه التّدابير إلى دعم النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وتعزيز حقوق النّاجين والنّاجيات "والضّحايا" في الحصول على جبر الضّرر في الأجَلَين القصير والطويل.

إلى الحكومة اليمنيّة المُعترَف بها دوليًّا

التّدابير الرّامية إلى إنشاء برامج وطنيّة لجبر الضّرر وغيرها من أشكال المساعدة المُقدَّمَة للنّاجين والنّاجيات من العنف المرتبط بالنّزاعات وضحاياه، بما فيها، جبر الضّرر المؤقّت الطّارئ، عندَ الاقتضاء:

- الالتزام ببدء العمل على وضع سياسات وتدابير شاملة تتعلّق بحقّ الضّحايا في اليمن في جبر الضّرر والإنصاف، وذلك من خلال تحديد الخطوات اللّازمة لإعداد خريطة تضمّ منظّمات الضّحايا والمنظّمات الّتي تمثّل ضحايا النّزاع في اليمن، بالتّعاون الوثيق مع منظّمات المجتمع المدنيّ في اليمنيّة.
- اعتماد مقاربة عدم إلحاق الضّرر بالضّحايا والنّاجين والنّاجيات، والحرص على وضع سلامتهم وكرامتهم في صميم أيّ عمل يُنفّذ.
- تصميم المساعدة المنسّقة للضّحايا والنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وتنفيذها مع مراعاة مختلف الخدمات المتاحة، بالإضافة إلى الدّور المؤسّسيّ للجهات الفاعلة والكيانات الحكوميّة المعنيّة وإجراءاتها وقدراتها، من أجل ضمان اتّباع مقاربة شاملة لتلبية الاحتياجات المتنوّعة للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وفهم ضعفهم وكذلك قدرتهم على الوصول إلى الرّعاية والخدمات؛
- إعداد برنامج للمشاورات مع مختلف مجموعات الضّحايا والنّاجين والنّاجيات، وذلك من خلال التّعاون الوثيق مع منظّمات المجتمع المدنيّ والكيانات الوطنيّة المعنيّة -على أن يُولَى اهتمام خاص ببعض الفئات الضّعيفة بمَن فيهم المُعنّفونَ والمُعنّفاتِ عُنفًا جنسيًّا مرتبطًا بالنزاع- من أجل معرفة احتياجاتهم ومطالبهم وتكوين رؤى في شأن سبل جبر الضّرر.
- دعم منظّمات المجتمع المدني اليمنيّة، ووزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان، واللّجنة الوطنيّة للتّحقيق بُغيَة تعزيز تنسيق نُظُم الإحالة، من أجل تمكين النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع من الحصول على الدّعم في حالات الأزمات والطّوارئ، لا سيما الدّعم الطّبّيّ والنّفسيّ والاجتماعيّ.
- العمل من كثب مع الشّبكات الّتي تقدّم المُساعدة القانونيّة، ومع منظمات المجتمع المدني من أجل تقييم المخاطر المُحدقة بالشّهود والنّاجين والنّاجيات، الّذين يُبلّغون عن حالات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وتبنّي مقاربة مُراعية للنّوع الاجتماعيّ والطّفل. وبناءً على هذا التّقييم، يجب تقديم توصيات لوضع برنامج حماية للشّهود والنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.[275]
- دعم جمعيات الضّحايا والنّاجين والنّاجيات، والتّعامل معها، وذلك من خلال ضمان مشاركتها الفاعلة والمُجدِية في جميع النقاشات الّتي تؤثّر في حقوق الضّحايا والنّاجين والنّاجيات.
- التّشجيع على تنفيذ مبادرات توعويّة لجميع الضّحايا والنّاجين والنّاجيات، في شأن حقوق الإنسان، وحقوق الضّحايا، بما في ذلك الحقّ في الانتصاف وجبر الضّرر، وإرساء العدالة الانتقاليّة والتّحويليّة.
- تهيئة بيئة مؤاتية لمنظّمات المجتمع المدنيّ في اليمن، بما في ذلك عن طريق استعراض الإطار القانونيّ والمؤسّسيّ الّذي ينظم عملها وأنشطتها، وتخفيف العبء الإداريّ المُلقى على عاتقها، ومعالجة القيود الأمنيّة وغيرها من القيود التّنظيميّة وإزالتها، فهي تشكّل عائقًا أمام الأنشطة والعمليّات الّتي تقودها منظّمات المجتمع المدنيّ في اليمن.

274 ينطبق هذا الأمر بشكلٍ خاصّ على الهدف 16 من أهداف التّنمية المستدامة، الّذي يشير إلى تعزيز المجتمعات السّلميّة والاشتماليّة من أجل تحقيق التّنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسّسات فاعلة وخاضعة للمحاسبة واشتماليّة على جميع المستويات. ووفقًا للمقرّر الخاصّ المعنيّ بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التّكرار، "فالعدالة الانتقاليّة وحدها لا يمكن أن تُحدِث تغييرًا؛ وهناك حاجة إلى تدخّلات أخرى في مجالَيْ التّنمية وبناء السّلام ... ويوفر إطار أهداف التنميّة المستدامة عمليّة هامّة في هذا الصّدد، حيث تُعقَد الرّوابط بين العدالة والتّنمية والأمن"، راجع: "أهداف التّنمية المستدامة والعدالة الانتقاليّة: عدم ترك أي ضحيّة خلف الرّكب"، (14 تمّوز/ يوليو 2022)، A/77/162، ص 21. مُتوفّر على الرّابط الآتي: https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a77162-sustainable-development-goals-and-transitional-justice-leaving-no تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

275 راجع أيضًا: التّوصية المُدْرَجة في التّقرير السّنويّ للعام 2023، الّتي قدّمها مفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، والموجّهة إلى الحكومة اليمنيّة المُعْتَرَف بها دوليًّا "لاتّخاذ تدابير كافية لحماية الضّحايا والشّهود الّذين يتعاونون مع اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق من أيّ شكل من أشكال التّرهيب والانتقام، بسبل منها إنشاء آليّة لحماية الشّهود وتوفير أماكن آمنة تُتيح لهم التحدّث على انفراد مع أعضاء اللّجنة الوطنية وموظّفيها المُكلّفين بالتحقيقات". راجع: مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن"، تقرير لمفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (22 أيلول/ سبتمبر 2023)، A/HRC/54/74، الفقرة 46(ج).

تعزيز الحوار في شأن العدالة الانتقاليّة بين الحكومة والسّلطة التّنفيذيّة والسّلطة القضائيّة:

- التّشجيع على مشاركة المعلومات المرتبطة بالعدالة الانتقاليّة وتبادلها، بُغيَة تحسين وعي العاملين في الجهاز القضائيّ حول كيفيّة التّعامل بشكل مناسب مع الضّحايا والنّاجين والنّاجيات، وحول قدرته على توفير المدخلات والمُلاحظات اللّازمة لشركائه في الحكومة والفروع التّنفيذيّة؛
- إطلاق حوار بين الجهات الفاعلة الوطنيّة المعنيّة، ومنها منظّمات المجتمع المدنيّ في اليمن، بهدف تحديد الأسس القانونيّة اللّازمة لإنشاء ولاية قضائية متخصّصة في الادّعاءات المرتبطة بحقوق الإنسان، واستعراض آثارها المرتبطة بالاحتياجات والمتطلّبات الخاصّة بالسّلطة القضائيّة، والنيابة العامّة، واللّجنة الوطنيّة للتّحقيق؛ وتحديد السُّبُل الفاعلة للمضيّ قدمًا، لا سيما من خلال الدّعم اللّازم من الجهات الفاعلة الدّوليّة.
- التّشجيع على إقامة علاقة عمل فاعلة ومُنتظمة بين لجنة التّشاور والمصالحة العاملة تحت إشراف مجلس القيادة الرّئاسيّ، واللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.
- دعم التّواصل المُنتظم في شأن العدالة الانتقاليّة بين وزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة العدل العليا، واللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ولجنة التّشاور والمصالحة، وذلك من خلال تطوير بروتوكولات التّواصل بينها.
- مواصلة دعم وزارة الدّاخلية، لا سيّما إدارةَ حماية الأسرة والطّفل، وذلك من خلال تدريبها على وضع سياسات استجابة مراعية للنوع الاجتماعيّ في التّعامل مع العنف المُرتكب بحقّ النّساء والفتيات، ومقاربات مُناسبة للطّفل في شأن التّحقيق في جرائم جنسيّة يتورّط فيها قُصّر أو يشهدُ عليها أطفال، كما على وضع منهجيّات مُتمحورة حولَ الضّحايا في جمع المعلومات وتحديد الاحتياجات.
- المضي بتعزيز توظيف نساء في مناصب رفيعة في وزارة الدّاخليّة، ودعم تعيين ضابطات في مناصب عالية في الشّرطة، وذلك من أجل تعميم استجاباتٍ أفضل كفاءةً للتّصدّي للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وكذلك تعميم تغيير مجتمعيّ في شأن هذا النّوع من العنف.
- تعزيز التّفاعل مع المجتمع المدنيّ اليمنيّ من شتّى أنحاء البلاد، في ما يتعلّق بصياغة السّياسات واتّخاذ القرارات في شأن العدالة الانتقاليّة والمصالحة الوطنيّة، والنّظر في إنشاء آليّة دائمة للتّفاعل مع منظّمات المجتمع المدنيّ والمدافعين والمُدافعات عن حقوق الإنسان.[276]
- النّظر في استحداث حالة الضّحيّة بموجب القانون اليمنيّ من أجل تمكين الضّحايا من الحصول على جبر الضّرر والمشاركة في عمليّات العدالة الانتقاليّة والمصالحة.

التّدابير الرّامية إلى تحسين الامتثال للقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدّوليّ الإنسانيّ:

- التعهد بدعم الطّابع العالميّ لحقوق الإنسان من خلال سحب التّحفظّات من اتّفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضدّ المرأة، وكذلك من خلال التّصديق على المعاهدات الأساسيّة لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختياريّة، وهي:
  - الاتّفاقيّة الدّوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري،
  - والاتّفاقيّة الدّوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أُسَرِهِم،
  - والبروتوكول الاختياريّ لاتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال العنف ضدّ المرأة،
  - والبروتوكول الاختياريّ لاتّفاقيّة مناهضة التّعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللّاإنسانية أو المهينة،
  - والبروتوكول الاختياريّ لاتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
  - والبروتوكول المُتعلّق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصّة النّساء والأطفال، المكمِّلة لاتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنيّة.
- تعديل قانون الأحوال الشّخصيّة لضمان انسجامه مع القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والمعايير الدّوليّة؛
- مواصلة توطيد الطّابع المهنيّ للقوى المُسلّحة وغيرها من عناصر العسكر والأمن التابعة للدّولة في اليمن، وذلك من أجل ضمان أداء الحقوق الأساسيّة وحقوق الإنسان للشّعب والمُجتمعات، وضمان احترامها أيضًا؛
- سَنّ التّدابير التّشريعية، الّتي تتماشى مع التزامات الدّولة اليمنيّة، بموجب القانون الدّوليّ الإنسانيّ والمعايير الدّوليّة، والقاضية بمنع العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ عبر الإنترنت، ومعالجته. وتشمل الأشكال المحدّدة للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ عبر الإنترنت، الّتي ينبغي تجريمها: التّهديدات عبر الإنترنت، والعنف البدنيّ و/أو الجنسيّ؛ والتحرّش السّديد عبر الإنترنت، بما في ذلك التّحرّش الجنسيّ؛ ونشر المعلومات الشّخصيّة على الإنترنت من دون موافقة أصحابها بِقصدٍ خبيث.[277]

التّعاون مع الهيئات والآليّات التّابعة للأمم المتّحدة:

- الإبلاغ عن تنفيذ المعاهدات وصكوك حقوق الإنسان الّتي صادَقَ عليها اليمن على نحوٍ منتظِم، وذلك من خلال تقديم التّقارير الدّوريّة ذات الصّلة، الخاصّة بالمعاهدات، ووفقًا للمواعيد النّهائيّة المُتّفق عليها وإتاحتها لعامّة النّاس في اليمن.
- رفع جودة التّقارير المتعلّقة بالعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، وتواترها، وذلك بموجب المعاهدات والصّكوك الدّوليّة ذات الصّلة الّتي صادقَ عليها اليمن، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال العنف ضدّ المرأة؛ واتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنيّة؛ واتّفاقيّة حقوق الطّفل وبروتوكولها الاختياريّ المُتعلّق بإشراك الأطفال في النّزاعات المسلّحة؛ واتّفاقيّة مناهضة التّعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللّاإنسانية أو المهينة.
- تحسين جودة التّقارير المتعلّقة بالمولودين والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وتسريع وتيرة صدُورها، وذلك بموجب المعاهدات والصّكوك الدّوليّة ذات الصّلة الّتي صادقَ عليها اليمن، وتحديدًا اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال العنف ضدّ المرأة واتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنيّة؛ واتّفاقيّة حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريّ المُتعلّق بإشراك الأطفال في النّزاعات المسلّحة؛ واتّفاقيّة مناهضة التّعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللّاإنسانية أو المهينة.
- توطيد التّعاون الدّولي مع مكتب الأمم المُتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، ومع وكالات وهيئات أخرى ذات الصّلة، وذلك بغية تيسير نقل المعرفة وتبادل المُمارسات الفُضلى التي من شأنها تمتين قدرة وزارة الدّاخليّة التّقنيّة وتمكينها من ردعِ وقوع العنف بحقّ الأطفال والاستجابة له عند ارتكابه، ومن تعميم التّدابير المُراعية للطفل والنّوع الاجتماعي في النّظام القضائي الجنائيّ، لا سيّما في مقرّات احتجاز الأحداث وغيرها من المنشآت.
- توجيه دعوة دائمة إلى أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصّة لمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، وهم المقرّر الخاصّ المعنيّ بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضّرر وضمانات عدم التّكرار؛ والمقرّر الخاصّ المعنيّ بحقوق الإنسان للأشخاص النّازحين داخليًّا؛ والمقرّر الخاصّ المعنيّ ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيًّا؛ والمقرّر الخاصّ المعنيّ بالعنف ضدّ النّساء والفتيات وأسبابه وعواقبه.

276 تُستمدّ هذه التّوصية من التّقرير السّنويّ للعام 2023، الّذي قدّمه مفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان: "يجب على اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق [...] مواصلة تعزيز عملها مع المجتمع المدنيّ، في مجالات منها العدالة الانتقاليّة والمساءلة، وإنشاء آلية دائمة للتّفاعل مع المدافعين عن حقوق الإنسان". راجع: مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المُتّحدة، "تنفيذ برامج المساعدة التّقنيّة المُقدَّمة إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات الانتهاكات والتّجاوزات الّتي ترتكبها جميع أطراف النّزاع في اليمن"، تقرير لمفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان، (22 أيلول/ سبتمبر 2023)، A/HRC/54/7، الفقرة 46(ج).

277 راجع: لجنة الحقوقيّين الدّوليّة، "قائمة مرجعيّة للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ عبر الإنترنت"، (2023). مُتوفّر على الرّابط الآتي: https://www.icj.org/wp-content/uploads/2023/05/ICJ-OGBV-Law-Checklist.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024

- مواصلة دعم جدول الأعمال المُتعلّق بالمرأة والسّلام والأمن في اليمن، وذلك من خلال اعتماد خطّة عمل وطنيّة للسّنوات القادِمَة، تتضمّن التزامات مُكرّسة للتّصدّي للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، إلى جانب خطوات أخرى لحماية المرأة من العنف، وتعزيز وكالتهنّ وتمثيلهنّ وقيادتهنّ في مفاوضات السّلام وفي أيّ عمليّة سياسيّة داخل اليمن في المستقبل.

توصيات مُوجَّهة إلى أطراف النّزاع:

- الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف الجنسيّ والتّصدّي للأعمال المُرتكَبة منها، من خلال اعتماد تدابير الوقاية والاستجابة بما يتماشى مع القانون الدّوليّ والمعايير الدّوليّة.
- استعراض الإجراءات المعمول بها للتّصدّي للضّرر الّذي يلحق بالمدنيّين والمدنيّات - بما في ذلك حالات العنف القائم على النوّع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات - وضمان امتثالها للمعايير الدّوليّة لجبر ضرر الضّحايا المدنيّين والمدنيّات.
- التّأكّد من أنّ خطط المساعدة القائمة للنّاجين والنّاجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وضحاياهما، مبنيّة على أساس مشاورات مع النّاجين والنّاجيات، وعلى ضمان استجابتها لاحتياجاتهم.
- النّهوض بعمليّة تطوير السّياسات والأطر المتمحورة حول الضحايا والنّاجين والنّاجيات، المرتبطة بجبر الضّرر، بما يتماشى مع المعايير الدّوليّة، بما في ذلك ردّ الاعتبار، والتّعويض، وإعادة التّأهيل، والتّرضية، وضمانات عدم التّكرار، أو مزيج ممّا تقدّم ذكره، بناءً على الأضرار الّتي تلحق بالضّحايا واحتياجاتهم.[278] والتّعاون مع الكيانات الدّوليّة من أجل السماح بوصول المساعدات الإنسانيّة من دون عوائق إلى جميع أنحاء البلاد، وتيسير حصول ضحايا العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات والنّاجين والنّاجيات منه على الخدمات والمساعدة.

توصيات موجّهة إلى المجتمع الدّوليّ:

- تقديم الدّعم اللّازم للمنظّمات المعنيّة بغية إجراء مشاورات مع النّاجين والنّاجيات، وتحديد فرص جبر الضّرر المتمحور حول النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، بما في ذلك التّدابير المؤقّتة الجابرة للضّرر.
- دعم وزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان بالموارد الماديّة والتّقنيّة والماليّة اللّازمة لجمع المعلومات والمدخلات المطلوبة من الوزارات والهيئات المعنيّة الأخرى، بهدف إعداد التّقارير الوطنيّة المتعلّقة بالمعاهدات والصّكوك الدّوليّة الّتي صادَقَ عليها اليمن، ولا سيما تلك الّتي تمتلك صِلَة مباشرة بالعنف الجنسيّ المرتبط بالنزاع.
- دعم بناء قدرات اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، والسّلطة القضائيّة، ومكتب المُدّعي العام لتمكينهم من الوفاء بولاياتهم المؤسّسيّة وضمان إعمال حقوق الضّحايا في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضّرر.
- تأييد تعيين خبير من فريق الخبراء التّابع للأمم المتّحدة المعنيّ بسيادة القانون والعنف الجنسيّ في النّزاعات[279] إلى فريق الخبراء التّابع للجنة الجزاءات بمجلس الأمن، بهدف دعم التّقارير الصّادرة عن الفريق في شأن العنف الجنسيّ المرتبط بالنزاع في اليمن.
- النّظر في تقديم المشورة القانونيّة وبناء القدرات التّقنيّة استنادًا إلى الممارسات الجيّدة نسبيًّا، في شأن التّرتيبات الانتقاليّة الّتي يمكن للدّولة اليمنيّة تنفيذها من أجل التّصديق على ما تبقّى من الصّكوك الأساسيّة لحقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات الدّوليّة، لا سيما تلك المتعلّقة بالعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.
- استخدام النّفوذ الدّبلوماسيّ والسّياسيّ والماليّ للضّغط من أجل إدماج العدالة الانتقاليّة والمصالحة الوطنيّة في مفاوضات واتّفاقات السّلام، وكذلك في أيّ عمليّة سياسيّة مستقبليّة داخل اليمن، وفقًا لمقاربة متمحورة حول النّاجين والنّاجيات، على أن تولي الأولويّة لحقوق الضّحايا والنّاجين والنّاجيات واحتياجاتهم ورغباتهم، بما يضمن معاملتهم معاملة قائمة على الاحترام وحفظ الكرامة.
- دعم منظّمات المجتمع المدنيّ لمواصلة رسم الخرائط وتوثيق مُختَلَف أشكال العنف الجنسيّ ضدّ المرأة والرّجل في اليمن. ودعم منظّمات المجتمع المدنيّ في اليمن أثناء عملية التّوثيق والتّقييم للتّحديات والاحتياجات الخاصّة، وتوافر الخدمات وإمكانيّة الحصول عليها للأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات وللمجموعات الفرعيّة الأخرى من النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين والأشخاص ذوي الميول الجنسيّة والتّكوينات الجنسانيّة المتنوّعة.

توصيات مُوجّهة إلى وكالات الأمم المتّحدة والجهات المانِحَة الدّوليّة:

- دعم إنشاء مراكز الإيواء وغيرها من الأماكن الآمنة للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، وضمان إتاحتها للمُتضرّرين والمُتضرّرات بشكل مباشر، وغيرهم ممّن هم مُعرّضون بشدّة لخطر العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، بمن فيهم النّساء والأطفال النّازحين داخليًّا، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين والمُهاجرات وضحايا الإتجار.
- دعم القدرات والموارِد الماليّة والماديّة للمنظّمات في اليمن، الّتي تقدّم المساعدة للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. ودعم المشاريع الّتي تقودها المنظّمات في اليمن، الّتي تقدّم المشورة النّفسيّة وغيرها من أشكال الدّعم النّفسيّ والاجتماعيّ للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات، وكذلك المشاريع الّتي تستجيب للاحتياجات المُلحّة للنّاجين والنّاجيات من الرّعاية السّريريّة والطّبّيّة، والمساعدة النّقديّة وغيرها من تدابير التّمكين الاقتصاديّ الّتي تسهم في إدماجهم في سوق العمل.
- المساهمة في أنشطة التي تُعنى بالتثقيف والتّوعية في شأن العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، لا سيما في المناطق الرّيفيّة، وتنشر رسائل في شأن سبل الوقاية، والتّقليل من الوصم لدى للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات، وتساهم في تهيئة بيئة تُحوّل زيادة منسوب الإبلاغ وتساعد في الوصول إلى الرّعاية والمساعدة. بالإضافة إلى إشراك الأُسَر والمنظّمات المحلّيّة ومجموعات المساعدة الذّاتيّة والمجتمع الأوسع في هذه الأنشطة لتعزيز المُلكيّة والتّواصل الشفّاف.
- معالجة الوضع الأمنيّ الهشّ في مخيّمات النّازحين والنّازحات من خلال دعم بناء القدرات التقنيّة للسّلطات المسؤولة عن إدارتها، بغية تحسين الظّروف الأمنيّة وفرض الحماية في مواقع المخيّمات، ولا سيّما لصالح أولئك المعرّضين والمعرّضات للاعتداءات الجسديّة، بما في ذلك العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.
- دعم قدرات منظّمات المجتمع المدنيّ العاملة في اليمن من خلال زيادة حجم التّمويل المخصّص للأنشطة والمبادرات الرّامية إلى تقديم الدّعم والمساعدة للنّاجين والنّاجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وضحاياه. بالإضافة إلى توفير تيسير إجراءات التّمويل والتّخفيف من شروط الإبلاغ؛ وإيجاد حلول إبداعيّة لصعوبات الدّفع، والبحث عن وسائل جديدة لتحويل الأموال؛ ودعم المنظّمات ذات حالات التّسجيل المتنوّعة، مع الأخذ في الاعتبار أنّ الكثير من المنظّمات المحلّيّة الّتي تقدّم المساعدة وغيرها من أشكال الدّعم للنّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع غير مسجّلة.

278 مواطنة وعيادة لوينشتاين الدّوليّة لحقوق الإنسان بجامعة ييل، "عُدنا إلى الصّفر: عن جبر الضرر لِلمدنيّين في اليمن"، (حزيران/ يونيو 2022)، ص 23 ("التّأكد أنّ تدابير جبر الضّرر تتماشى مع المعايير الدّوليّة، وتُركّز على مصلحة الضّحايا، وشاملة ومُتاحة لجميع الضّحايا المدنيّين، بناءً على سياسات وإجراءات شفّافة، وتشمل ضمانات لمنع الفساد والحماية من الانتقام، وأن تكون كاملة وفعّالة، بما في ذلك، ردّ الحقوق، أو التّعويض، أو التّأهيل، أو التّرضية، أو ضمانات عدم التّكرار، أو مزيج منها حسب احتياج المدنيين وما لحقَ بهم من ضرر.")

279 تمّ تشكيل فريق خبراء الأمم المتّحدة المعنيّ بسيادة القانون والعنف الجنسيّ في حالات النزاع بموجب قرار مجلس الأمن 1888 (2009). بموجب القرار، يمكن نشر خبراء في بعثات الأمم المتحدة أو كيانات أخرى تسعى إلى مساعدة الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة في التّصدّي للعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات. لمزيد من المعلومات، راجع الرّابط الآتي: https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2020/05/2pager2020SPREAD.pdf تمّت زيارة الموقع في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

توصيات مُوجّهة إلى منظّمات المجتمع المدنيّ في اليمن:

- التّشجيع على المبادرات الرّامية إلى إنشاء جمعيّات وشبكات للضّحايا والنّاجين والنّاجيات، وتعزيزها؛ وكذلك المبادرات الّتي تعزّز رؤى العدالة وجبر الضّرر، الّتي تقرّ بأصواتهم واحتياجاتهم ورغباتهم، وتضمن معاملتهم معاملة قائمة على الاحترام وحفظ الكرامة.
- مواصلة تعزيز عمليّة توثيق العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع على نحوٍ متمحور حول النّاجين والنّاجيات، ومراعٍ للنّوع الاجتماعيّ، وواعٍ لِلصّدمات، لا سيّما في حالات الأطفال المولودين والمولودات نتيجة العنف الجنسيّ المرتبط بالحرب، والرّجال والأشخاص ذوي الميول الجنسيّة والتّكوينات الجنسانيّة المتنوّعة.
- التّعاون الوثيق مع اللّجنة الوطنيّة للمرأة، واللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، فضلًا عن وزارة الصّحّة وغيرها من السّلطات الوطنيّة المسؤولة ذات الصّلة، من أجل المساهمة في وضع معايير خاصّة لتوثيق حالات العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع في اليمن، بهدف تحسين الدّعم والمساعدة للنّاجين والنّاجيات، وضمان السّرّيّة وحماية البيانات، وكذلك اتّخاذ التّدابير اللّازمة للحفاظ على أمنها.
- إشراك النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ القائم على النّوع الاجتماعيّ والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، في وضع المُقاربات والاستراتيجيّات الآيلة إلى توعية المجتمع اليمنيّ على أنّ النّاجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع هم ضحايا ويجب ألّا يُلقى اللّوم عليهم بما حلّ بهم، على أن تُعالجَ أيضًا مسألة الوصم والمخاطر التي تحول دون إبلاغ الضّحايا عن العنف الّذي تعرّضوا له.
- التّصدّي لمخاطر الاحتجاز، بما في ذلك العنف الجنسيّ، من خلال تمويل مقدمي المساعدة القانونيّة والكيانات المتخصّصة في دعم ضحايا التّعذيب.

10. قائمة المراجع

GOVERNMENTAL DOCUMENTS

'Consideration of reports submitted by States parties under article 44 of the Convention. Fourth periodic report of State parties due in 2008' Committee on the Rights of the Child (23 October 2012) CRC/C/YEM/4 https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC%2FC%2FYEM%2F4&Lang=en accessed 10 December 2024.

'National report submitted in accordance with Human Rights Council resolutions 51/ and 1621/. Yemen', Universal Periodic Review (Forty-sixth session, 29 April-10 May 2024) A/HRC/WG.646//YEM/1 (15 February 2024) https://undocs.org/en/A/HRC/WG.646//YEM/1 accessed 10 December 2024.

'National Report submitted in accordance with paragraph 15(a) of the annex to Human Rights Council resolution 51/: Yemen', Universal Periodic Review (8 November 2018) A/HRC/WG.632//YEM/1 https://digitallibrary.un.org/record/1655276?ln=en&v=pdf accessed 10 December 2024.

'Replies of Yemen to the list of issues and questions in relation to its combined seventh and eighth periodic reports' (19 August 2020) CEDAW/C/YEM/RQ/78- https://undocs.org/CEDAW/C/YEM/RQ/78- accessed 10 December 2024.

'Replies of Yemen to the list of issues in relation its third periodic report' Committee on Economic, Social and Cultural Rights (30 December 2022) E/C.12/YEM/RQ/3 https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g2248/620//pdf/g2262048.pdf accessed 10 December 2024.

NCIAVHR DOCUMENTS

NCIAVHR, 'NCIAVHR Releases the 10th Periodic Report and Announces the Documentation of 3,609 Violations' (29 August 2022) https://www.nciye.org/en/?p=1209 accessed 10 December 2024.

NCIAVHR, 'Seventh Report. The work of the National Commission to Investigate Alleged Violations of Human Rights (NCIAVHR) in Yemen from 12019/2/ until 312019/7/' (August 2019) https://www.nciye.org/reports/Seventh-Report/SeventhReport-en.pdf accessed 10 December 2024.

NCIAVHR, 'Tenth Periodic Report of the National Commission to Investigate Alleged Violations of Human Rights. 12022/7/31-2021/7/' (August 2022) https://www.nciye.org/reports/TenReport/ten-en.pdf accessed 10 December 2024.

NCIAVHR, 'The 11th Periodic Report on the Activities Carried out by the National Commission to Investigate Alleged Violations to Human Rights (NCIAVHR) in Yemen from 12022/8/ to 312023/7/' (September 2023) https://www.nciye.org/reports/Eleventhreport/Eleventhreport-en.pdf accessed 10 December 2024.

NCIAVHR, 'The 12th Periodic Report on the Activities Carried out by the National Commission to Investigate Alleged Violations to Human Rights (NCIAVHR) in Yemen from 012023/08/ to 312024/07/'(September 2024) https://www.nciye.org/reports/TwelfthReport/TwelfthReport-en.pdf accessed 10 December 2024.

NON-GOVERMENTAL DOCUMENTS

'Feminist Peace Roadmap in Yemen: a guiding framework for mediators and negotiators' (Peace Track initiative, March 2023) https://peacetrackinitiative.org/en/resources/32 accessed 10 December 2024.

'Statement by Raja Abdullah Almasabi to the UN Security Council, July 28, 2020' (4 August 2020) https://www.hrw.org/news/202004/08//statement-raja-abdullah-almasabi-un-security-council-july-282020- accessed 10 December 2024.

'The Alliance of Women for Peace in Yemen' (2022), available only in Arabic, cited in Moammar Al-Eryani, 'Preventing the next Kabul: Confronting the Houthi's Violent Suppression of Women in Yemen' (Wilson Center, 24 March, 2023) https://www.wilsoncenter.org/article/preventing-next-kabul-confronting-houthis-violent-suppression-women-yemen accessed 10 December 2024.

Ahmed Nagi, 'The Barriers to Southern Yemeni Political Aspirations Are Mainly in the South' (Carnegie Middle East Center, 7 March 2022) https://carnegieendowment.org/research/202205//the-barriers-to-southern-yemeni-political-aspirations-are-mainly-in-the-south?lang=en&center=middle-east accessed 10 December 2024.

Aisha Al-Warraq, 'The Historic and Systematic Marginalization of Yemen's Muhamasheen Community' (Sana'a Center for Strategic Studies, 4 June 2019) https://sanaacenter.org/publications/analysis/7490 accessed 10 December 2024.

Amnesty International, 'Yemen: Human rights concerns following recent armed conflict' (31 August 1994) https://www.amnesty.org/en/documents/mde311994/006//en/ accessed 10 December 2024.

Amnesty International, 'Yemen: Huthi Authorities Must Immediately Release Arbitrarily Detained Staff from UN and Civil Society Organizations' (4 July 2004) https://www.amnesty.org/en/latest/news/202407//yemen-huthi-authorities-must-immediately-release-arbitrarily-detained-staff-from-un-and-civil-society-organizations/ accessed 10 December 2024.

Amnesty International, 'Yemen: Ongoing violations amid conflict. Submission to the 46th session of the UPR Working Group, April-May 2024' (October 2023) https://www.amnesty.org/en/documents/mde312023/7025//en/ accessed 10 December 2024.

Amnesty International, 'Yemen. Despite significant reform, human rights violations persist. Amnesty International Submission to the UN Periodic Review, January – February 2014' (June 2013) https://www.amnesty.org/fr/wp-content/uploads/202106//mde310142013en.pdf accessed 10 December 2024.

Amnesty International, 'Yemen's Dark Side: Discrimination and Violence against Women and Girls' (25 November 2009) https://www.amnesty.org/en/documents/mde312009/014//en/ accessed 10 December 2024.

Armed Conflict Location & Event Data Project, 'Country Hub: Yemen' https://acleddata.com/middle-east/yemen/ accessed 10 December 2024.

Armed Conflict Location & Event Data Project, 'Yemen Conflict Observatory: Actor Profiles – National Resistance Forces' https://acleddata.com/yemen-conflict-observatory/actor-profiles/national-resistance-forces/ accessed 10 December 2024.

Care, GenCap and Oxfam, 'From the Ground up: Gender and Conflict Analysis in Yemen' (October 2016) https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546620112//rr-yemen-gender-conflict-analysis-201016-en.pdf?sequence=1 accessed 10 December 2024.

Casey Coombs, 'Foreign Minister Appointment Tests Anti-Houthi Unity' The Yemen Review (Sana'a Center for Strategic Studies, 15 July 2024) https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june-202422884/ accessed 10 December 2024.

Center for Preventive Action, 'Conflict in Yemen and the Red Sea' (8 October 2024) https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen accessed 10 December 2024.

Civic freedom monitor - Egypt, International Center for Non-Profit Law (ICNPL), update 5 November 2024 https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/egypt accessed 9 January 2025.

Civic Freedom Monitor: Yemen, International Center for Not for Profit Law (ICNL), update 28 November 2024 https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/yemen accessed 10 December 2024.

Council on Foreign Relations, 'Mapping the Yemen Conflict' https://ecfr.eu/archive/page/-/Mapping_Yemen_(1).pdf

Dr Abdul Karim Ghanem, 'The impact of the war on violence against women and girls in Yemen', 30 November 2021 (in Arabic), available at: https://www.fahafeeh.com/article/24 accessed 10 December 2024.

Equal Rights Trust, 'From Night to Darker Night, Addressing Discrimination and Inequality in Yemen' (June 2018) https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen_EN_online%20version.pdf accessed 10 December 2024.

Euro-Mediterrean Human Rights Monitor, '"I wished to die": the suffering endured by prisoners set free from the Houthi prisons in Yemen' (January 2021) https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Hothisprisonsrepenfinal.pdf accessed 10 December 2024.

Euro-Mediterranean Human Rights Monitor and SAM for Rights and Liberties, 'Militarized Childhood. A report on the Houthis' recruitment of Yemeni children during war' (February 2021) https://euromedmonitor.org/uploads/reports/childrenyemenrepen.pdf accessed 10 December 2024.

European Institute of Peace, 'Pathways for Reconciliation in Yemen' (December 2021) https://www.eip.org/wp-content/uploads/202112//EIP-Pathways-For-Reconciliation-in-Yemen-FNL-1.pdf accessed 10 December 2024.

Farheen Nahvi, 'The case for a feminist approach to gender-based violence policy making in India' (Observer Research Foundation, 11 April 2023) https://www.orfonline.org/research/the-case-for-a-feminist-approach-to-gender-based-violence-policymaking-in-india accessed 9 December 2024.

Fawziah Al-Ammar, Hannah Patchett and Shams Shamsan, 'A gendered crisis: understanding the experiences of Yemen's war' (Sana'a Center for Strategic Studies, 15 December 2019) https://sanaacenter.org/files/A_Gendered_Crisis_en.pdf accessed 10 December 2024.

Georgetown Institute for Women, Peace and Security and Peace Research Institute Oslo, 'Women Peace and Security Index 202324/: Tracking sustainable peace through inclusion, justice, and security for women' (2023) https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/202310//WPS-Index-full-report.pdf accessed 10 December 2024.

GSF, 'Annual Report 2023' https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Reports/AR_2023_ENG_web_double_pages.pdf accessed 4 January 2025.

GSF, 'Global Reparations Study. Executive Summary Report of Preliminary Findings' (September 2021) https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Global_Reparation_Studies/Preliminary_Findings_EN_Sept2021_WEB.pdf accessed 10 December 2024.

GSF, 'The Time for Reparation is Now. Call for Action for the 2022 International Ministerial Conference on Preventing Sexual Violence in Conflict Initiative' (November 2022) https://www.globalsurvivorsfund.org/fileadmin/uploads/gsf/Documents/Resources/Reports/GSF_PSVI_The_Time_for_Reparation_is_Now_EN_Nov2022_WEB__1_.pdf accessed 10 December 2024.

Human Rights Agenda, 'Do Sana'a's walls hate women? Hate speech against women must come to an end' (9 December 2023).

Human Rights Watch, 'Yemen: Warring Parties Restrict Women's Movement' (4 March 2024) https://www.hrw.org/news/202404/03//yemen-warring-parties-restrict-womens-movement accessed 10 December 2024.

Institute for International Criminal Investigations, 'Guidelines for Investigating Conflict-Related Sexual and Gender-based Violence against Men and Boys' (29 February 2016) https://iici.global/wpd/wp-content/uploads/2023160229/08/_IICI_InvestigationGuidelines_ConflictRelatedSGBVagainstMenBoys.pdf accessed 9 December 2024.

International Center for Transitional Justice, 'Statement - UPR Pre Session' (February 2024) https://upr-info.org/sites/default/files/country-document/202403-/Statement_ICTJ.pdf accessed 10 December 2024.

International Commission of Jurists, 'Online gender-based violence checklist' (2023) https://www.icj.org/wp-content/uploads/202305//ICJ-OGBV-Law-Checklist.pdf accessed 10 December 2024.

International Rescue Committee, 'Protection, Participation and Potential: Women and Girls in Yemen's war', (January 2019) https://www.rescue.org/sites/default/files/document/3550/yemenwomenandgirlspolicybrieffinalreadyfordissemination.pdf accessed 10 December 2024.

Jeniffer Venis, 'War crimes: Universal jurisdiction secures convictions for genocide against Yazidi people' (International Bar Association, 3 August 2020) https://www.ibanet.org/War-crimes-Universal-jurisdiction-secures-convictions-for-genocide-against-Yazidi-people accessed 10 December 2024.

Jens Kambeck, 'Returning to Transitional Justice in Yemen. A Backgrounded on the Commission on the Forcibly Retired in the Southern Governorates' (CARPO, 27 June 2016) https://carpo-bonn.org/media/pages/publikationen/carpo-reports/returning-to-transitional-justice-in-yemen/74681806d01733145308-/carpo_policy_report_03_2016_printerfriendly.pdf accessed 10 December 2024 .

Justice 4 Yemen Pact Coalition, 'The Universal Periodic Review. Joint Stakeholders Report. The 46th Session of the Working Group' (October 2023) https://justice4yemenpact.org/articles/the-universal-periodic-review-joint-stakeholders-report/ accessed 10 December 2024.

Kali Robinson, 'Iran's Support of the Houthis: What to Know (Council on Foreign Relations, 1 March 2024) https://www.cfr.org/in-brief/irans-support-houthis-what-know accessed 10 December 2024.

Marine Poirier, "Politics despite the war: Yemeni political elites in Cairo" (Sana'a Center for Strategic Studies, 19 July 2022) https://sanaacenter.org/publications/analysis/18228#:~:text=.According%20to%20an%20employee%20at,lived%20in%20Egypt%20in%202020 accessed 10 December 2024.

Maysaa Shuja Al-Deen, 'Entrenched Power: The Houthi System of Governance' The Yemen Review (Sana'a Center For Strategic Studies, June 2022) https://sanaacenter.org/the-yemen-review/june-202218144/ accessed 10 December 2024.

Maysaa Shuja Al-Deen, 'The Presidential Council's Year of Failure' (Sana'a Center for Strategic Studies, 11 July 2023) https://sanaacenter.org/publications/analysis/20500 accessed 10 December 2024.

Mayyun, 'Child Warriors' (2023) https://www.mayyun.org/wp-content/uploads/202309//Child-Warriors%D9%A0.pdf accessed 10 December 2024.

Mayyun, 'Children, Not Guns' (2021) https://www.mayyun.org/wp-content/uploads/202108//Issued-By-Moyyun-Organization-for-Human-Rights-and-Development-MHRD.pdf accessed 10 December 2024 and

Mazeda Hossein and Alys McAlpine, 'Gender based violence research methodologies in humanitarian settings: an evidence review and recommendations' (Elrha: Cardiff 2017) https://www.elrha.org/wp-content/uploads/201709//Final-for-Web-ElrhaR2HC-GBV-Report_0817-v6-web.pdf accessed 9 December 2024.

Mohammed Al-Shuwaiter, 'The Role of the Judiciary in Achieving Transitional Justice and Reconciliation in Yemen' (Sana'a Center for Strategic Studies, 15 May 2024) https://sanaacenter.org/files/The_Role_of_the_Judiciary_in_Achieving_Transitional_Justice_and_Reconciliation_in_Yemen_en.pdf accessed 10 December 2024.

Mohammed Nasser, 'Houthi 'Zeinabeyyat' Wing Storms Women Union HQ in Ibb' (Asharq Al Awsat, 16 October 2022) 'https://english.aawsat.com/home/article/3933936/houthi-zeinabeyyat-wing-storms-women-union-hq-ibb accessed 10 December 2024.

Mubarak Al-Yousifi, 'The Cybercrime Epidemic Targeting Yemeni Women' (Fair Planet, 27 January 2023) https://www.fairplanet.org/story/the-cyber%20crime-epidemic-targeting-yemeni-women/ accessed 10 December 2024.

Mwatana and Lowenstein International Human Rights Clinic Yale Law School, '"Returned to Zero". The Case for Reparations to Civilians in Yemen' (June 2022) https://law.yale.edu/sites/default/files/area/center/schell/returned-to-zero-report-2022-en-1_compressed.pdf accessed 10 December 2024.

Mwatana, 'A Country Falling Apart, Human Rights Situation in Yemen 2021' (11 November 2022) https://reliefweb.int/report/yemen/country-falling-apart-human-rights-situation-yemen-2021-enar accessed 10 December 2024.

Mwatana, 'A Tragedy Without Justice. Human Rights Situation in Yemen in 2020' (29 September 2021) https://reliefweb.int/report/yemen/tragedy-without-justice-human-rights-yemen-2020-enar accessed 10 December 2024.

Mwatana, 'Fragile Walls. A study of domestic violence against women during the war in Yemen (2014 – 2021)' (30 August 2022) p. 60 https://www.mwatana.org/reports-en/fragile-walls accessed 10 December 2024.

Mwatana, 'To achieve comprehensive and sustainable peace, human rights issues must be made an urgent priority in efforts to stop the war' Press Release (20 April 2023) https://www.mwatana.org/posts-en/sustainable-peace accessed 10 December 2024.

Mwatana, 'Transit in Hell' (December 2023) https://www.mwatana.org/reports-en/transit-in-hell accessed 10 December 2024.

Mwatana, 'Withering Life. The Human Rights situation in Yemen 2018' (16 July 2019) https://www.mwatana.org/reports-en/withering-life20180- accessed 10 December 2024.

Mwatana, 'Without Accountability. Human Rights Situation in Yemen in 2019' (5 October 2020).

Mwatana, 'Yemen: Sudanese forces of the coalition commit sexual violence in Hajjah' Press Release (23 October 2022) https://www.mwatana.org/posts-en/sexual-violence-in-hajjah accessed 10 December 2024.

Nadia Ebrahim, Aicha Madi and Nesmah Mansoor, 'Peacebuilding without protection' (10 December 2020) https://blogs.lse.ac.uk/wps/202010/12//peacebuilding-without-protection-yemeni-womens-barriers-to-peace/ accessed 10 December 2024.

Open Society Justice Initiative, 'UN Entities' Powers to Establish Administrative Reparations Programs' Briefing Paper (March 2022) https://www.justiceinitiative.org/publications/un-entities-powers-to-establish-administrative-reparations-programs accessed 10 December 2024.

Oxfam Yemen, 'Naseej Project Baseline Report' HUM/2018606-400/ (September 2020) https://www.oxfamitalia.org/wp-content/uploads/202206//Naseej-Project-Baseline-Report_Yemen-1.pdf accessed 10 December 2024.

Paul Dresch, The Rules of Barat, Texts and Translations of Tribal Documents from Yemen (Deutsches Archäologisches Institut/CEFAS, 2006).

Qabool Al-Absi, 'Feeling Forgotten: Yemeni Refugees, Host Countries, and the UNHCR' (Sana'a Center for Strategic Studies and Yemen Peace Forum, 5 December 2022) https://sanaacenter.org/publications/main-publications/19116 accessed 9 December 2024.

Rights Radar, 'Yemen: Women in Storm of War' (March 2020) https://rightsradar.org/media/pdf/reports/Yemen%20Women%20in%20Storm%20of%20the%20War%20.pdf accessed 10 December 2024.

Robert D Burrowes, 'Prelude to Unification: the Yemen Arab Republic, 19624)23 (1991) '1990-) International Journal of Middle East Studies https://www.jstor.org/stable/163881 accessed 9 December 2024.

San'a Center for Strategic Studies, 'The Houthi Crackdown on Yemeni Voices and Civil Society: Silence is Not an Option' The Yemen Review (2 July 2024) https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june-202422867/ accessed 10 December 2024.

Sana'a Center for Strategic Studies, 'A long road to justice: one year on from the Yemen Declaration for Justice and Reconciliation' (16 August 2024) https://sanaacenter.org/publications/news/23244 accessed 8 January 2025.

Sana'a Center for Strategic Studies, 'Yemen International Forum Report 2023' (October 2023) https://sanaacenter.org/publications/main-publications/21026 accessed 10 December 2024.

Sana'a Center for Strategic Studies, 'Houthis: From the Sa'ada Wars to the Saudi-led intervention' (6 February 2020) https://sanaacenter.org/publications/analysis/10205 accessed 10 December 2024.

Yemen Accountability Project, 'Gender-Based Violence and the Yemen Civil War' (2024) https://case.edu/law/sites/default/files/202404-/FINAL%20GENDER-BASED%20VIOLENCE%20AND%20THE%20YEMEN%20CIVIL%20WAR%20WHITE%20PAPER.pdf accessed 10 December 2024.

The Yemen Declaration for Justice and Reconciliation (July 2022) https://yemenjustice.org/en/ accessed 10 December 2024.

Watch for Human Rights, 'I'm Afraid of Scandal' (April 2024) https://justice4yemenpact.org/wp-content/uploads/202404//W4HR-investigative-report-Im-Afraid-of-Scandal-En.pdf accessed 10 December 2024.

World Economic Forum, 'Global Gender Gap Report 2021, Insight Report' (30 March 2021) https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2021/ accessed 10 December 2024.

Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations, 'Children of Yemen, Ongoing Violations' (April 2024) https://justice4yemenpact.org/wp-content/uploads/202404//YCMHRV-Investigative-Report-Children-of-Yemen-Ongoing-Violations-.pdf accessed 10 December 2024.

UNITED NATIONS DOCUMENTS

'Briefing on Yemen by UN Special Envoy Hans Grundberg and OCHA Director of Operations and Advocacy Edem Wosornu' in UN Security Council, Official Records of the 9576th Meeting (14 March 2024) S/PV.9576 https://documents.un.org/doc/undoc/pro/n2408/070//pdf/n2407008.pdf accessed 10 December 2024.

'Briefing on Yemen by UN Special Envoy Hans Grundberg, OCHA Director of Operations and Advocacy Edem Wosornu and Founder and Chairwoman of Itar Foundation for Social Development Wameedh Shakir' in UN Security Council, Official Records of the 9603rd meeting (15 April 2024) S/PV.9603 https://documents.un.org/doc/undoc/pro/n2432/101//pdf/n2410132.pdf accessed 10 December 2024.

'Statement by the Group of Experts on Yemen on HRCR rejection of resolution to renew their mandate' Press release (8 October 2021) https://www.ohchr.org/en/press-releases/202110//statement-group-experts-yemen-hrc-rejection-resolution-renew-their-mandate?LangID=E&NewsID=27636 accessed 10 December 2024.

'Tackling the hidden mental health crisis in Yemen' (UNFPA News, 8 January 2024) https://yemen.unfpa.org/en/news/tackling-hidden-mental-health-crisis-yemen accessed 10 December 2024.

CEDAW, 'Concluding Observations on the combined third and fourth period reports of Saudia (14 March 2018) (CEDAW/C/SAU/CO/304 https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/cedawcsauco34--concluding-observations-combined-third-and-fourth accessed 10 December 2024.

IOM, 'IOM Egypt estimates the current number of international migrants living in Egypt to 9 million people originating from 133 countries' (7 August 2022) https://egypt.iom.int/news/iom-egypt-estimates-current-number-international-migrants-living-egypt-9-million-people-originating-133-countries accessed 9 December 2024.

OCHA, 'Humanitarian Crisis in Yemen: Preventing Gender-based Violence and Strengthening the Response' (October 2016).

OCHA, 'Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Stephen O'Brien Statement to the Security Council on Yemen' (26 January 2017) https://www.unocha.org/publications/report/yemen/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-11 accessed 10 December 2024.

OCHA, 'Yemen: Humanitarian Response Plan (HRP) 2024' (January 2024) https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-hrp-2024-january-2024 accessed 10 December 2024.

Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, Children and armed conflict in Yemen. Report of the Secretary General' (3 June 2019) S/2019453/ https://undocs.org/S/2019453/ accessed 10 December 2024.

Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, 'Children and armed conflict in Yemen. Report of the Secretary General' (27 August 2021) S/2021761/ https://undocs.org/S/2021761/ accessed 10 December 2024.

Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, 'Report of the Secretary-General on children and armed conflict in Yemen' (28 June 2013) S/2013383/ https://undocs.org/S/2013383/ accessed 10 December 2024.

Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, 'Report of the Secretary-General on Conflict-Related Sexual Violence (2023)' (24 May 2024) https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/202405//SG-2023-annual-reportsmallFINAL.pdf accessed 10 December 2024.

OHCHR and Women's Human Rights and Gender Equality, Definitions of child marriage and forced marriage: https://www.ohchr.org/en/women/child-and-forced-marriage-including-humanitarian-settings accessed 10 December 2024.

OHCHR, Press Release "UN Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen presents fourth report to the Human Rights Council: A nation abandoned: a call to humanity to end Yemen's suffering" (14 September 2021) https://www.ohchr.org/en/press-releases/202109//un-group-eminent-international-and-regional-experts-yemen-presents-its?LangID=E&NewsID=27458 accessed 10 December 2024.

Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions; Working Group on Arbitrary Detention; Special Rapporteur on the Human Rights of Migrants; Special Rapporteur on Trafficking in Persons, Especially Women and Children; Special Rapporteur on Violence Against Women and Girls, Its Causes and Consequences, and Working Group on Discrimination Against Women and Girls, Communication to the Government of Yemen (Ref. AL SAU 93 ,2022/ October 2022) https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27562 accessed 10 December 2024.

Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence, 'Sustainable Development Goals and transitional justice: leaving no victim behind' (14 July 2022) A/77162/ https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a77162-sustainable-development-goals-and-transitional-justice-leaving-no accessed 10 December 2024.

Taylor Hanna, David K. Bohl and Jonathan D. Moyer, 'Assessing the impact of war in Yemen: Pathways for Recovery' (UNDP 202) https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202209-/Impact%20of%20War%20Report%203%20-%20QR_0.pdf accessed 10 December 2024.

UN General Assembly, 'Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law' UNGA Res 6015) 147/ December 2005).

UN General Assembly, 'Situation of human rights defenders. Note by the Secretary General' (7 July 2023) A/78131/ https://docs.un.org/en/A/78131/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Implementation of technical assistance provided to the National Commission of Inquiry to investigate allegations of violations and abuses committed by all parties to the conflict in Yemen. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights' (1 October 2024) A/HRC/5774/ https://undocs.org/en/A/HRC/5774/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Implementation of technical assistance provided to the National Commission of Inquiry to investigate allegations of violations and abuses committed by all parties to the conflict in Yemen. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights' (19 September 2022) A/HRC/5162/ https://undocs.org/A/HRC/5162/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Implementation of technical assistance provided to the National Commission of Inquiry to investigate allegations of violations and abuses committed by all parties to the conflict in Yemen. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights' (22 September 2023) A/HRC/5474/ https://undocs.org/A/HRC/5474/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Implementation of technical assistance provided to the National Commission of Inquiry to investigate allegations and violations and abuses committed by all parties to the conflict. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights' (24 August 2021) A/HRC/4848/ https://undocs.org/A/HRC/4848/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Report of the Working Group on the Universal Periodic Review, Yemen' (17 April 2019) A/HRC/419/ https://digitallibrary.un.org/record/3804651?ln=en accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Resolution adopted by the Human Rights Council on 29 September 2017. Human rights, technical assistance and capacity-building in Yemen' (3 October 2017) A/HRC/RES/36.31 https://undocs.org/A/HRC/res/3631/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Situation of human right in Yemen, including violations and abuses since September 2014. Report of the Group of Eminent International and Regional Experts as submitted to the United Nations High Commissioner for Human Rights' (9 August 2019) A/HRC/4217/ https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g1987/240//pdf/g1924087.pdf accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014. Report of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen' (13 September 2021) A/HRC/4820/ https://digitallibrary.un.org/record/3953934?ln=en&v=pdf accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014. Report of the detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen' (3 September 2019) A/HRC/42/CRP.1* https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/yemen-gee/index accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014. Report of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen' A/HRC/4528) 6/ September 2020) https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/202009--09-report.pdf accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights containing the findings of the Group of Eminent International and Regional Experts and a summary of technical assistance provided by the Office of the High Commissioner to the National Commission of Inquiry' (17 August 2018) A/HRC/3943/ https://undocs.org/A/HRC/3943/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014. Detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen' (29 September 2020) A/HRC/45/CRP.7 https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session45/list-reports accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014. Report of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen' (13 September 2021) A/HRC/4820/ https://digitallibrary.un.org/record/3953934?ln=en&v=pdf accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Success through perseverance and solidarity: 25 years of achievements by human rights defenders. Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders' (21 December 2022) A/HRC/5229/ https://docs.un.org/en/A/HRC/5229/ accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council, 'Summary of stakeholders' submissions on Yemen. Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights' (20 February 2024) A/HRC/WG.646//YEM/3 https://digitallibrary.un.org/record/4039531/files/A_HRC_WG.6_46_YEM_3-EN.pdf accessed 10 December 2024.

UN Human Rights Council. 'Implementation of technical assistance provided to the National Commission of Inquiry to investigate allegations of violations and abuses committed by all parties to the conflict in Yemen. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights' (2 September 2020) A/HRC/4557/ https://undocs.org/A/HRC/4557/ accessed 10 December 2024.

UN Meetings Coverage and Press Releases, 'UN Security Council, 9632nd Meeting (AM & PM): We Must Go Above, Beyond Compliance, Fully Protect Civilians against 'Harms They Are Suffering on Our Watch', Senior Humanitarian Official Tells Security Council' (21 May 2024) SC/15702 https://press.un.org/en/2024/sc15702.doc.htm accessed 10 December 2024.

UN News, 'UN humanitarian office puts Yemen war dead at 233,000, mostly from 'indirect causes'' (1 December 2020) https://news.un.org/en/story/20201078972/12/ accessed 10 December 2024.

UN Office of the Special Envoy for Yemen, 'Briefing by UN Special Envoy for Yemen Hans Grundberg, to the Security Council (13 June 2024) https://osesgy.unmissions.org/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council-3 accessed 10 December 2024.

UN Secretary General, 'Report of the Secretary-General on children and armed conflict' (3 June 2024) S/2024384/ https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n2407/095//pdf/n2409507.pdf accessed 10 December 2024.

UN Secretary General, 'Guidance Note of the Secretary-General on Reparations for Conflict-Related Sexual Violence' (June 2014) https://digitallibrary.un.org/record/814902?ln=en accessed 14 January 2025.

UN Security Council 'Conflict-related sexual violence: Report of the Secretary-General' (3 June 2020) S/2020487/ https://undocs.org/S/2020487/ accessed 10 December 2024.

UN Special Representative of Secretary-General for Children and Armed Conflict Concludes Visit to Yemen' (30 October 2023) https://childrenandarmedconflict.un.org/202310//un-special-representative-of-secretary-general-for-children-and-armed-conflict-concludes-visit-to-yemen/ accessed 10 December 2024.

UN Women 'Putting transitional justice at the heart of WPS National Action Plans can help usher in lasting and inclusive peace in MENA', Press Release (26 October 2022) https://arabstates.unwomen.org/en/stories/press-release/202210//putting-transitional-justice-at-the-heart-of-wps-national-action-plans-can-help-usher-in-lasting-and-inclusive-peace-in-mena-un-women-says accessed 10 December 2024.

UN Women, 'In focus: 16 Days of Activism against Gender-Based Violence' https://arabstates.unwomen.org/en/news/in-focus/end-violence-against-women-0 accessed 10 December 2024.

UNFPA, 'Humanitarian Crisis in Yemen: Preventing Gender-based Violence and Strengthening the Response' (October 2016).

UNHCR, 'Yemen Fact Sheet, January-December 2023' (9 April 2024) https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-fact-sheet-january-december-2023 accessed 10 December 2024.

UNICEF, '9 years into the conflict in Yemen, millions of children are malnourished and stunted' (Press Release, 26 March 2024) https://www.unicef.org/press-releases/9-years-conflict-yemen-millions-children-are-malnourished-and-stunted accessed 10 December 2024.

UNICEF, 'Yemen crisis: Yemen is one of the world's largest humanitarian crisis - and children are being robbed of their futures' (20 November 2024) https://www.unicef.org/emergencies/yemen-crisis accessed 10 December 2024.

United Nations Office of the Special Envoy for Yemen, 'Update on Efforts to Secure a UN Roadmap to End the War in Yemen' (23 December 2023) https://osesgy.unmissions.org/update-efforts-secure-un-roadmap-end-war-yemen accessed 10 December 2024.

UNSC Panel of Experts on Yemen, 'Final Report of the Panel of Experts on Yemen' S/202027) *70/ January 2020) https://digitallibrary.un.org/record/3850088?ln=en&v=pdf accessed 10 December 2024.

UNSC Panel of Experts on Yemen, 'Final Report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council Committee resolution 2120) '(2014) 40/ February 2015) S/2015125/ https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D274-E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_125.pdf accessed 10 December 2024.

UNSC Panel of Experts on Yemen, 'Final report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140 (2014)' (2 November 2023) S/2023833/ https://undocs.org/en/S/2023833/ accessed 10 December 2024.

UNSC Panel of Experts, 'Final report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140 (2014)' (26 January 2016) S/201673/ https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/document/s201673.php accessed 10 December 2024.

UNSC, Resolution 2140 (2014), (26 February 2024) S/RES/2140(2014) https://www.undocs.org/S/RES/2140%2014)20) accessed 10 December 2024.

UNSC, Resolution 2201 (2015), (15 February 2015) S/RES/2201(2015) https://undocs.org/S/RES/2201(2015) accessed 10 December 2024.

UNSC, Resolution 2564 (2011), (25 February 2021) S/RES/2564(2021) https://main.un.org/securitycouncil/en/content/sres25642021- accessed 10 December 2024.

UNSC, Resolution 2624 (2022) (28 February 2022) S/RE/2624 (2022) https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n2273/271//pdf/n2227173.pdf accessed 10 December 2024.

OTHER SOURCES

'Yemen: War of Secession and Political Unrest' (Encyclopaedia Britannica, updated 6 December 2023) https://www.britannica.com/place/Yemen/War-of-secession-and-political-unrest accessed 10 December 2024.

Middle East Monitor, 'Yemen Houthis Threaten to Strike Sites in Saudi Arabia if It Joins US Aggression' (9 July 2024) https://www.middleeastmonitor.com/20240709-yemen-houthis-threaten-to-strike-sites-in-saudi-arabia-if-it-joins-us-aggression/ accessed 10 December 2024.

National Dialogue Conference Outcomes Document https://www.peaceagreements.org/media/documents/ag1400_5923ff45aad2e.pdf accessed 10 December 2024.

Phoebe Donelly, 'The Unknown Youth of Al-Shabaab: Children Born from Al-Shabaab Sexual Violence' in Kimberly Theidon, Dyan Mazurana and Dipali Anumol (eds), Challenging Conceptions: Children Born of Wartime Rape and Sexual Exploitation (Oxford University Press 2023).

Nora AlJarawi, 'Female politicians targeted on social media' (Qantara.de, 25 September 2022) https://qantara.de/en/article/yemen's-other-war-female-politicians-targeted-social-media accessed 10 December 2024.

US State Department, '2022 Trafficking in Persons Report: Yemen' https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/yemen/ accessed 10 December 2024.

Yemen Online, 'Independence Of The South Of is The Solution, President of STC' (23 June 2023) https://www.yemenonline.info/public/politics/7035 accessed 10 December 2024.

Alexa Koenig and Ulic Egan, 'Power and Privilege: Investigating Sexual Violence with Digital Open Source Information' (2021) 19 Journal of International Criminal Justice.

المؤلفون: مارتا مينديز، فيونا ماكاي
قائدة دراسةُ الفرص السّانحة لتوفير جبر الضرر: داليا سانشيز ديل أنخيل
مسؤولو المشروع: إلسا شيمين، كلوديا غونسالفيس
تنسيق التصميم: ماري بيرولت
تصميم: ستايل غرافيك
مارس Global Survivors Fund © 2025